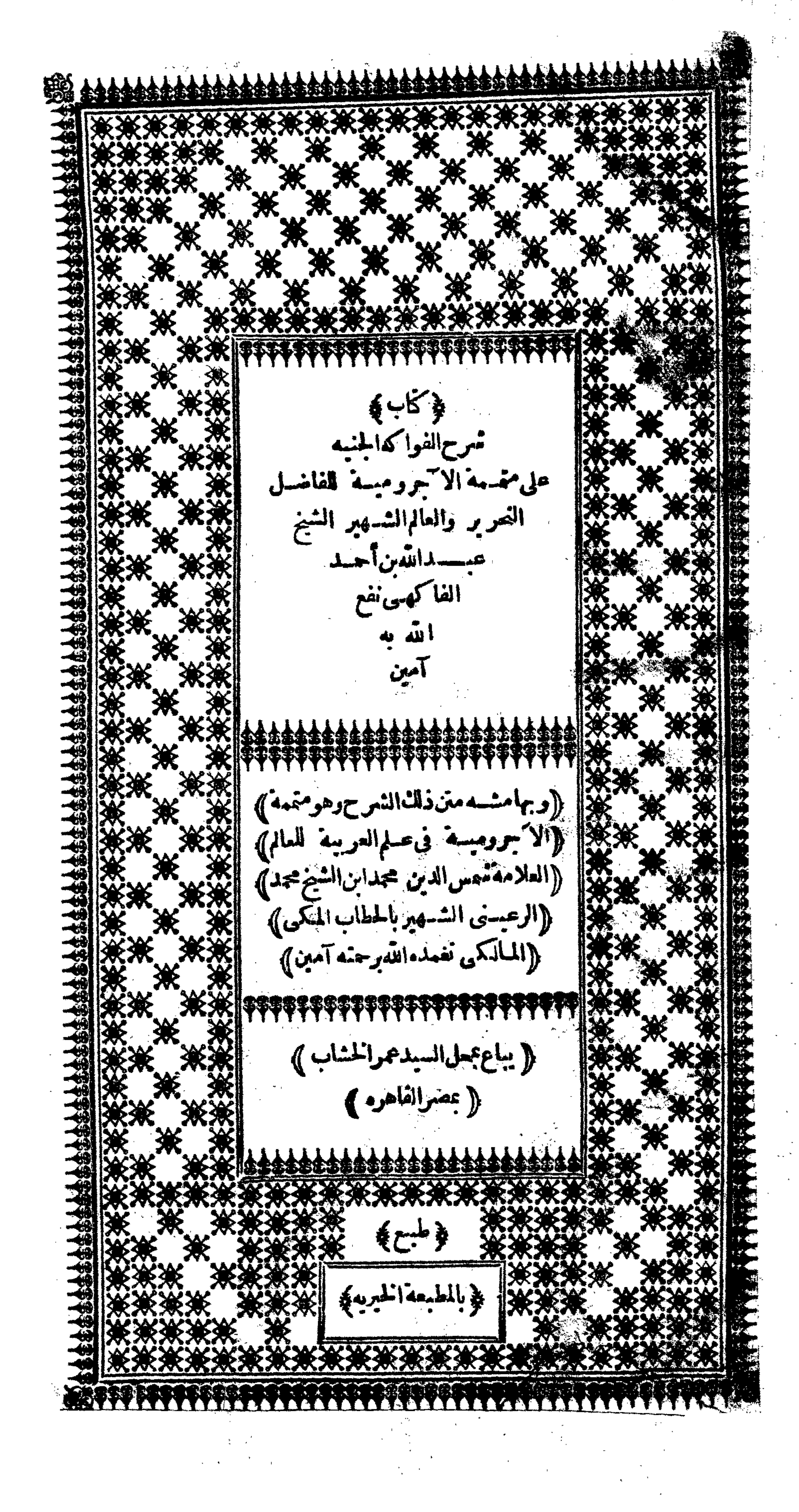


﴿كتاب﴾

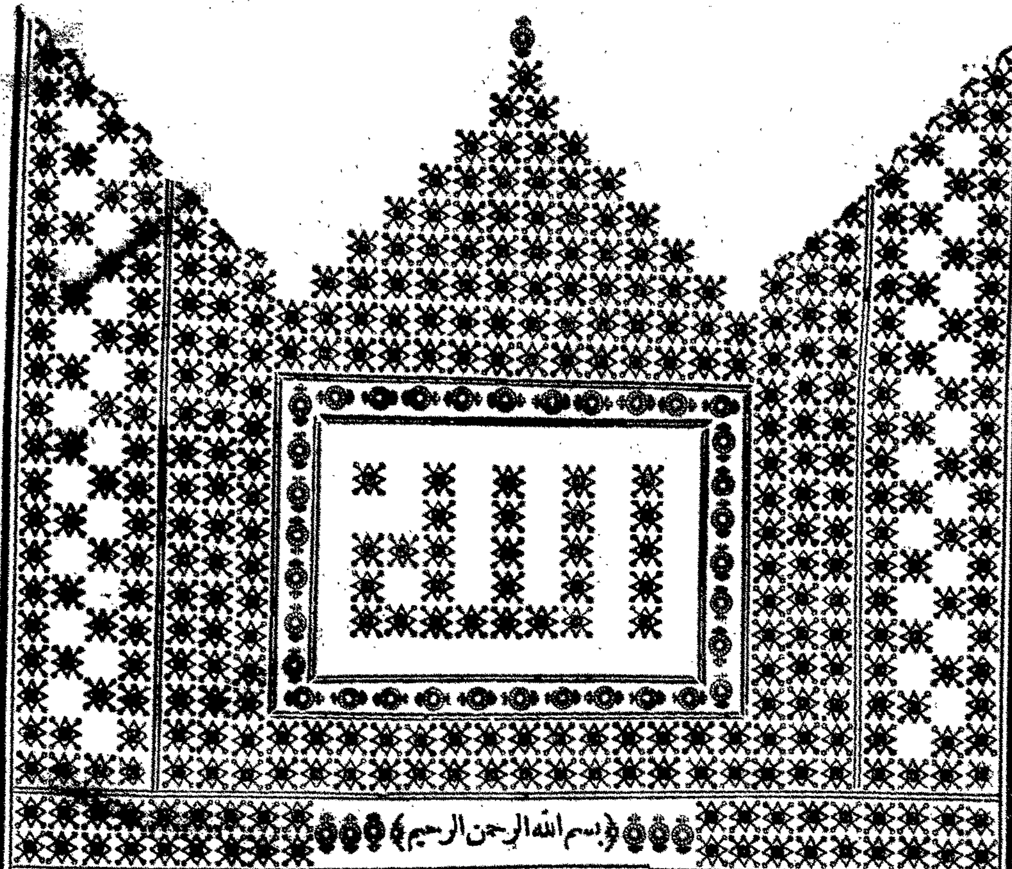
شرح الفواكه الجنيه

على متممة الآجرومية للفاضل
النحرير والعالم الشهير الشيخ
عبد الله بن أحمد
الفاكهي نفع
الله به
آمين

(وبهامشه متن ذلك الشرح وهو متممة)
(الآجرومية في علم العربية للعالم)
(العلامة شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد)
(الرعيني الشهير بالحطاب المكي)
(المالكي تغمده الله برحمته آمين)

(يباع بمحل السيد عمر الخشاب)
(بمصر القاهره)

﴿طبع﴾
﴿بالمطبعة الخيريه﴾



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه ﴿وبعد﴾ فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمه وزوائد مهمه ﴿وسميته﴾ الفواكه الجنيه على متممة الآجروميه والله أسأل أن ينفع به انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون اولو العلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا له لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الا تبعا (والسلام) أي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهية افراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصوله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بال أم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لا نعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف المبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن ولو ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيبويه أهل لتصغيره على أهيل قلبت

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله

الهاء

الهاء همزة ثم الهمزة ألفا والقلب الاول شاذ سهله الثانى وعند الكسائى أول بواو مفتوحة من آل اليه يؤل لتصغيره على اويل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا فى الاشراف بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف واضافته الى الضمير جائزة على الاصح كما استعمله المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابى من اجتمع مؤمنا بالنبى صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يره ولم يرو عنه وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة أى وبعد ماذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتيان بالفاء على تقدير أما اذ الاصل أما بعد ولكون اصلها ذلك لزمتها الفاء فى حيزها غالبا لتضمنها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها على قلة فى لغة من قدم المتعدى ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدى لان معرفتها تجعل الشارع فى علم النحو على بصيرة فهى تقدمه على أقرانه (فى علم العربية) أى علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا علم باصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروى أن عليا رضى الله عنه لما أشار على أبى الاسود الدؤلى أن يضعه علمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب ثم قال له انح هذا النحو يا أبا الاسود فسمى بذلك تبركا وتيمنا بلفظ الواضع له (متممة) أى هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة لابن آجروم (تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتمالها على مالم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أى بهذه المقدمة الطالب لها فانه لا يخيب من اعتمد عليه ولجأ فى مهماته اليه (كما نفع باصلها فى الحياة) بان يلهمه الاعتناء بها تفهما وحفظا (وبعد الممات) بالفوز الى دار السلام (انه قريب) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أى دعوات الداعى بانالته ماسأله واعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذى به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع فى التركيب الاسنادى الذى لا يوجد الا فى الكلام بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزؤه والشئ انما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه واصطلاحا ماجمع قيودا أربعة وهى المشار اليها بقوله (اللفظ) أى الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقا أو تقديرا دل على معنى أم لا وهو فى الاصل مصدر بمعنى الرمى ثم خص بالرمى من الفم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (المركب) من كلمتين فاكثر تركيبا اسناديا أفاد أم لا (المفيد) بان أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهى لا تعرف الا بذكر جميع أجزائها تصريحا (بالوضع) أى بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بالتلفظ به افادة السامع فهذه قيود اربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى وحيث انتفت او انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى اذا علمت ذلك فالقيد الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد وباقى القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج مالا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أى القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم أن صور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجزاؤه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (نحو زيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز فى التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وانما لم يتألف من فعلين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لان الكلام لابد فيه من التركيب والتركيب العقلى

وصحبه أجمعين (وبعد) فهذه مقدمة فى علم العربية متممة لمسائل الآجرومية تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطولات نفع الله بها كما نفع باصلها فى الحياة وبعد الممات انه قريب مجيب الدعوات * الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأقل ما يتألف من اسمين نحو زيد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد

(والكلمة قول مفرد وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم يعرف بالاسناد اليه وبالخفض وبالتنوين وبدخول الالف واللام

من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يجئ منها الا ما ذكره المؤلف لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين أو اسما وفعلا وأما المنادى مع حرف النداء كيا زيد فقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء اذ تقديره أنادي زيدا (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما (قول) أي لفظ موضوع لمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أي مقول حقيقة كزيد أو حكما كالضمير المستتر فانه من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات الحقيقية كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه الجملة بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها أشار الى بيان ذلك بقوله (وهي اسم وفعل وحرف) أي الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع ما قيل من أن العطف بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة عقلا على ما قيل ان الكلمة موضوعة لمعنى كامر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أولا الاول الحرف والثاني اما أن يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة أولا الاول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله (جاء لمعنى) لاخراج التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الاصل بجعل هذه الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها أقساما له لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم في الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولاصالته في الاعراب وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحلوله محل الاسم ودخول الاعراب في بعض أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالاسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أي يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالاسناد اليه) أي كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند فعلا كقام زيد أم اسما كانا مؤمن أم جملة نحو أنا قمت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بتثليثها وعلى اسمية ما في قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفض) المعبر عنه أيضا بالجر وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اسما واختص بالاسم لانهم قصدوا أن يوفوه لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتنوين التمكين وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والاعراب كزيد أي على رسوخ قدمه فيهما أي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير لانه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه وصه والفعل لا يكون الا نكرة فلم يحتج الى الفارق وتنوين المقابلة لانه الداخل على جمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لانه في الغالب يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ أي يوم اذ كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما (و) يعرف أيضا (بدخول الالف واللام) عليه في أوله ويعبر عنهما بال وهو أولى سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على

الفعل

الفعل الا فى ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطينا حكمها (و) يعرف أيضا بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان اسما صريحا كمررت بزيد أم مؤولا به كعجبت من أن قمت فان قمت وان كان فى الظاهر ليس باسم فهو فى التقدير اسم لانه فى معنى قيامك وأما قولهم ماهى بنعم الولد وعلى بئس العير فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامه وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجر معانى الافعال التى لا تتعدى بنفسها الى الاسماء فلاجرم امتنع دخولها الا على الاسم بعد مجىء فعل لفظا أو تقديرا وسيأتى الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره أخذ يتكلم على مايميز الفعل اجمالا فقال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أى يميز عن قسيميه بثلاث علامات (بقد) الحرفية وهى علامة مشتركة تارة تدخل على الماضى لافادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتنا وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ولا يخفى أن هذه المعانى لا يتصور وجودها فى غير الافعال ولا تدخل قد على فعل الامر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم وانما اختصا به لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال وفى سوف زيادة تأخير وتنفيس لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع الا أن سوف تحكى على الفتح اسما وأما السين فمعرب غير محكى ولما انعقد الشبه الصورى بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا للشبه (وتاء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضى اشعارا بتأنيث الفاعل (وهو) أى الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت الافعال ثلاثة لان الازمنة التى هى جزء من مدلول كل منها ثلاثة (ماض) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو مادل على معنى وجد فى الزمان الماضى دلالة وضعية وقدمه لجيئه على الاصل اذ هو متفق على بنائه وحيث قدمه كان الاولى له أن يتبعه بالامر لما قلنا (ويعرف) أى يميز عن المضارع والامر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعا الدالة على تأنيث ما أسند اليه الفعل ولحقته تصرفا كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامدا كما سيأتى ولا يقدح فى ذلك عدم الحاقها بعض الافعال الماضية كافعال الاستثناء لانهم التزموا تذكير فاعلها وخرج بالساكنة المتحركة فانها خاصة بالاسماء وربما دخلت على بعض الحروف واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره طلبا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان أولى لانه الذى يقبل التاء فيميز بها (و) الفعل الماضى (منه نعم وبئس) على الاصح لقبولهما التاء المذكورة فى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة وقيل انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قولهم ماهى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والجواب يعلم مما مر (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء أيضا نحو عست هند أن تفلح [illegible]ست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم وقيل انهما [illegible] لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف افادة معناهما على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بان [illegible] الدلالة عارض وبان توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فاعطيا حكمه [illegible] المذكور ولا يقدح فى فعلية الثلاثة الاول خروجها فى الظاهر عن أوزان الفعل لان أصلها فعل [illegible] وكسر العين لا فعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها (ومضارع) وهو مادل على معنى مقترن باحد زمنى [illegible] الاستقبال ويتخلص لاحدهما بقرينة وسمى مضارعا للمشابهته الاسم فى اعتوار المعانى عليه وقبول [illegible] الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته (ويعرف) [illegible] الماضى والامر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وقد مر أنه يميز أيضا [illegible] التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى المضى حتى

وحروف الخفض * والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وهو ثلاثة أنواع ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنه نعم وبئس وليس وعسى على الاصح * ومضارع ويعرف بدخول لم عليه نحو لم يقم

صارت كجزئه قاله الرضى ولوقال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولابد فى أوله من احدى الزوائد الاربع) المسماة بأحرف المضارعة (وهى الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) أى يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك نأيت) أو أتيت أو أتين أو ناتى وانما زادوها فرقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فاخلفت التقدم وانما لم يجعل المؤلف هذه الاحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها فى أول الماضى كاكرم وتعلم ونرجس ويرنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله (ويضم أوله) أى الحرف المفتتح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولا (كدحرج) فانه ماض أصلى الحروف فتقول فى مضارعه (يدحرج) بضم أوله أو بعضها زائدا (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول فى مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا تقول فى مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرير العين أى الراء فى ماضيه (و) فى مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله لزيادة الالف فى ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول فى مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول فى مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول فى مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا والاولى أن تجعل هذه الاحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها فى أول الفعل الماضى لان المعنى بها الهمزة التى للمتكلم وحده والنون التى له مع غيره والياء التى للغائب المذكر مطلقا أو لجمع المؤنث الغائب والتاء التى للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين (و) فعل (أمر) وهو مادل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال (ويعرف) أى يميز عن المضارع والماضى (بدلالته) وضعا (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) وذلك (نحو قومى واضربى) فان كلا منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة فلابد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهى فعل مضارع كتقومين ولو قال نحو قم واضرب لكان أولى لانه الذى يقبل ياء المخاطبة (ومنه) أى من فعل الامر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فانه حينئذ يضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الاصح) فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الالف كما فى اخش فان أمرت بهما مؤنثا كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتى وتعالى بالياء فيهما اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته التى امتاز بها عن أخويه عدمية وهى انه (مالا يصلح معه دليل الاسم) أى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أى واحد من علاماته أيضا فترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور والتسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامات الاسماء أولا فان قبلت شيأ منها فاسم والا فاعرض علامات الافعال فان قبلت شيأ منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاس... الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية... لا تختص حملا لها على ليس وان اختص بالاسماء عمل فيها الجر كمن (وفى) أو الرفع والنصب كان وأخ... لم تعمل أل مع اختصاصها بالاسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اخت... عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كان

((باب) بيان ((الاعراب والبنا...

اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعر...

أعرب يجى لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار ال...

ولابد فى أوله من احدى الزوائد الاربع وهى الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها قولك نأيت ويضم أوله ان كان ماضيه على اربعة أحرف كدحرج يدحرج وأكرم يكرم وفرح يفرح وقاتل يقاتل ويفتح فيما سوى ذلك نحو نصر ينصر وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج ❊ وأمر ويعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة المؤنثة نحو قومى واضربى ومنه هات وتعال على الاصح

❊ والحرف مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل كهل وفى ولم

((باب الاعراب والبناء))

الاعراب تغيير

أواخر الكلم) حقيقة أو حكما والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد عما يوجب بناءه اذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى على الكلم لفظا أو تقديرا بخلاف التغيير الحاصل فى الآخر بغير عامل كتغيير دال قد أفلح بحركة النقل فى قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الاواخر واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذكور يكون فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظا أو تقديرا) فالاقسام أربعة لفظى وتقديرى فى الاسم المفرد ومثل ذلك فى الفعل فاللفظى ما ظهر فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد فى نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أو آخر يضرب فى نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديرى ما لا يظهر فى الآخر بل يفرض وينوى كالمنوى فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يخشى من نحو زيد يخشى ولن يخشى وآخر يكن من نحو لم يكن الذين كفروا وأو للتقسيم وليس دخولها فى الحد مما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الاعراب معنوى وعليه كثيرون ويتضح عليه أن يقال للرفع مثلا علامات وقيل انه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال فى حده الاعراب ما اختلف به آخر المعرب قال المرادى رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع الخ كما سيأتى ولان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بالاثر لا بالتغيير وأما الاضافة فى قولهم حركات الاعراب وعلاماته فمن اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة (وأقسامه) أى أنواع الاعراب (أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الاربعة أنواعا للاعراب أنسب من جعله لفظيا وانما كانت أربعة لانه اما سكون وهو واحد أو حركة وهى ثلاثة وقدم الرفع لان الكلام لا يستغنى عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم وأخر الجزم لانه مختص بغير الاشرف وهو الفعل (فللاسماء) المتمكنة وهى السالمة من شبه الحرف المقتضى للبناء (من ذلك) أى من تلك الاربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أى فى الاسماء (وللافعال) المضارعة العارية عما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أى فى الافعال وانما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل اذ مدلوله مركب من الحدث والزمان والسكون أخف من الحركة فاعطى الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم كلامه أن هذه الاربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالاسماء وهو الخفض وما هو خاص بالافعال وهو الجزم فتحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب (والبناء) وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا ضد الاعراب وهو (لزوم أواخر الكلم) حالا واحدا لفظا أو تقديرا (حركة) أو حرفا (أو سكونا) أو حذفا لغير عامل وهذا التعريف بناء على القول بان البناء معنوى ومناسب لمن جعل الاعراب معنويا كالمؤلف (وأنواعه) المعبر عنها أيضا بالالقاب (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كاين (وكسر) كامس (وسكون) ككم ويسمى وقفا وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف كما سيأتى فى النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الاعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لانه اما أن يختلف آخره بسبب العوامل أولا فالاول (معرب وهو الاصل) لان الاعراب أصل فى الاسماء لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الا الاعراب ولهذا قدمه (وهو ما تغير آخره) أى بأن يتصف الحرف

أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وأقسامه أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها وللافعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها * والبناء لزوم أواخر الكلم حركة أو سكونا وأنواعه أربعة ضم وفتح وكسر وسكون والاسم ضربان معرب وهو الاصل وهو ما تغير آخره

الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكما ان كان اعرابه بالحركة أو بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما ان كان اعرابه بالحروف ولا بد في هذا التغيير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغيير المذكور (اما) أن يكون تغيرا (لفظا) وذلك (كزيد وعمرو) فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما في نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (واما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) مما يتعذر ظهور الاعراب في آخره فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يفرض وينوى أن آخره قد تغير في المعنى وان لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثاني (مبني) أصله مبنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الاصل ومن ثم لا يبنى الا اذا أشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال قيل أو شابه مبني الاصل ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلابد من شبهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف المعرب أي (ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لان البناء ضد الاعراب فهما متقابلان تقابل الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبني هو من تقسيم الشيء الى ما هو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء الى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسوم (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدى بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة وقيل في الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدى به نعم يستثنى مما ذكر أي فانها معربة لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالبا ملازمة للاضافة التي هي من خواص الاسماء (وأسماء الاشارة) كذا وذي وثم وهؤلاء فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة وان لم تضع العرب له حرفا يؤدى به كما وضعوا للتمني والترجي (وأسماء الافعال) كصه وآمين وايه وهيهات فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا فانهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما (وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين واللائي فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضا لانها مفتقرة افتقارا متأصلا الى ما يتم به معناها وهو الصلة فاشبهت الحروف في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها ويستثنى من اطلاقه أي الموصولة فانها معربة الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا واعلم ان المبني ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فمنه ما يبنى على السكون نحو كم) استفهامية كانت أو خبرية وقدمه لاصالته (ومنه ما يبنى على الفتح كاين) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان (ومنه ما يبنى على الكسر كامس) هو اسم لليوم الذي قبل يومك (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف مكان وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما فهذه تسع لغات (والاصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره أيضا (أن يبنى على السكون) لخفته واستصحابا للاصل الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الا لسبب يقتضي العدول وحينئذ فاذا جاء شيء الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسئل عنه سؤال واحد لم بني أو على حركة يسئل عنه ثلاثة أسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) لان البناء أصل في الافعال لانها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها الى الاعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها فان حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب أو الجازم (و) ضرب (معرب) وهو المضارع

لشبهه

بسبب العوامل الداخلة عليه اما لفظا كزيد وعمرو واما تقديرا نحو موسى والفتى ومبني وهو الفرع وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال وأسماء الموصولات فمنه ما يبنى على السكون نحو كم ومنه ما يبنى على الفتح كاين ومنه ما يبنى على الكسر كامس ومنه ما يبنى على الضم كحيث والاصل في المبني أن يبنى على السكون والفعل ضربان مبني وهو الاصل ومعرب

لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتي (والمبني) من الافعال (نوعان) أحدهما الفعل الماضي وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا وأما نحو رمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والاصل رمى وعفو وقلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لانه الاصل في البناء ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بنى على الحركة وكانت فتحة طلبا للخفة (الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للمناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر عبارته وانما فتحوا نحو اشتروا ودعوا لان الاصل اشتريوا بياء مضمومة ودعووا بواوين أولهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو ضربت) بتثليث التاء (وضربنا) باسكان الباء والنسوة ضربن وجزم في التوضيح بان السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبنى على السكون لانه الاصل في البناء ولاستثقال توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج بضمير الرفع النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو الاصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر (و) النوع (الثاني فعل الامر مبنى على الاصح وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) ياهندات (الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربي) أو معتلا نحو اغزوا واغزوا واغزى فهذه الامثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها ولو أخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى (والا المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغز وارم) فاخش مبنى على حذف الالف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء (والمعرب من الافعال الفعل المضارع) على خلاف الاصل فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة او حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لا لفظا ولا تقديرا ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة (و) نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة (فان اتصلت به نون الاناث بني) معها على الاصح (على السكون) وذلك (نحو والوالدات يرضعن) فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدأ وبنى الفعل معها لانه انما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء وبنى على السكون لانه الاصل في البناء وحملا له على الماضي المتصل بها (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظا أو تقديرا (بني) معها على الاصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) أو خفيفة نحو (وليكونا) لتركبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بينهما فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبنى على الفتح لخفته فان لم تباشره أعرب نحو لتبلون ولا يصدنك (وانما أعرب المضارع) على خلاف الاصل (لمشابهته الاسم) في ان كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو الجازم جعل الاعراب أصلا في الاسم فرعا في المضارع (وأما الحروف فمبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبنى على السكون كهل وبل أو على الفتح كلعل وليت أو على الكسر كلام الجر وبائه أو على الضم كمنذ على لغة من جر بها

(باب معرفة علامات) أقسام (الاعراب) اصالة ونيابة *

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء

وهو الفرع والمبني نوعان أحدهما الفعل الماضي وبناؤه على الفتح الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو ضربوا أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو ضربت وضربنا والثاني فعل الامر وبناؤه على السكون نحو اضرب واضربن الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربي والا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو اخش واغز وارم * والمعرب من الافعال الفعل المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب ويخشى فان اتصل به نون الاناث بني على السكون نحو والوالدات يرضعن وان اتصل به نون التوكيد المباشرة بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونا وانما أعرب المضارع لمشابهته الاسم وأما الحروف فمبنية كلها

(باب معرفة علامات الاعراب)

الكلام عنه فقال (للرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان عامله لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الاول من أقسام الاعراب (أربع علامات) احداها (الضمة وهي الاصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها وانما كانت أصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الاخر (الواو والالف والنون وهي) فرع لان كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف أختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملا على أختها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فاقيمت أيضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فاما الضمة فتكون علامة للرفع) اصالة (في أربعة مواضع) لازائد عليها الاول (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالاول (نحو قال الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره والثاني نحو (واذ قال ابراهيم) فابراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الاعراب كما مر أو مقدرا كما في نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر اذ الالف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقا أو تقديرا بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول نحو (قال أصحاب موسى) فاصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره وموسى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة والثاني نحو (ومساكن ترضونها) فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على آباؤكم الذي هو اسم كان وجملة ترضونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمة أيضا بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا كما في نحو (ومن آياته الجوار) فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية مرفوع على انه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما أم صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان أولى لما سيأتي (و) في (ما حمل عليه) مما هو اسم جمع أو جمع سمي به (فالاول نحو اذا جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث وليست من بنية الكلمة والثاني نحو (وأولات الاحمال) فاولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال مضاف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله أجلهن أن يضعن حملهن (و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ورفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول (نحو نرفع درجات من نشاء) فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات مفعول به ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة وجملة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثاني نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثل ذلك والله يقضي بالحق ان في ذلك لعبرة لمن يخشى فيقضي ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الاول الاستثقال وفي الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لانه لو اتصل به نون التوكيد او الاناث كان مبنيا او اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشيء ولما فرغ من مواضع الضمة أشار الى مواضع ما ناب عنها من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين)

للرفع أربع علامات الضمة وهي الاصل والواو والالف والنون وهي نائبة عن الضمة فاما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال الله واذ قال ابراهيم واذ قال موسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال أصحاب موسى ومساكن ترضونها ومن آياته الجوار وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو اذا جاءك المؤمنات وأولات الاحمال وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء نحو نرفع درجات من نشاء والله يدعو الى دار السلام وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين

لانهما ثالثهما الاول (فى جمع المذكر السالم) وهو مادل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره مع سلامة بناء واحده سواء كان واحده علما أو صفة (و) فى (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى الجمع المذكور فالاول (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحده وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق بالفعل واذ مضاف اليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون بمقعدهم وجاء المعذرون من الاعراب والثانى نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون) فعشرون محمول على الجمع المذكور اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى تسعين باد خال الغاية وهو مرفوع بيكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار ومجرور فى محل نصب على انه خبر مقدم ليكن (و) الموضع الثانى (فى الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف ولو قال وحموها لكان أولى لان الحم قريب زوج المرأة (وفوك وهنوك وذو مال) أى صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (نحو قال أبوهم) فابوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أبينا) يوسف مبتدأ وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أبينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى (و) نحو (جاء حموك) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو (وهذا فوك وهنوك) فهذا اسم اشارة فى محل رفع على انه مبتدأ وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع (وانه لذو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل بها فى محل نصب على أنه اسمها ولذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى المثنى) وهو مادل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز (و) فى (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى المثنى فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثنى والثانى نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبران وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة حملا له على المثنى اذ لا مفرد له وشهرا تمييز (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حمل على المثنى اذ لا واحد له أيضا وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالاول نحو أنتما تقومان والثانى (نحو والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الالف وهو مع فاعله فى محل رفع خبر عن المبتدأ (أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الافعال والثانى (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وهو الذين والموصول فى محل جر صفة لما قبله أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله متعلق به * ولما أنهى الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الاعراب وهو الرفع اصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الثانى من أقسام الاعراب وهو النصب اصالة ونيابة فقال (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلا أو اسما أو حرفا (خمس علامات) احداها (الفتحة وهى الاصل) كما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها

فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو ويومئذ يفرح المؤمنون ان يكن منكم عشرون صابرون وفى الاسماء الستة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال نحو قال أبوهم ليوسف وأخوه أحب الى أبينا وجاء حموك وهذا فوك وهنوك وانه لذو علم * وأما الالف فتكون علامة للرفع فى المثنى وما حمل عليه نحو قال رجلان ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا * وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية نحو والنجم والشجر يسجدان أو ضمير جمع المذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله * وللنصب خمس علامات الفتحة وهى الاصل

(و) الاربعة الباقية هي (الالف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحة لان كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الالف فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها والياء أخت الالف فقامت مقام الفتحة كاختها والكسرة أصل الياء فاقاموها مقام الفتحة حملا على فرعها وحذف النون أقيم مقام الفتحة لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب وأما مواضعها فاشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (في الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ومثله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير والثاني نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لانه غير منصرف للعجمة وكذا يعقوب منصوب لانه معطوف على اسحق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر أو مقدرة كما في نحو (واذ واعدنا موسى) فواعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تعذر تحريك الالف ومثله واذ آتينا موسى الكتاب (و) الموضع الثاني ان تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو وترى الجبال) فترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وعدكم الله مغانم كثيرة) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير لمغنم غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الاعراب ظاهرا فيه كما مر أو مقدرا كما في نحو (وأنكحوا الايامى) أنكحوا فعل وفاعل والايامى منصوب بأنكحوا على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير لايم وهي من ليس لها زوج بكرا كانت أو ثيبا (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (اذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كما تقدم في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالاول (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثاني في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو لن تراني فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار الى مواضع ما ناب عنها بقوله (وأما الالف فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الاسماء الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) فما حرف نفي وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالالف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لاحد ونحو (ونحفظ أخانا) نحفظ فعل وفاعل وأخانا منصوب بالالف على أنه مفعول لانه من الاسماء الستة ومثله نحو ارجعوا الى أبيكم فقولوا ياأبانا (وتقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف على أنه مفعول وكذا هناك لانه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذا مال) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فيها وذا مال خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث أم لمذكر سالما كان أم ذا تغير ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) في (ما حمل عليه) فالاول (نحو خلق الله السموات) خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به أو مطلق حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم ولئلا يلزم ان للفرع زيادة مزية على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو ان الحسنات يذهبن السيئات والثاني نحو (ان كن أولات حمل) فاولات

والالف والكسرة والياء وحذف النون وهي نائبة عن الفتحة فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له اسحق ويعقوب واذ واعدنا موسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال وعدكم الله مغانم كثيرة وأنكحوا الايامى وفي الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها * وأما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الستة نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ونحفظ أخانا وتقول رأيت حماك وهناك وان كان ذا مال * وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو خلق الله السموات وان كن أولات حمل

خبر كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغمة فيها نون كن واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين لاسناده الى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما الاول (في المثنى) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ماحمل عليه) مثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها حملا للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال ماحمل عليه نحو (اذ أرسلنا اليهم اثنين) فأرسلنا فعل وفاعل واليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى لما مر ونحو (ربنا أمتنا اثنتين) ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأمتنا فعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف اى اماتتين وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى كما مر (و) الموضع الثاني (في جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضا ثم (و) في (ماحمل عليه) مثال الاول (نحو نجى المؤمنين) فنجى فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على انه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها حملا للنصب على الجر كالمثنى كما مر ومثله ان المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) واعدنا فعل وفاعل وموسى مفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أي انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الافعال) المضارعة (التي رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها ناصب ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتي (نحو الا أن تكونا ملكين) أو تكونا من الخالدين فان حرف مصدري ونصب وتكون فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لانه من الامثلة الخمسة والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما أن يصلحا ونحو (وان تصوموا خير لكم) فان حرف مصدري ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لما مر وان والفعل في تأويل مصدر على انه مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ونحو الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (لن تقومي) فلن حرف نفي ونصب وتقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفي الحديث تريدين أن ترجعي الى رفاعة * ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) اصالة ونيابة لا زائد عليها احداها (الكسرة وهي الاصل) في بابها لما مر ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لانهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فيما جمع بألف وتاء فتعارضتا ولكل منها مواضع تخصها وبدأ بالاصل فقال (فاما الكسرة فتكون علامة للخفض) اصالة (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الاول أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على مامر سواء كان الخفض بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالمضاف نحو هديا بالغ الكعبة أم بالتبعية على رأي نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالباء والله مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا نحو (أولئك على هدى) فأولئك اسم اشارة في محل رفع على الابتداء وهدى مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف لم تظهر تعذرا وهو في محل رفع خبر المبتدأ ومثله نحو عندها جنة المأوى ونحو وهو بالافق الاعلى (و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب) مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لاخراج غير

وأما الياء فتكون علامة للنصب في موضعين في المثنى وماحمل عليه نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك واذ أرسلنا اليهم اثنين ربنا أمتنا اثنتين وفي جمع المذكر السالم وماحمل عليه نحو نجى المؤمنين وواعدنا موسى ثلاثين ليلة * وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الافعال التي رفعها بثبات النون نحو الا أن تكونا ملكين وان تصوموا خير لكم ولن تقومي وللخفض ثلاث علامات الكسرة وهي الاصل والياء والفتحة وهما نائبتان عن الكسرة فاما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد المنصرف نحو بسم الله الرحمن الرحيم أولئك على هدى وفي جمع التكسير المنصرف نحو للرجال نصيب

المنصرف منهما لان خفضه بالفتحة كما سيأتى (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (فى جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الا منصرفا (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول نحو والمحصنات من المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره (و) مثال الثانى نحو (مررت باولات الاحمال) مررت فعل وفاعل و باولات الاحمال جار ومجرور ومضاف اليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة فى آخره حملا له على الجمع اذلا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى ثلاثة مواضع) لا رابع لها الاول أن تكون علامة للخفض (فى الاسماء الستة) التى تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا الى أبيكم) ونحو يخل لكم وجه أبيكم فارجعوا فعل وفاعل وأبيكم مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء لانه من الاسماء الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو أخذ برأس أخيه فاخيه مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو فى الاول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك وهنيك) مررت فعل وفاعل وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر وكذا ما بعده لانه معطوف عليه وقال تعالى عند ذى العرش مكين فذى مجرور بالمضاف وهو عند وقال (والجار ذى القربى) فذى صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيهما لما مر القربى مضاف اليه فى الثانى والعرش فى الاول (و) الموضع الثانى أن تكون علامة للخفض (فى المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حمل) عليه مثال الاول (نحو) قد كان لكم آية فى فئتين ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لانه مثنى ونحو (حتى أبلغ مجمع البحرين) فالبحرين مجرور بالمضاف الذى هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لانه مثنى (و) مثال الثانى نحو (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملا له على المثنى واثنتين عطف عليه (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (فى جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسما كان أو صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو قل للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام والثانى بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لانه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده ومنه نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الا أن تأتيهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل والاولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر فى كل منهما الياء (و) مثال الثانى (نحو فاطعام ستين مسكينا) فستين مخفوض باضافة المبتدأ اليه وعلامة خفضه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدأ محذوف ومنه سلام على نوح فى العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء حملا له على الجمع لما مر (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل) فأوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور واسمعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة فى آخره لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو (فحيوا بأحسن منها) فحيوا فعل وفاعل وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لانه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو رب موسى وهرون (أو جمع تكسير نحو) يعملون له ما يشاء (من محاريب) وتماثيل فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجر بالكسرة على الاصل (نحو فى أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذلك اذا تلا أل كما أشار اليه بقوله (أو دخلت عليه أل) معرفة أو موصولة أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) فأنتم مبتدأ وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور بالكسرة لدخول أل عليه وانما جر بالكسرة على الاصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافة وأل

وفى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو وقل للمؤمنات ومررت باولات الاحمال * وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الاسماء الستة نحو ارجعوا الى أبيكم كما أمنتكم على أخيه ومررت بحميك وفيك وهنيك والجار ذى القربى وفى المثنى وما حمل عليه نحو حتى أبلغ مجمع البحرين ومررت باثنين واثنتين وفى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو قل للمؤمنين ونحو فاطعام ستين مسكينا * وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف مفردا كان نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل فحيوا بأحسن منها أو جمع تكسير نحو من محاريب الا اذا أضيف نحو فى أحسن تقويم أو دخلت عليه أل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد

فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسئلتين من جر مالا ينصرف بالفتحة يفهم انه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفى المسئلة ثلاثة أقوال أقربها انه ان زالت منه احدى علتيه بال أو بالاضافة فمنصرف والا فممنوع الصرف ففى مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما ذكرنا وفى نحو مررت باحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف * ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الاعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذى هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان) أصالة ونيابة لا ثالث لهما احداهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الاصل) فى بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لما تقدم من أن الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الاصل ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالاصل فقال (فأما السكون فيكون علامة للجزم) أصالة لفظا أو تقديرا (فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فهذه الافعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الاول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحد اسم يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه سيأتى وبكونه لم يتصل بآخره شئ لانه لو اتصل به شئ مما مر فى علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون فى موضعين لا ثالث لهما الاول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض فكان ينبغى أن يقيده بما قيد به ما قبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحا (ما آخره حرف علة) بخلافه فى اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا (الالف والواو والياء) سميت أحرف علة لان من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وتسمى أيضا أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مد وهذا فى الواو والياء وأما الالف فحرف مد أبدا (نحو ولم يخش الا الله) لم حرف نفى وجزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الالف والفتحة قبلها تدل عليها والا حرف استثناء والاسم الكريم منصوب على المفعولية ونحو (ومن يدع مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها والظرف بعده متعلق به (و) نحو (من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها وأما نحو انه من يتق ويصبر باثبات الياء فى قراءة قنبل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم أو انه عومل المعتل معاملة الصحيح فى جزمه بحذف الحركة وهى لغة طائفة من العرب حيث راعى الحركة المقدرة فحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما فى قول الشاعر * ألم يأتيك والانباء تنمى * وقوله لم تهجو ولم تدع (و) الموضع الثانى (فى الافعال) الخمسة (التى رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان تتوبا) ان حرف شرط وجزم وتتوبا فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة ونحو (وان تصبروا وتتقوا) اعرابه كالذى قبله ونحو (ولا تخافى ولا تحزنى) لا حرف نهى وجزم وتخافى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر وما بعده كذلك * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكره علامات أقسام الاعراب على التفصيل السابق باتم بيان أخذ يتكلم فى ذكرها على الاجمال تمرينا للطالب وترسيخا لذلك فى ذهنه ولان بمعرفة ذلك ينفتح له النظر فى النحو ولهذا قيل ان هذا الباب أس العربية فقال ((فصل جميع ما تقدم)) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو

* وللجزم علامتان السكون وهو الاصل والحذف وهو نائب عنه فاما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر الذى لم يتصل بآخره شئ نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد * وأما الحذف فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة وحروف العلة الالف والواو والياء نحو ولم يخش الا الله ومن يدع مع الله ومن يهد الله وفى الافعال التى رفعها بثبات النون نحو ان تتوبا وان تصبروا وتتقوا ولا تخافى ولا تحزنى

((فصل)) جميع ما تقدم من المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات

بالسكون وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وأصل الاعراب مطلقا أن يكون ملفوظا به فان كان مقدرا فلعلة (فالذي يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فبحركتين وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير (و) نوع الافعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ما ذكرناه بقوله (وكلها) أي مجموع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع المؤلف الاصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قررناه أولا من أن الجر مختص بالاسماء والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار الى رفع ذلك الوهم بقوله (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة وكان القياس أن يخفض بها (ما لم يضف أو يدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وان كان القياس يقتضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج الى اعادتها وهذه الاشياء الثلاثة من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها حاصرة بما في كلامه وقد أشار الى بقيتها بقوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والاسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم (والامثلة الخمسة) هو أولى من الافعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الاسماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المثنى والمجموع على حده

* ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال (فأما المثنى فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ان هذان لساحران (وألحق به) في اعرابه بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للمذكرين (واثنتان وثنتان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقييدها بما سيأتي لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثتين (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعهما الالف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان اعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك الالف) كاعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف اليهما (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت

بكلا

وقسم يعرب بالحروف فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون * وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة ما لم يضف أو يدخل عليه أل وجمع المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة والفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره وتقدمت أمثلة ذلك والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع المثنى وما حمل عليه وجمع المذكر السالم وما حمل عليه والاسماء الستة والامثلة الخمسة * فأما المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط اضافتهما الى المضمر نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة وكان اعرابهما بحركات مقدرة في تلك الالف نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت

بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا وانما أعربا بالحروف والحركات لانهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى فاعربا بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا الى المعنى وانما خصا بالاعراب بالحروف مع المضمر لانه فرع المظهر فلما أضيفا الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعربا بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات التي هي الاصل ولما أضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعربا بالحركات التي هي الاصل سلوكا للمسلك التناسب (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثنى أكثر دورانا من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده اما علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التي يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر وانما أعربا بالحروف لانهما فرع الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل وأما اختصاصهما بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات (وألحق به) في اعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح تبعا لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده (وعشرون) اسم جمع أيضا لا جمع عشرة والا لجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (الى تسعين) بادخال الغاية كثلاثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والا لجاز اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثاني جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة لا تعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهي مؤنثة لا تعقل أيضا وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات (وبابه) أي سنون وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف منها الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت وأخت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه (و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون الاول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة (و) الرابع ما سمي به من هذا الجمع كزيدون علما أو مما ألحق به نحو (عليون) هو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به أعلى الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الاعراب مقدرا على الواو ونظير هذه اللغة من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ثم أخذ يذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى) فاولوا فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه وأولي منصوب بيؤتوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف اليه (و) نحو (ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب) ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبر مقدم ولذكرى اسمها مؤخر وأولي مجرور باللام وعلامة جره الياء والالباب مضاف اليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو (ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين) فسنين بدل من ثلثمائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة ومضاف اليها ان لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جره على أنه صفة لما قبله (و) نحو (شغلتنا أموالنا وأهلونا) فاهلونا مرفوع

بكلا الرجلين وكلتا المرأتين وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها وألحق به أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود الى تسعين وأرضون وسنون وبابه وأهلون وعليون نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى وان في ذلك لذكرى لاولي الالباب والحمد لله رب العالمين وثلاثمائة سنين والذين جعلوا القرآن عضين وشغلتنا أموالنا وأهلونا

ومن أوسط ماتطعمون أهليكم الى أهليهم لفي عليين وما أدراك ماعليون وأما الاسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحوله أخ وان له أبا وبنات الاخ وأن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم فان أضيفت للياء أعربت بحركات مقدرة على ماقبل الياء نحو ان هذا أخي وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أبيك وان تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى والمجموع والافصح في الهن النقص أي حذف آخره والاعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الاسماء وجعلوها خمسة * وأما الامثلة الخمسة فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو يفعلان وتفعلان أو ضمير جمع نحو يفعلون وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون

بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ماتطعمون أهليكم) فاهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتا ونحو والمؤمنون (الى أهليهم) أبدا ونحو ان الابرار (لفي عليين) فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبر ان ونحو (وما أدراك ماعليون) فعليون مرفوع على انه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لادراك وأدراك ومابعده في محل رفع خبر ما الاولى فانها في محل رفع أيضا على الابتداء وهي استفهامية أيضا (وأما الاسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها (فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو له أخ) مبتدأ وخبر (و) نحو (ان له أبا) فابا اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدما (و) نحو (بنات الاخ) فالاخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو وأما ذو فانه ملازم للاضافة الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه (و) ثانيها (أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بان تضاف الى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فان أضيفت للياء المذكورة أعربت) على الاصح (بحركات مقدرة) في الاحوال الثلاثة (على ماقبل الياء) كغيرها مما يضاف الى الياء (نحو ان هذا أخي) فاخي مرفوع على أنه خبر ان وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الاحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو هذا أبيك) وأخيك وحميك وهنيك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فوك فويهك برد الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها فهذا اسم اشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأبيك خبره ومابعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (و) اعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الاصل كجاء آباؤك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاء أبون وأخون ولا يجمع هذا الجمع الا الاب والاخ والحم وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف في شرح القطر فراجعه ان شئت ويشترط فيها أيضا أن لا تكون منسوبة فلو نسبتها نحو أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لان شرط الاضافة مغن عنه (والافصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف آخره و) جعل ماقبله آخرا بان يجري (الاعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ماقبله (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) واعرابه ظاهر وفي كلامه اشارة الى أن اعراب الهن بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فانكراها (ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الاسماء وجعلوها خمسة) وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب ويجوز النقص أيضا في الاب والاخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه (وأما الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها وانما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة بادراج المخاطبتين تحت المخاطبين (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) مسند اليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت أو لمخاطبين أو لغائبتين (و) ذلك نحو أنتما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند اليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) بالمثناة تحت أو مخاطبين (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسندا اليه (نحو) أنت (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير وأشار الى حكم هذه الامثلة بقوله (فانها ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الاولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون وأما نحو الا أن يعفون فالواو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتحاجوني في الله في قراءة من خفف فالمحذوف منه نون الوقاية وانما حذفت النون للناصب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف

الحركة كذلك تحذف النون وحذفها للجزم هنا أصل كالياء فى الجر فى المثنى والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل على الجر فى ذينك لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء واغتفر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهى الفاعل لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو مضمرا صار كاحد حروف الفعل فلم يعد فصلا ((تنبيه)) هو لغة الايقاظ للشئ واصطلاحا الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله (علم مما تقدم) فى الباب السابق (أن علامات الاعراب أربع عشرة) للرفع اربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجزم اثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهى (الضمة للرفع) فالاصل فى كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالاصل فى كل منصوب ان يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالاصل فى كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة (والسكون للجزم) فالاصل فى كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون (و) منها (عشرة فروع نائبة عن هذه الاصول) الاربع وتنقسم الى أربعة أقسام (ثلاثة) منها (تنوب عن الضمة) وهى الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهى الالف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) (وهى الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها وأما بحسب ذواتها فهى سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الاصول (واقعة فى سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل * الباب (الاول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة * الباب (الثانى باب جمع المؤنث السالم) والاولى أن يقال ما جمع بالف وتاء مزيدتين كما مر ناب فيه أيضا حركة عن حركة * الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه * الباب (الرابع باب المثنى) ناب فيه حرف عن حركة * الباب (الخامس باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السادس باب الاسماء الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السابع باب الامثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون

((فصل)) فيما اعرابه تقديرى * والاعراب التقديرى جار فى الاسماء والافعال وهو فى كل منهما قسمان لان المقدر فى ذلك المعرب اما جميع حركاته أو بعضها فالاقسام أربعة الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه حركات اعرابه كلها شيئان أشار هنا اليهما بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهى الضمة والفتحة والكسرة (فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم) وليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومئ الى ذلك قوله (نحو غلامى وابنى) وانما قدرت لان ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين فى آن واحد وقيل ان المضاف للياء مبنى مطلقا واختار ابن مالك انه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين ان يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه اذا كان منصرفا أما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه أيضا لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى (ويسمى) الثانى (مقصورا) لامتناع مده أو لانه قصر أى منع من ظهور الحركات فيه القسم الثانى من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه هو المشار اليه بقوله (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (فى الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ماقبلها) مقرونا بأل (نحو القاضى والداعى والمرتقى) أو لا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما فى المقصور (ويسمى) الاسم المذكور (منقوصا) لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدعو الداعى) فالداعى فاعل يدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الياء منع من ظهورها الاستثقال

((تنبيه)) علم مما تقدم أن علامات الاعراب أربع عشرة منها أربع أصول الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم وعشرة فروع نائبة عن هذه الاصول ثلاثة تنوب عن الضمة وأربع عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحدة عن السكون وان النيابة واقعة فى سبعة أبواب الاول باب ما لا ينصرف الثانى باب جمع المؤنث السالم الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر الرابع باب المثنى الخامس باب جمع المذكر السالم السادس باب الاسماء الستة السابع باب الامثلة الخمسة

((فصل)) تقدر الحركات الثلاث فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى وابنى وفى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى وموسى وحبلى ويسمى مقصورا وتقدر الضمة والكسرة فى الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى والمرتقى ويسمى منقوصا نحو يوم يدعو الداعى

(و) نحو (مهطعين الى الداعى) فالداعى مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة فى الياء لم تظهر لما ذكر ومهطعين حال من الواو فى يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضف لياء المتكلم (لخفتها نحو أجيبوا داعى الله) فداعى مفعول أجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره هذا ما يقدر فى الاسماء وأما ما يقدر فى الافعال فهو أيضا شيئان أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه مقدرة فى الالف لم تظهر تعذرا والى الثانى أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أى دون الفتحة (فى الفعل) المضارع (المعتل) آخره اما (بالواو أو بالياء) فالاول (نحو) زيد (يدعو) والثانى نحو زيد (يرمى) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره لم تظهر استثقالا (وتظهر الفتحة) فى آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو لن يدعو ولن يرمى) لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره (و) يكون (الجزم فى) الافعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لاواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك لان أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما يأتى على القول بعدم تقدير الضمة فى المعتل حالة الرفع والفتحة فى المعتل بالالف حالة النصب كما بينته فى شرح القطر ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

((فصل)) فى موانع الصرف (الاسم الذى لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع احداهما للفظ والاخرى المعنى (من علل تسع) صفة للعلتين كفاطمة وابراهيم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) فى الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الاولى مقامهما كحبلى ومساجد (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هى الجمع) فرع الواحد (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الافراد (والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والعجمة) فرع العربية عندهم (والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) فى بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

أى قد كمل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم أن الاسم اذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما شابه الفعل لان فيه أيضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيتهما من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج فى الافادة الى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيآن ليسا فى الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة اذ مجموع اثنين منها هو العلة واذا أردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) فى الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغير هاء (وهى صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن وما يلى الالف مكسور أيضا وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط فى الصيغة أن يكون أولها ميما وهو كذلك لان المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل فى الهيئة والزنة لا فى الحروف ولهذا عبر صاحب الارشاد بفعالل وفعاليل دونهما ايذانا بان الزيادة والاصالة فى بحث جمع التكسير غير معتبرة بل المعتبر الوزن العروضى لا التصريفى وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانتهى تكسيرها المغير للصيغة وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صرف نحو فرازنة وملائكة وصياقلة لان وزنها قد وجد فى المفرد

ومهطعين الى الداعى وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو أجيبوا داعى الله وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى وتقدر الضمة فقط فى الفعل المعتل بالواو أو بالياء نحو يدعو ويرمى وتظهر الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والجزم فى الثلاثة بالحذف كما تقدم

((فصل)) الاسم الذى لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هى الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والالف والنون الزائدتان والعجمة والصفة يجمعها قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فالجمع شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهى صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير

بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة واذا سمي بهذا الجمع كضاجر علما للضبع امتنع
صرفه نظرا الى الاصل (وهذه العلة) من العلل التسع (هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع
الصرف وحدها) اى تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الاولى علتين وانما اقام الجمع مقامهما لان كونه
جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى ولهذا لولحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه
بالمفرد (وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم) اما (على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل (كشمر بتشديد الميم) فانه علم فرس منقول من شمر مجردا من
فاعله بشمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص (و) كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول وانطلق
ونحوه من الافعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمي بشئ من ذلك) كان غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل المختص وانما قيد ضرب بالبناء للمفعول لانه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل (أو يكون) الفعل به
أولى اما لكثرته فيه كاثمد وأصبع وابلم لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر الثلاثي أو يكون على وزن غير خاص
به بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أى زيادة حرف من حروف نأيت
(كزيادة الفعل) أى مثل زيادته لكنها به أولى لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة
(مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه فان كلا منها غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازما غير مغير الى مثال
هو للاسم فلو سمي بامرئ ورد وقيل لم يمنع من الصرف واذا سمي بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها بخلاف
ما اذا سمي باسم أوله همزة وصل فانه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول
أى معدولية الاسم (فهو خروج الاسم) أى كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) أى عن صيغته التي كان أصله
أن يكون عليها الى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة
والخروج (اما تحقيقا) بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصلية الى أخرى (كأحاد)
بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله
وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) كمثلث (وهكذا الى العشرة) بادخال الغاية (فانها) أى
الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الاصول) من واحد الى عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد
وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا لان المراد من أحاد واخواته العدد
المكرر فاذا عرفت ذلك (فاصل) قولك (جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا وكذا أصل موحد) في قولك جاء
القوم موحد جاؤا واحدا واحدا (وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل على ان أصلها
كذلك أن معناها مكرر والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا ليوافق الدال المدلول
فعلم أن أصلها لفظ مكرر (واما تقديرا) بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم الا
انه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم (كالاعلام التي على
وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر وزفر وزحل فانها لما سمعت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس
فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا كان فيه علتان (قدروا
فيها العدل) لامكانه دون غيره (وانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لئلا يلزم منع الصرف لعلة
واحدة (وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى
فالتأنيث بالالف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقا) أى سواء كان نكرة أم معرفة
مفردا أم جمعا اسما أم صفة و (سواء كانت) الالف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت
(ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الالف (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصلها شيآء
كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا أشياء
بزنة لفعاء (وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أى تستقل

وهذه العلة هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين * وأما وزن
الفعل فالمراد به أن يكون
الاسم على وزن خاص
بالفعل كشمر بتشديد
الميم وضرب بالبناء
للمفعول وانطلق ونحوه
من الافعال الماضية
المبدوءة بهمزة الوصل
اذا سمي بشئ من ذلك
أو يكون في أوله زيادة
كزيادة الفعل وهو
مشارك للفعل في وزنه
كأحمد ويزيد وتغلب
ونرجس * وأما العدل
فهو خروج الاسم عن
صيغته الاصلية اما
تحقيقا كأحاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع
وهكذا الى العشرة فانها
معدولة عن ألفاظ العدد
الاصول المكررة فاصل
جاء القوم أحاد جاؤا
واحدا واحدا وكذا أصل
موحد وأصل جاء القوم
مثنى جاؤا اثنين اثنين
وكذا الباقي واما تقديرا
كالاعلام التي على وزن
فعل كعمر وزفر وزحل
فانها لما سمعت ممنوعة
من الصرف وليس فيها
علة ظاهرة غير العلمية
قدروا فيها العدل وأنها
معدولة عن عامر وزافر
وزاحل وأما التأنيث
فهو على ثلاثة أقسام
تأنيث بالالف وتأنيث
بالتاء وتأنيث بالمعنى
فالتأنيث بالالف يمنع
الصرف مطلقا سواء كانت
مقصورة كحبلى ومرضى
وذكرى أو ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء وهذه العلة هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها

بنعه (وتقوم مقام العلتين) أي على منع الصرف لتكرارها الانها لازمة لما هي فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال الا في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقوقوة اللزوم الوضعي (وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء فمنع الصرف) أي صرف ماهو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي علمية ماهو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازما لانه بدون العلميـة في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا اصرف قائمـة في نحو مررت بامرأة قائمـة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية (سواء كان) ماهو فيه (علما لمذكر كطلحـة أو لمؤنث كفاطمة) وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أو لا محرك الوسط أو لا أعجميا أو لا منقولا من مـذكر الى مؤنث أو لا (وأما التأنيث المعنوي) كزينب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) الا أن بينهما فرقا فانها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار اليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علم لطبقة من طبقات جهنم لان تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخـلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو) ثلاثيا (ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمة في لسان العرب مع ان أسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف (أو ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي لكن منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد) فانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفـة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن شيء من ذلك) بان كان ثـلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الاصل (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا الى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السببين وقيـل بوجوبه (و) جاز (تركه) نظرا الى وجوب السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الاحسن عند الجمهور) والصرف عند أبي علي وجوز بعضهم الوجهين أيضا في المنقول الى المؤنث واذا كان المؤنث ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضية كلام التسهيل ان المنع أرجح واذا سمي مذكر بمؤنث فان كان ثلاثيا صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاثة منع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لان تعريف المضمرات وأسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا في المبنيات ومنـع الصرف من أحكام المعـربات والتعـريف بال والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه فلا يتصور كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي (وتمنع) العلمية (الصرف) أي صرف ماهي فيه (مع وزن الفعل) كاحمد ويزيد (ومع العدل) كعمر وزفر (ومع التأنيث) بغير الالف بل تتعين معه ليكون لازما (كما تقـدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضا (كما سـيأتي) بيان ذلك وسكت عن الصـفة لان العلميـة لا تجامعها لما بينهـما من التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (والمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسما واحـدا منزلا ثانيهـما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه والى هذا القيد أشار بقوله (المختوم بغير ويه كبعلبك) علم بلدة مركب من بعـل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحـدا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعـلا اسما واحـدا ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبـد الله علما والاسـنادي المسمى كتأبط شرا أما الاول فـلانه بعـد العلميـة في حـكم الاضافة والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه كما مر فلا تصلح سببا لمنع الصرف وأما الثـاني فلان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبـني على الاشـهر ومثله ما ركـب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو

وتقوم مقام العلتين * وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة وأما التأنيث المعنوي فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلميـة لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسـعاد أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو ساكن الوسط أعجميا كجور أو منقـولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد فان لم يكن شيء من ذلك كهنـد ودعد جاز الصرف وتركه وهـو الاحسـن وأما التعريف فالمراد به العلمية وتمنـع الصرف مـع وزن الفـعل ومع العـدل ومع التأنيث كما تقـدم ومع التركيب المـزجي ومع الالف والنون ومع العجمة كما سيأتي * وأما التركيب والمراد به التركيب المزجي والمختـوم بغير ويه كبعلبك وحضرموت

هو يأتينا صباح مساء والاحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا (فلا يمنع) التركيب المذكور (الصرف الا مع العلمية) لانه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الالف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم (الصرف) لمشابهتهما الالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكونهما زيدتا معا ومجيئهما بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقق مشابهتهما بهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما لم يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدات لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط أن لا تقبل التاء) لتحقق المشابهة بالفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية) أي بان تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك (كابراهيم واسمعيل واسحق و) يعقوب بل (جميع أسماء الانبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لانها من أوضاع غير العرب وتعرف عجمة الكلمة بنقل الائمة لها أو بخروجها عن وزن الاسماء في اللسان العربي أو بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق (الا أربعة) منها وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت وألحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشاف وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك تجويزهم تصغيره على أويدم وجمعه على أوادم (ويشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علما) في اللغة (العجمية) حتى لا تجري عليه العرب حكما من أحكام لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف أو الاضافة أو التنوين أو غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بال بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضا كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بان جعلته علما لشخص معين من أول الامر فكانه كان علما في العجمية ومن هذا ظهر أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولا بالعلمية لا أنه يكون علما في العجمية (و) الامر الثاني (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كابراهيم لئلا تعارض الخفة أحد السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لان العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التأنيث في نحو هند فانه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة وكالاعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وان لم تكن باقية أو لم تستعمل الا وصفا كمثنى وثلاث كما سيأتي (فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم في مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الاصلية لان هذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية (ومع الالف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان) بفتح الفاء (و) ان (لا يكون مؤنثه) أي فعلان (على وزن فعلانة) أي وبشرط أن لا يقبل تاء

فلا يمنع الصرف الا مع العلمية وأما الالف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العلمية كعمران وعثمان ومع الصفة بشرط أن لا تقبل التاء كسكران * وأما العجمة فالمراد بها ان تكون الكلمة من أوضاع العجمية كابراهيم واسمعيل واسحق وجميع أسماء الانبياء أعجمية الا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين ويشترط فيها أن يكون الاسم علما في العجمية ولذلك صرف لجام ونحوه وان يكون زائدا على الثلاثة فلذلك صرف نوح ولوط وأما الصفة فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء مع العدل كما تقدم في مثنى وثلاث ومع الالف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة

التأنيث لتحقق المشابهة بالفي التأنيث وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا انتفاء فعلانة لانه متى كان مؤنثه فعلى
لا يكون فعلانة فرحمن على الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح الاول لان وجود فعلى ليس شرطا
بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة
على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين
(لان مؤنثه ندمانة اذا كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير
منصرف باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة وانما قيد المؤلف فعلانة بفتح الفاء لان مضموم
الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ومع
وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء) أي وبشرط أن لا يقبل
تاء التأنيث اما لانه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة وآدر لمن بخصيتيه نفخ أو له مؤنث لكنه على فعلاء أو فعلى
كاحمر وحمراء وأفضل وفضلى وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بان تكون من
أول الامر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف أرنب بمعنى
ذليل وأربع في نحو مررت بنسوة أربع (نحو أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين
(فان مؤنثه حمراء) والصفة على وزن أفعل (ونحو أرمل منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لان مؤنثه) يقبل
التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها وكاحمر أحيمر وأعيم فانهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل
لانهما على وزن يدحرج ويبيطر اذ هو المعتبر لا على وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالالفية
(تنبيه) قد أفهم كلامه أن العلمية تجامع مؤثرة كلا من التأنيث والعجمة والتركيب والعدل والوزن
والزيادة وأنها شرط في الثلاثة الاول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله
في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة لما قدمه من أن ما لا ينصرف ما فيه
علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل
المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع
سلاسلا) بالتنوين لمصاحبة أغلالا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما أما الثاني فلمصاحبة الاول وأما
الاول فلانه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات (ولضرورة الشعر)
أي لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *
أو يستقيم لكن يحصل عنه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله * أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره *
فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فمراد المؤلف
رحمه الله بالضرورة القدر المشترك بين ما ينكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

باب النكرة والمعرفة

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان
أحدهما النكرة وهي الاصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة
بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأ بها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره
(لا يختص به واحد) من افراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه ألا ترى
ان رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من افراد
الرجال دون آخر وكذا حال فرس وكتاب فانهما شائعان الاول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب
لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من افراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من افراد جنسه على سبيل البدل
واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع ألا ترى ان
شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد في الخارج منهما الا شمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلي الذي لم يوجد منه
الا واحد مع امكان الغير وأما جمعهما كما في قوله * وجوههم كأنها أقمار * وقوله * ما للشموس تقلها الاغصان *

نحو سكران فان مؤنثه سكرى ونحو ندمان منصرف لان مؤنثه ندمانة اذا كان من المنادمة ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفعل وان لا يكون مؤنثه بالتاء نحو أحمر فان مؤنثه حمراء نحو أرمل منصرف لان مؤنثه أرملة ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع سلاسلا وقواريرا قواريرا أو لضرورة الشعر

﴿باب النكرة والمعرفة﴾

الاسم ضربان أحدهما النكرة وهي الاصل وهي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وفرس وكتاب

فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان أفرادهما متعددة وهذا الحد فيه غموض على المبتدئ (وتقريبها) أي تقريب حد النكرة (الى الفهم) أي فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (النكرة كل ماصلح دخول) الالف واللام (المؤثرين) التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا (منها) صالح لذلك بان يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال (أو) كل ما (وقع موقع مايصلح دخول الالف واللام) المؤثرتين (عليه كذى) فانه لايقبل أل لكنه يقع موقع مايقبلها لانه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لانه من الصفات التى غلبت عليها الاسمية أماما لايقبلها أو يقبلها لكن لاتؤثر فيه تعريفا كفضل وحارث فليس بنكرة ومن علاماتها أيضا دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا وتمييزا واسما للا التبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الاسماء المتوغلة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات لان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثاني المعرفة) وهي ماوضع ليستعمل في واحد بعينه (وهي) هنا (ستة أنواع) متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور وأعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم) يلى المضمر في التعريف وقيل العلم الشخصي أعرفها لانه لايتناول بوضع واحد الا شخصا واحدا بخلاف غيره منها فانه يتناول أمورا متعددة بوضع واحد (ثم اسم الاشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرف بالاداة و) أما (السادس) فهو (ما أضيف الى واحد منها) اضافة معنوية كغلام زيد وهذا والرجل (وهو) بحسب التعريف (في رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم في رتبة العلم وهكذا (الا) الاسم (المضاف الى الضمير) كغلامى (فانه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم) اذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لاتكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه قال ابن هشام وزعم بعضهم أن ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله

* كخذروف الوليد المثقب * فوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لاتكون أعرف من الموصوف اهـ وانما قيدنا المضاف الى واحد منها بكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لاتفيد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها وسيأتي أيضا أن المضاف اذا كان شديد التوغل في الابهام كغير ومثل لايتعرف أيضا فخص به أيضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالاجماع) وفي اعراب القرآن للشهاب الحلبي أن سيبويه رؤى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال أدخلني الجنة فقيل له بماذا قال بقولى ان اسمه أعرف المعارف

((فصل)) في بيان المضمر وأقسامه (المضمر والضمير) مدلولهما واحد لانهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أي لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع (كانا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كانت) أو وضع لشخص (غائب) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مريدا نفسه زيد قائم وكقولك يازيد قم وزيد قام تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وان أطلق في الاول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا أنه ليس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وكذا ياء اياى وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر فانها لاتدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحيثية ثم اذا وضع للآخر منهما يكون الحد صادقا عليه أيضا من حيثية أخرى (وينقسم) المضمر (الى مستتر وبارز) تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح وهو صريح في أن المستتر قسيم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سيأتي وكلام غيره كالصريح في أنه قسم من المتصل ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة

وتقريبها الى الفهم أن يقال النكرة كل ماصلح دخول الالف واللام عليه كرجل وامرأة وثوب أو وقع موقع مايصلح دخول الالف واللام عليه كذى بمعنى صاحب * والضرب الثاني المعرفة وهي ستة أنواع المضمر وهو أعرفها ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المعرف بالاداة والسادس ما أضيف الى واحد منها وهو في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم ويستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فانه علم وهو أعرف المعارف بالاجماع

((فصل)) المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كانا أو مخاطب كانت أو غائب كهو وينقسم الى مستتر وبارز

لانها لاتشمل الضمير المحذوف اللهم الا أن يقال تفسيره للمستتر بما ليس أي شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف
أن المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظي والمحذوف أعم من ذلك نبه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر
ماليس له صورة في اللفظ) بل ينوى (وهو اما) مستتر في عامله (وجوبا) وهو الذي يمكن أن يحل الظاهر محله
(كـ) الضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم) ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على
الفاعلية لا يظهر وجوبا وأما نحو اذهب أنت وربما فانت تاكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة
والمثنى والمجموع فانه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد
المذكر كتقوم) يا زيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب
وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان
وتقومون وتقمن (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كاقوم
وأضرب أو) في المضارع المبدوء (بالنون) للمتكلم ومن معه مذكرا كان أو مؤنثا (كنقوم ونضرب)
فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (واما مستتر) في عامله
(جوازا) وهو الذي يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر) في فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند
تقوم) ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لانه يحل محله الظاهر اذ لوقيل زيد يقوم ابوه وهند تقوم امها لكان
الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت الهاء
للغلام وظاهر عبارته كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدر بن مالك ونقل عن سيبويه
أيضا وقد خالف في ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام وانه لا يقال قام هو على الفاعلية
وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما قاله هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال
الضمير لا يعدل الى انفصاله (ولا يكون) الضمير (المستتر الا ضمير رفع) لانه لا يخلو (اما) أن يكون (فاعلا
أو نائبا الفاعل) والفاعل لاسيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من عامله فجوزوا في الضمائر المتصلة التي
وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب والجر ورفانهما فضلة يتم
الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير
المرفوع المنفصل تعليما للمبتدئ وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل)
بعامله وهو الاصل (و) الى (منفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي
لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان
الافتتاح به ممكن عقلا (ولا يقع بعد) لفظ (الا) في الاختيار (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير
متصل الاول مرفوع المحل والثاني منصوبه ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد الا اختيارا (والمنفصل هو) ما كان
بخلافه فهو (ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به على كلمة أخرى (ويقع بعد
الا) اختيارا (نحو أنا تقول) اذا ابتدأت به (أنا مؤمن و) يستعمل بعد الا نحو (ماقام الا أنا) أو أنت أو هو
(وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل (فالمرفوع) المتصل اثنا عشر
ضميرا اثنان للمتكلم (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا) بسكون الباء
ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله (نحو ضربت) بفتح التاء
للمذكر المخاطب (وضربت) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وضربتما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو
مؤنثا والميم والالف علامة التثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور
(وضربتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما قررناه علم أن التاء في
الجمع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا أو نائبا عنه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (ضرب) ففي
ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل للمثناه (و) الزيدون
(ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة

فالمستتر ماليس له صورة في اللفظ وهو اما مستتر وجوبا كالمقدر في فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم وفي المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم وتضرب وفي المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم وأضرب أو بالنون كنقوم ونضرب واما مستتر جوازا كالمقدر في نحو زيد يقوم وهند تقوم ولا يكون المستتر الا ضمير رفع اما فاعلا أو نائبا الفاعل والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كتاء قمت وكاف أكرمك والمنفصل هو ما يفتتح به النطق ويقع بعد الا نحو انا تقول أنا مؤمن وماقام الا أنا وينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربا وضربوا وضربت

تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندات (ضربتا) فالالف ضمير بارز للمثناه
والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز
متصل لجمعها وظاهر عبارته ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر وهو مخالف لما قدمه من أن
المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم للمستتر فكيف يكون قسيم الشئ قسما منه (والمنصوب) المتصل اثنا
عشر أيضا اثنان للمتكلم نحو (أكرمني) فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا
(وأكرمنا) بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار
أحواله نحو (أكرمكَ) بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمكِ) بكسرها للمؤنثة
المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة التثنية (وأكرمكم)
بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات
والنون المشددة علامة جمع الاناث (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أكرمه) عمرو فالهاء
ضمير متصل بارز للمذكر الغائب (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمهما)
بضمها للمثنى المذكر الغائب والميم والالف علامة التثنية والهندات أكرمهما بضمها للمثنى المؤنث الغائب
والميم والالف علامة التثنية (و) الزيدون (أكرمهم) بضمها لجمع الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم
(و) الهندات (أكرمهن) بضمها لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم أن
الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان الا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل اثنا عشر
أيضا على التفصيل السابق ماهو للمتكلم وماهو للمخاطب وماهو للغائب ولفظ كل منها (كالمنصوب) أي
كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (الا انه) أي الضمير المجرور (اذا
دخل عليه عامل الجر تميز به) ولا فرق في العامل بين أن يكون حرفا (نحو مربي ومربنا) ومربكَ ومربكِ وبكما
وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن وهذا معنى قوله (الى آخره) أو اسما نحو غلامي وغلامنا وغلامكَ
وغلامكِ وغلامكما وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن (وينقسم) الضمير
(المنفصل الى) قسمين فقط (مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين
الجار والمجرور (فالمرفوع اثنا عشرة كلمة وهي) كالمتصل ثلاثة أقسام ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو
اثنان (أنا) في حال انفراده (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه وماهو للمخاطب (و) هو خمسة
باعتبار أحواله (أنتَ) بفتح التاء للمذكر المفرد (وأنتِ) بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها
للمثنى مطلقا وبعدها ميم متحركة بعدها ألف (وأنتم) بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة (وأنتن) بضمها
لجمع الاناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة (و) ماهو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار أحواله
(هو) للمفرد المذكر (وهي) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع الذكور (وهن)
بالنون المشددة لجمع الاناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع
المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه في المعنى ان مفردا فمفرد ان مذكرا فمذكر وان مفردا مؤنثا فمفرد
مؤنث وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمع (نحو أنا ربكم) فانا ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ وربكم
خبره والكاف في محل جر بالاضافة والميم علامة لجمع المذكر وتقول أنا قائم وأنا قائمة ونحن قائمان ونحن
قائمتان ونحن قائمون ان عم التذكير أو غلب فان عم التأنيث قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن للمعظم
نفسه نحو (نحن الوارثون) فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه
الواو (ونحو) أنت (مولانا) فأنت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ ومولانا خبره وعلامة رفعه
ضمة مقدرة في الالف ونا مضاف اليه ونحو (وهو على كل شئ قدير) فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على
أنه مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شئ جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر (والمنصوب) المنفصل (اثنا
عشرة كلمة وهي) ثلاثة أقسام أيضا ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (اياي) في حال انفراده (وايانا)

وضربنا وضربن والمنصوب
نحو أكرمني وأكرمنا
وأكرمكَ وأكرمكِ
وأكرمكما وأكرمكم
وأكرمكن وأكرمه
وأكرمها وأكرمهما
وأكرمهم وأكرمهن
والمجرور كالمنصوب الا انه
اذا دخل عليه عامل الجر
تميز به نحو مربي ومربنا
الى آخره وينقسم المنفصل
الى مرفوع ومنصوب
فالمرفوع اثنا عشرة كلمة
وهي أنا ونحن وأنتَ
وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن
وهو وهي وهما وهم وهن
فكل واحد من هذه
الضمائر اذا وقع في ابتداء
الكلام فهو مبتدأ نحو
أنا ربكم ونحن الوارثون
وأنت مولانا وهو على
كل شئ قدير والمنصوب
اثنا عشرة كلمة وهي
اياي وايانا

فى حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه (و) ماهو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله (اياك) بفتح الكاف خطابا للمفرد المذكر (واياك) بكسرها خطابا للمفردة المؤنثة (واياكما) بضمها خطابا للمثنى مطلقا والالف والميم علامة التثنية (واياكم) بضمها خطابا لجمع الذكور والميم علامة الجمع (واياكن) خطابا لجمع الاناث والنون المشددة علامة جمعهن (و) ماهو للغائب وهو خمسة باعتبار أحواله أيضا (اياه) للغائب المذكر (واياها) للغائبة المؤنثة (واياهما) للغائب المثنى مطلقا والميم والالف علامة التثنية (واياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع (واياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن (فهذه الضمائر المنفصلة) (اذا وقعت) فى التركيب (لاتكون الا مفعولا به) والحكم فى الاعراب لمحلها كما تقدم من أن الضمائر كلها مبنية نحو (اياك نعبد) فايا ضمير منفصل بارز فى محل نصب على انه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب ونعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو (اياكم كانوا يعبدون) فاياكم فى محل نصب على أنه مفعول مقدم ليعبدون وجملة يعبدون من الفعل والفاعل فى محل نصب على أنها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالى أنواع الضمير ترتيبا حسنا فانه قدم ضمير المتكلم لانه أعرف وأتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب وأخرعنهما ضمير الغائب لانه أحط منهما رتبة وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما لغيره لان المفرد سابق ((تنبيه)) علم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان الضمير البارز اما متصل أو منفصل وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهذه ستة لكن المجرور لايكون الا متصلا كما علم فتصير خمسة ولكل منها اثنا عشرة كلمة واذا ضربت خمسة فى اثنى عشر كان الحاصل ستين ضميرا وقد تقدمت أمثلتها بضم الياء المخاطبة على مذهب سيبويه فيصير المجموع أحدا وستين ضميرا والقسمة العقلية تقتضى تسعين لكن لايلزم مجىء الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (و) لهذا (متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا) فى الاختيار (فلا يقال فى قمت قام أنا) لامكان قمت (ولا) فى أكرمك (أكرم اياك) لامكان أكرمك وأما قوله قد ضمنت * اياهم الارض فضرورة فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو لوقوعه بعد الا نحو ألا تعبدوا الا اياه تعين الانفصال (الا) أن يكون ثانى ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ أولا (نحو) قولك الدرهم (سلنيه) وزيد ظننتكه أو يكون الضمير منصوبا بكان أو احدى أخواتها تقدمه ضمير أولا (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكانه زيد (فيجوز) فى الهاء من الامثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع امكان اتصالها (نحو سلنى اياه) وظننتك اياه (وكنت اياه) وكان اياه زيد وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور واذا كان العامل ناسخا ومرجوح اذا كان غيره وعند جماعة الوصل أرجح مطلقا وكلاهما وارد فمن ورود الوصل قوله تعالى فسيكفيكهم الله ونحو * بلغت صنع امرئ برا خالكه * وفى الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه ومن ورود الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر * أخى حسبتك اياه * وقوله * لئن كان اياه لقد حال بعدنا * (وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم فى الاعراب لمحلها وتقدم سبب بنائها وقوله (لايظهر فيها اعراب) مستغنى عنه بل من المعربات مالا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس مبنيا

((فصل)) فى بيان العلم بفتح العين واللام قيل انه مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه أو لان غالب مسمياته أولو العلم وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) اما علم (شخصى وهو ما) أى اسم (وضع لشئ بعينه) أى لشئ معين (لايتناول غيره) أى غير ذلك الشئ باستعماله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه مخرج للنكرة وقوله لايتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها متناولة لامور متعددة بوضع واحد كما بينته فى شرح القطر ودخل فى التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنان فأكثر لانه وان تناول غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالغلبة كابن عمر لانه كالموضوع لتعيين مسماه فى اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولى العلم من المذكرين (كزيد) وجعفر ومن

واياك واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن فهذه الضمائر لاتكون الا مفعولا به نحو اياك نعبد اياكم كانوا يعبدون ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا فلا يقال فى قمت قام أنا ولا فى أكرمك أكرم اياك الا فى نحو سلنيه وكنته فيجوز الفصل أيضا نحو سلنى اياه وكنت اياه وألفاظ الضمائر كلها مبنية لايظهر فيها اعراب

((فصل)) العلم نوعان شخصى وهو ما وضع لشئ بعينه لايتناول غيره كزيد

الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة و) من الابل نحو (شذقم) كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقية ومن القبائل كثقيف (وقرن) ومن الخيل كلاحق ومن البغال كدلدل والحمير كيعفور والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنسي وهو ما) أى اسم (وضع لجنس من الاجناس) أى لحقيقة من الحقائق من حيث هى هى (كاسامة فانه) علم وضع (للاسد) اى لحقيقته الذهنية أى الاسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هى موجودة فى النفس (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أى لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بابى الحصين (وذؤالة) بالذال المعجمة ثم الهمزة (للذئب) أى لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بابى جعدة (وعلم) الجنس (هو فى المعنى) باعتبار ماصدقاته (كـ) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة أيضا أو لفرد خارجى من افراد الماهية شائعا فيها (لانه شائع فى جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما أن النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا) فكل أسد يصدق عليه لفظ اسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية فى ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس فى الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وانما سمى علما لجريانه مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال لانه يمنع من دخول أل عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة من العلل التسع كالتأنيث فى اسامة وثعالة فلما شارك العلم الشخصى فى أحكامه الحق به ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسدا معاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل ان التحقيق ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ومثله اسم الجنس المعرف بال الا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا فى مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كما مثلنا) فيما مر (كزيد) علم شخصى (واسامة) علم جنسى (والكنية) هى (ما) أى مركب (صدر باب أو أم) سواء كان المكنى بها علما شخصيا (كابى بكر وام كلثوم) أو جنسيا كابى الحصين للثعلب (وأبى الحرث للاسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أى بمدحه (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة أى ذمه والضعة خلاف الرفعة فى القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لان الواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح أو الذم لا لهما معا ولا للمعنى المذكور واستفيد من تمثيله أن اللقب يكون مفردا ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (فى الاصح نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله لان فى اللقب العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا (ويكون) اللقب اذا أخر (تابعا للاسم فى اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا مفردين فيجب) عند جمهور البصريين (اضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك جاء (سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز وكان القياس امتناعها لان مسمى الاول والثانى واحد الا أنهم اذا أضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا فى المفردين ومن أوجب الاضافة فيهما أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه انما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الاصل فيتوهم امتناعها فاراد أن ينص على جوازها ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذى هو الاصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة الاول الى الثانى لتعذرها (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب كذلك) نحو قال أبو بكر عفيف الدين فانت بالخيار فى تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربا باعرابه وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية

وفاطمة ومكة وشذقم وقرن وجنسى وهو ما وضع لجنس من الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب وهو فى المعنى كالنكرة لانه شائع فى جنسه فتقول لكل أسد رأيته هذا اسامة مقبلا وينقسم العلم أيضا الى اسم وكنية ولقب فالاسم كما مثلنا كزيد واسامة والكنية ما صدر باب أو أم كابى بكر وأم كلثوم وأبى الحرث للاسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه كزين العابدين أو ضعته كبطة وأنف الناقة واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب فى الاصح نحو جاء زيد زين العابدين ويكون اللقب تابعا للاسم فى اعرابه الا اذا كانا مفردين فيجب اضافة الاسم للقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب

على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضا الى مفرد) عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لانه اما (مركب اضافي) وهو الغالب في الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فانها مضافة كابي قحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة وانما أعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى أصله (و) اما (مركب مزجي) وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كبعلبك وحضرموت) وحكمه أن يعرب اعراب مالا ينصرف مالم يكن الثاني كلمة ويه فان كان كنفطويه (وسيبويه) بني على الكسر على أفصح اللغتين وان كان آخر الاول ياء سا كنة بقيت على سكونها كمعديكرب وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى على ما كان عليه أو يعرب اعراب مالا ينصرف (و) اما (مركب اسنادي) وضابطه كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله نبئت أخوالي بني يزيد * برفع يزيد

(فصل) في بيان أسماء الاشارة * وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للاشارة بها الى كل جنس والى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل (اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه) أي لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا مشيرا به الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات واعلم أن الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها والقياس أن تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه وجمعه وثلاثة للمؤنث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث وان فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر وقد أشار الى الاقسام المذكورة بقوله (وهوذا) يشار به (للمفرد المذكر) أي من أي جنس كان (وذي وذه) باسكان الهاء و بالاختلاس (وتي وته) باسكان الهاء و بالاختلاس (وتا) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قيل والاصل في لغات المفردة المؤنثة تا لانه لم يثن منها الاهي وقيل ذي لكونها بازاء المذكر (وذان للمثنى المذكر) جيء به (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (وذين) جيء به (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور (وتان للمثنى المؤنث) جيء به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم أنهما معربان اعراب المثنى بل هما مبنيات لوجود علة البناء فيهما ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي فليست الياء فيهما منقلبة عن الالف بل كل منهما أصل (وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أي بهمزة مكسورة في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أي بلا همزة في آخره (عند التميميين) نحو جاء أولاء القوم وأولاء بناتي واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويجوز دخول ها التنبيه) وبالف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الاشارة) لتنبيه المخاطب على مايلقى اليه ازالة لغفلته (نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء) والقصد من تعداد هذه الامثلة انه يستوي في ذلك المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقت) آخر (اسم الاشارة) وجوبا (كاف حرفية) لتدل على بعد المشار اليه وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا (بحسب المخاطب) لتدل على حال من تخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتفتح للمخاطب (نحو ذاك) فيعلم ان الاشارة والخطاب الى مفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو (ذاك) فيعلم ان الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمؤنثة (و) تتصل بها علامة التثنية والجمع نحو (ذاكما) فيعلم أن الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمثنى (و) اذا قيل (ذاكم) تصير الاشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور أو قل (وذاكن) تكون الاشارة بحالها أيضا والخطاب لجمع الاناث واذا قيل ذانك تكون الاشارة الى المثنى المذكر والخطاب لمفرد مذكر أو قيل تالك تكون الاشارة الى مفرد مؤنث والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللازم منتف لانتفاء العامل (ويجوز)

وينقسم العلم أيضا الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام مركب اضافي كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى ومركب مزجي كبعلبك وحضرموت وسيبويه ومركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناها

(فصل) اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه وهوذا للمفرد المذكر وذي وذه وتي وته وتا للمفردة المؤنثة وذان للمثنى المذكر في حالة الرفع وذين في حالة النصب والجر وتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع وتين في حالة النصب والجر وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا أولاء بالمد عند الحجازيين وبالقصر عند التميميين ويجوز دخول ها التنبيه على أسماء الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء واذا كان المشار اليه بعيدا لحقت اسم الاشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب نحو ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ويجوز

لك مع الحاق الكاف (أن تزيد قبلها الا ما) زيادة في البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليه ها التنبيه كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرها (وذلكما وذلكم وذلكن ولا تدخل) اللام (في) اسم الاشارة اذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال ذانلكما ولا تانلكما (ولا) اذا كان في صورة (الجمع في لغة من مده) فلا يقال أولاءلك وأما من قصره فمنهم من لا يأتي باللام أيضا ومنهم من يأتي بها (وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك) كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع (كذلك لا تدخل (على) اسم الاشارة (المفرد اذا تقدمته ها التنبيه) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك) وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهي المجردة من الكاف واللام نحو ذا وذان وأولاء بالمد والقصر وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون وأولالك مع القصر ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك بتخفيف النون وأولئك وما تقدم من أسماء الاشارة يشار به الى المكان وغيره وقد أشار الى ما يشار به الى المكان فقط بقوله (ويشار الى المكان القريب) بلفظين (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) مقرونة بها (نحو انا ههنا قاعدون) (ويشار (الى المكان البعيد) بالفاظ (بهنالك) بالكاف وحدها من غير ها التنبيه (أوههنالك) بالكاف مع الهاء (أوهنالك) بالكاف واللام (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون (أوهنا) بكسرها وتشديد النون (أوثم) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو واذا رأيت ثم) وهي ملازمة للظرفية أوشبهها واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته

(فصل) في بيان الاسم الموصول وصلته * (الاسم الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (الى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول الحرفي فانه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان) نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد كل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره الى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للمفرد المذكر) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان أولى (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث) وضعا (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها وضعا (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور والكلام فيهما كالكلام في ذان وتان وقد تقدم ويجوز فيهما اثبات النون مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت (والالى) مقصورا ويكتب بغير واو وقد يمد (والذين بالياء) يستعمل (مطلقا) أي رفعا ونصبا وجرا وكل منهما (لجمع المذكر) العاقل كثيرا ولغيره قليلا وقد يستعمل الالى لغيره (وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع) والذين بالياء في حالة النصب والجر كقوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

وهي لغة عقيل أوهذيل وعلى هذه اللغة يكون معربا ويكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقا (واللائي واللاتي ويقال اللواتي) أيضا وكل منها (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء واللات واللوات مثال استعمال الذي للعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والتي للمفردة المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) واللذان رفعا نحو (واللذان يأتيانها منكم) واللذين نصبا نحو (ربنا أرنا اللذين أضلانا) والذين جرا نحو (والذين جاؤا من بعدهم) واللائي واللاتي رفعا نحو (واللائي يئسن من المحيض) ونحو (واللاتي يأتين الفاحشة) وأما الموصول المشترك بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ من وما وأي وأل وذو وذا وهذه) الالفاظ (الستة) أي كل منها (تطلق على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتي لمعنى من المعاني الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) في أصل الوضع (للعاقل) الاولى للعالم (وما) في أصل وضعها

أن تزيد قبلها الا ما نحو ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن ولا تدخل في المثنى ولا في الجمع في لغة من مده وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك على المفرد اذا تقدمته ها التنبيه نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك ويشار الى المكان القريب بهنا أوههنا نحو انا ههنا قاعدون والى المكان البعيد بهنالك أوههنالك أوهنالك أوهنا أوهنا أوثم نحو واذا رأيت ثم

(فصل) الاسم الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو ضربان نص ومشترك فالنص ثمانية ألفاظ الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع واللذين واللتين في حالة النصب والجر والالى والذين بالياء مطلقا لجمع المذكر وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع واللائي واللاتي ويقال اللواتي لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها واللذان يأتيانها منكم ربنا أرنا اللذين أضلانا والذين جاؤا من بعدهم واللائي يئسن من المحيض واللاتي يأتين الفاحشة وستة ألفاظ من وما وأي وأل وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث وتستعمل من للعاقل وما

(لغير العاقل) الاحسن لغيره (تقول في من) اذا استعملتها بمعنى الجميع (يجيئني من جاءك) أي الذي جاءك (ومن جاءتك) أي التي جاءتك (ومن جاآك) أي اللذان جاآك (ومن جاءتاك) أي اللتان جاءتاك (ومن جاؤك) أي الذين جاؤك (ومن جئنك) أي اللاتي جئنك (وتقول في ما) بمعنى الجميع (جوابا لمن قال) لك (اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق (يعجبني ما اشتريته) أي الذي اشتريته (وما اشتريتها) أي التي اشتريتها (وما اشتريتهما) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما (وما اشتريتهم) أي الذين اشتريتهم وفيه استعمال هم لغير العاقل (وما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن (وقد يعكس ذلك) الاصل في من وما (فتستعمل من) على خلاف الاصل (لغير العاقل) اذا نزل منزلته كقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * أو اقترن به في عموم فصل بمن بفتح الميم (نحو فمنهم من يمشي على بطنه) ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الاصل (للعاقل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقد تستعمل له مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز (و) الالفاظ (الاربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) بمعنى الجميع (يعجبني أي قام) أي الذي قام (وأي قامت) أي التي قامت (وأي قاما) أي اللذان قاما (وأي قامتا) أي اللتان قامتا (وأي قاموا) أي الذين قاموا (وأي قمن) أي اللاتي قمن (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعقلاء لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل (وأما أل فانما تكون اسما موصولا) بمعنى الجميع (اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مرادا به الحدوث فالاول (كالضارب و) الثاني نحو (المضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لانها تشبه أل التي للتعريف صورة وهي لا تدخل الا على المفرد فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة للموصول فيكون منها مفردا لتدخل عليه ويلزم أن تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب معناه (أي الذي ضرب و) المضروب معناه أي (الذي ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ونحوه) أي ما ذكر من الضارب والمضروب فنحو الضارب (ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (و) نحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر في ان أل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في المغني (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فخاصة بلغة طيئ) على وزن سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءني ذو قام) أي الذي قام (وذو قامت) أي التي قامت (وذو قاما) أي اللذان قاما (وذو قامتا) أي اللتان قامتا (وذو قاموا) أي الذين قاموا (وذو قمن) أي اللاتي قمن سواء كان القائم عاقلا أو غيره قال شاعرهم

فان الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي بئري التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجر وقوفا على السماع وقد تؤنث وتثنى وتجمع ولك ان تقول ما وجه اعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما ذا) فالاصل فيها أن تكون للاشارة وقد تجرد عن معنى الاشارة وتستعمل موصولا بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولا) أمران (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو يسألونك (ماذا ينفقون) على الاصح عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك لان كلا منهما للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم اشارة كقوله * نجوت وهذا تحملين طليق * والقول بان ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها (وان لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي (بان يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا) في المثال (اسما واحدا مركبا)

لغير العاقل تقول في من يجيئني من جاءك ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاءتاك ومن جاؤك ومن جئنك وتقول في ما جوابا لمن قال اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا أو أتنا يعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد يعكس ذلك فتستعمل من لغير العاقل نحو فمنهم من يمشي على بطنه وتستعمل ما للعاقل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي والاربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره تقول في أي يعجبني أي قام وأي قامت وأي قاما وأي قامتا وأي قاموا وأي قمن سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا وأما أل فانما تكون اسما موصولا اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول كالضارب والمضروب أي الذي ضرب والذي ضرب ونحو ان المصدقين والمصدقات وقوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور وأما ذو فخاصة بلغة طيئ تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن * وأما ذا فشرط كونها موصولا أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا ينفقون أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك وأن لا تكون ملغاة بان يقدر تركيبها مع ما نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا

بمعنى أي شئ فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت مقدما عليه والتقدير أي شئ صنعت فان قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لانها لم تلغ ويظهر أثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى الاول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت أخيرا أم شرا فذا ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعا فذا غير ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل والالغاء الحقيقي ان تقدر ذا زائدة بين ما ومدخولها وكأنك قلت ما صنعت لكن هذا مذهب كوفي والبصري يمنعه لانه لم يثبت عندهم زيادة الاسماء وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلافه * ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معناها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوبا لان الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقديمها ولا شئ منها عليه وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما والا لكانت الصلة أجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها ولولا الرابط الذي فيها (والصلة) اما (جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة وشرط الجملة ان تكون خبرية أي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لانه يجب ان يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجملة ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو ما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) والثاني نحو جاء الذي ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر) أو ما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النبأ العظيم (الذي هم فيه مختلفون) والثاني نحو جاء الذي ما قائم أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاء الذي عندك) وقوله تعالى (ما عندكم ينفد) وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكانا فلا يتم معناه الا بذكر متعلق خاص جاز الذكر كجاء الذي سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها) بخلاف جاء الذي بك أو عليك فلا يوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبها الجملة (تقديره استقر) لا بوصف كمستقر لانه مفرد والصلة لا تكون الا جملة (والثالث الصفة الصريحة) أي الخالصة للوصفية بان لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولو قال وتختص الالف واللام بها لكان أولى لان المراد أن أل امتازت من بين سائر الموصولات بان صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالابطح والأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بانها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم في الامثلة المذكورة) نعم ان كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله تعالى وجهه ورضي عنه

وتفتقر الموصولات كلها الى صلة متأخرة عنها وعائد والصلة اما جملة أو شبهها فالجملة ما تركب من فعل وفاعل نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده أو من مبتدأ وخبر نحو جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون * وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها الظرف نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم ينفد * وثانيها الجار والمجرور نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها * ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر * والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالالف واللام كما تقدم والعائد ضمير مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم في الامثلة المذكورة

أنا الذي سمتن أمي حيدره * أكيلكم بالسيف كيل السندره

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وأنت الذي تلوي الحبول رؤسها * اليك وللايتام أنت تطعما

فجعل العائد ضمير اليك حملا على المعنى وربما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله

أيا رب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمته والاصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) فأيهم أشد موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لننزعن وأشد خبر مبتدأ محذوف والتقدير أي الذي هو أشد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما لوضربا بالبناء للمفعول لانه غير مبتدأ ولا في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل فالفعل نحو وفيها ما تشتهي الانفس (ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على انه مفعول والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلنونه) ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم والوصف نحو قوله * ما الله موليك فضل فاحمدنه به * أي الذي الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول لفظا ومعنى ويتحد بمعنى العائد نحو مررت بالذي مررت أي به (ونحو ويشرب مما تشربون) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهي من التبعيضية والتقدير (أي الذي تشربون منه) فلو كان الموصول غير مجرور أو كان العائد مجرورا بحرف لم يجر به الموصول كما في جاء الذي مررت به لم يجز حذف العائد وكذا لو كان العائد مجرورا بحرف جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل

﴿فصل وأما المعرف بالاداة﴾ أي أداة التعريف (فهو المعرف بالالف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهمزة أل عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في أصالة الهمزة فعنده انها زائدة معتد بها في الوضع وعنه أيضا أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام (وهي) أي الاداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد اليه قوله (والعهدية اما) أن تكون (للعهد الذكري) بان يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) فيها مصباح المصباح (في زجاجة الزجاجة) ونحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول (أو للعهد الذهني) بان عهد مصحوبها ذهنا (نحو اذ هما في الغار) ثقب في جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين (وللعهد الحضوري) بأن يكون مصحوبها حاضرا (نحو) جاءني هذا الرجل ونحو (اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (والجنسية اما) أن يكون الجنس (لتعريف الماهية) من حيث هي بان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقته (كل شئ حي) لا من كل شئ اسمه ماء (واما لاستغراق الافراد) أي افراد الجنس بان يخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أي كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر الآية (أو لاستغراق خصائص الافراد) أي صفات أفراد الجنس مبالغة بان يخلفها كل مجازا (نحو أنت الرجل علما) أي أنت كل رجل علما بمعنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتي في علم قارنت وضعه كاللات والعزى وزائدة غير لازمة اما للضرورة كقوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * أو للمح الاصل المنقول عنه كالتي في الحرث والحسن والعباس (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما في لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق صلى الله عليه وسلم بها فقال

وقد يحذف نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أي الذي هو أشد ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون أي الذي تسرونه والذي تعلنونه ونحو ويشرب مما تشربون أي الذي تشربون منه

﴿فصل﴾ وأما المعرف بالاداة فهو المعرف بالالف واللام وهي قسمان عهدية وجنسية والعهدية اما للعهد الذكري نحو في زجاجة الزجاجة أو للعهد الذهني نحو اذ هما في الغار أو للعهد الحضوري نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية اما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شئ حي واما لاستغراق الافراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أو لاستغراق خصائص الافراد نحو أنت الرجل علما وتبدل لام أل ميما في لغة حمير

ليس من امبرامصيام فی امسفر نقلت أيضا هذه اللغة عن نفر من طيئ قال شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلني * يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

﴿فصل وأما المضاف الى واحد من هذه﴾ المعارف (الخمسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موضع نكرة بقرينة ماسيأتي في الاضافة (فنحو غلامي) مثال للمضاف الى ضمير المتكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام هذا) للمضاف الى اسم الاشارة (وغلام الذي قام أبوه) للمضاف الى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير ففي رتبة العلم

﴿(باب) بيان (المرفوعات من الاسماء خاصة)﴾

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لانه صفة مذكر لا يعقل والاسم المرفوع ما اشتمل على ٣ علامة الفاعلية وهي الضمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء (عشرة) بالاستقراء وبدأ بها لانها العمدة ثم بالمنصوبات لانها في الاصل فضلة وان وقع النصب في بعض العمدة تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان ربك قديرا (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) السابع (اسم) ما حمل على ليس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) الثامن (خبر ان و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر) ما حمل على ان من (لا التي لنفي الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وقدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لان المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق به لانه مبتدأ في الاصل ثم خبر ان وأخواتها وما حمل عليها لانه خبر في الاصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكر فيها أحكامها وستمر بك هذه الابواب بابا بابا على هذا الترتيب الباب الاول

﴿(باب الفاعل)﴾

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (المذكور قبله) وجوبا (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المؤلف الاصل في جعل الرفع قيدا في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المضمر (و) فاعل (مضمر) وقد مر تفسير المضمر (فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (وجاء المعذرون) والثاني رفعه اما بالضمة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو يقوم الزيدان أو بالواو وسواء كان جمع مذكر سالما نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو لينفق ذو سعة ومن الاول (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فان تخشع وان كان في الصورة الظاهرة حرفا وفعلا لكنه في تأويل خشوع وسيأتي ما في تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنتا عشرة كلمة اثنتان للمتكلم (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل وخمسة للمخاطب وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وخمسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن وهذا معنى قوله (الى آخره

﴿(فصل)﴾ وأما المضاف الى واحد من هذه الخمسة فنحو غلامي وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل

﴿(باب المرفوعات من الاسماء)﴾

المرفوعات عشرة وهي الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها واسم أفعال المقاربة واسم الحروف المشبهة بليس وخبر ان وأخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل

﴿(باب الفاعل)﴾ هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما في تأويل الفعل وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو قال الله قال رجلان وجاء المعذرون يوم يقوم الناس ويومئذ يفرح المؤمنون قال أبوهم والمضمر نحو قولك ضربت وضربنا الى آخره

٣ قوله على علامة الفاعلية لعل صوابه علامة الرفع اهـ مصححه

كما تقدم) جميع ذلك (في فصـل المضمر) فلا حاجة الى اعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصـل ولم يمثل له نحو ماقام الا أنا أو أنت أو هو فالضمير فيما ذكر في محـل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذى في تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان) فقائم في تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صـنف مختلف ألوانه (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لايجوز حذفه) وحده الا فيما استثنى (لانه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف العمدة وقد أجازه بعضهم محتجا بخبر لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميرا يعود على الزانى اذ هو خلاف المعنى المراد فيتعين أن يكون فاعله محذوفا وهو الشارب وأجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منـه لان يشرب يستلزم شاربا وحسـن ذلك تقدم نظيره في لا يزنى الزانى واذا تقرر ان الفاعل لا يحذف (فان ظهر في اللفظ) به ظاهرا كان (نحو قام زيد) أو مضمرا نحو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لان الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذا بلغت التراقى ففي بلغت ضمير مسـتتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها أنه لا يجوز تقدمه على الفعل) أو مافي تأويله لانه كالجزء منه فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صـدرها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصـل (فان وجد) في اللفظ (ماظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في الفعل (ويكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعـده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما وجب حذفه لان المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لا تدخل على المبتدا) لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهـى مختصة بالجملة الفعلية على الاصح (ومنها أن فعله) أو مافي تأويله (يوحد) أى لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الافصح (مع تثنيته) أى الفاعل الظاهر (وجمعه كما يوحد) اتفاقا (مع افراده فتقول) فيما اذا أسندته الى فاعل ظاهر مثنى ومجموع (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) اذا أسندته الى المفرد (قام زيد) بتوحيده وانما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفـعل وجمعه عكس علامة تثنية الاسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل في هـذه الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ولان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التأنيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهى الالف (و) علامة (الجمع) وهى الواو والنون (اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجموعا) كما يلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات) فاللواحق بالفعل أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر

يلوموننى فى اشتراء النخيـل أهـلى وكلهـم ألوم

وقوله

فتح الربيع محاسـنا * ألقحنها غر السحائب

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلونى البراغيث) وانما سميت بذلك (لان هذا اللفظ سمع من بعضهم) أى العرب وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما الحاق الفعل العلامة والثانى استعمال الواو لما لا يعقل (ومنه) أى ومن الحاق الفعل العلامة (الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق بالفـعل علامة الجمع مع انه مسـند الى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا والاجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتـدأ وماقبله خبرا انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أومخرجى هم

فيظهر

كما تقـدم في فصـل المضمر والذى في تأويل الفـعل نحـو أقائم الزيدان وقوله تعالى مختـلف ألوانه * وللفاعل أحكام منها أنه لا يجوز حـذفه لانه عمدة فان ظهر في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما فـذاك والا فهو ضمير مسـتتر نحو زيد قام * ومنها أنه لا يجوز تقـدمه على الفـعل فان وجـد ماظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضمـيرا مسـتترا ويكون المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف نحـو وان أحـد من المشركين استجارك لان أداة الشرط لا تدخل على المبتـدا * ومنها أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى قال رجـلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسـوة ومن العرب من يلحق الفـعل علامة التثنيـة والجمع اذا كان الفاعـل مثنى أو مجموعا فتقـول قاما الزيدان وقامـوا الزيدون وقمـن الهنـدات وتسمى لغـة أكلونى البـراغيث لان هذا اللفظ سمع من بعضهم ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكـة بالليل وملائكة بالنهار

فيظهر انه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكروه من أن الوصف اذا طابق ما بعده فى غير الافراد تعين جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * و (ان الالف والواو والنون) فى ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما ان التاء فى نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى والمجموع وما فى معناهما كما علم ذلك مما مر وقيل ان هذه اللواحق ضمائر وانها الفاعل والمرفوع بعدها اما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بان أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم ومعينين من العرب وهم طيئ وأزد شنوأة وتقديم الخبر أو الابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لاحقة له (فى آخر الماضى وبتاء المضارعة فى أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث) متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بئس لتدل على تأنيث الفاعل (نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضى (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب ولو مجازيا كالشمس طلعت (ويجوز ترك التاء) من الفعل (ان كان الفاعل) الظاهر (مجازى التأنيث) اتصل بفعله أم لا (نحو طلع) أو يطلع (الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء) وقوله تعالى قد جاءكم بينة وكذا اذا كان حقيقى التأنيث منفصلا عنه بغير الا نحو حضر القاضى امرأة أو متصلا به فى باب نعم وبئس والتأنيث أرجح والحقيقى ماله فرج والمجازى بخلافه (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) كذلك اذا أسند اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط (و) تقول (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك فى نحو قامت مسلمة وأما قوله * غنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * فضرورة ان قدر ماضيا واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لان الثانى تابع للاول فى الحكم وبما قلناه صرح السفاقسى فى اعرابه فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم ان كان المؤنث السابق مجازيا فالاحسن ترك التاء نحو وجمع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير) مطلقا اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وتذكيره اذا أسند اليه (تقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لان تأنيث الجموع مجازى يجوز اخلاء فعله من العلامة وانما لم يتعين التأنيث فى جمع المذكر السالم والتأنيث فى جمع المؤنث السالم لاجل سلامة نظم واحدهما وقضيته هذه العلة جواز التأنيث فى نحو جاء البنون والتذكير فى نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كالشجر نحو قام أو قامت النساء (ومنها ان الاصل فيه) أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بان يتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره فى نحو ضربت دفعا لتوالى أربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود) ولهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا (وقد) يجب ذلك الاصل كان انتفى الاعراب اللفظى فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربتك وقد يترك ذلك الاصل بان (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الاصل تقدما (جوازا) أى جائزا توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فآل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (و) تقدما (وجوبا) أى واجبا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع امكان اتصاله أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو (واذ ابتلى ابراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل

والصحيح أن الالف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وان الفاعل ما بعدها * ومنها انه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة فى آخر الماضى وبتاء المضارعة فى أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث نحو قامت هند وتقوم هند ويجوز ترك التاء ان كان الفاعل مجازى التأنيث نحو طلع الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وحكم المثنى والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمتان وقامت المسلمات وأما جمع التكسير فحكمه حكم المجازى التأنيث تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود ومنها أن الاصل فيه أن يلى فعله ثم يذكر المفعول نحو وورث سليمان داود وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول جوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر ووجوبا نحو شغلتنا أموالنا واذا ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم المفعول على الفعل

والفاعل) معا تقدما (جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون و) تقدما (وجوبا) كان يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام (نحو) أياما تدعوا (فأى آيات الله تنكرون) وانما وجب (لان اسم) الشرط و(الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضى تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو اذهى فى الاصل للعطف لوضعها أثناء الكلام

《باب المفعول الذى لم يسم) أى لم يذكر (فاعله》

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلوه فى الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذى لم يذكر معه فاعله) لغرض من الاغراض (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) أى الفاعل فى اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل وأعطى أحكامه كما قال (فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا و) صار (عمدة بعد ان كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثا) حقيقيا (نحو ضربت هند) والاصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فى الاسناد اليه فصار مرفوعا وأنث الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز أحدهما على الآخر فغير عامله عن صيغته الاصلية كما سيأتى فزال اللبس (و) كذا حال (نحو اذا زلزلت الارض) لكن التأنيث فى هذا جائز لا واجب (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبنى للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان) المفعول الذى لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعا) أو ما فى معناهما كما يجب ذلك فى الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فأولى لك ذا واقيه

(و) كما يسمى المفعول الذى لم يسم فاعله (يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هى (أحسن) لانها أوضح فى بيان المراد (وأخصر) من الاولى والمعرب ينبغى له أن يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هى أولى لان نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب فى نحو أعطى زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع فيما قاله بان الاولى صارت علما بالغلبة فى عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره (و يسمى فعله الفعل المبنى للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) والفعل المبنى للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذى لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما تتأتى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذى يبنى له (ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظا كضرب أو تقديرا عند ارادة اسناده اليه (وان كان مضارعا ضم) أيضا (أوله) الذى هو حرف المضارعة حملا على الماضى (وفتح ما قبل آخره) لفظا أو تقديرا ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى فان كان مفتوحا فى الاصل بقى عليه وكذا اذا كان أوله مضموما فى الاصل (نحو ضرب زيد) مثال للماضى المبنى للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبنى للمفعول (فان كان الماضى مبدوأ بتاء زائدة) معتادة سواء كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله و) كذا (ثانيه) تبعا للاول (نحو تعلم) العلم (وتضورب) فى الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الالف فى الثانى واوا لوقوعها بعد ضمة وانما ضم ثانيه لانه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى للفاعل (وان كان) الماضى (مبدوأ بهمزة وصل ضم أوله و) كذا (ثالثه) تبعا لاوله فى الضم (نحو انطلق) به (واستخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لانه لو بقى ثالثهما على فتحه لالتبس فى الدرج بالامر فى مثل انطلق واستخرج وأما اختير وانقيد بكسر ثالثهما مع انهما مبدوآن بهمزة الوصل فاصلهما اختبر وانقود بضم التاء والقاف (وان كان الماضى معتل العين) وأعل (فلك)

والفاعل جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون ووجوبا نحو فأى آيات الله تنكرون لان اسم الاستفهام له صدر الكلام

《باب المفعول الذى لم يسم فاعله》

وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل ان كان مؤنثا نحو ضربت هند ونحو اذا زلزلت الارض ويجب أن لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع ان كان مثنى أو مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون و يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة أحسن وأخصر ويسمى فعله الفعل المبنى للمفعول والفعل المجهول والفعل الذى لم يسم فاعله * فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو ضرب زيد ويضرب زيد فان كان الماضى مبدوأ بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو تعلم وتضورب وان كان مبدوأ بهمزة وصل ضم أوله وثالثه نحو انطلق واستخرج وان كان الماضى معتل العين فلك

فيه ثلاث لغات (كسر فائه) بالخلاص (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو واعلاله بالنقل والقلب لان أصله قول نقلت حركة الواو الى ماقبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط لان أصله بيع نقلت حركة الياء الى ماقبلها بعد اسكانه وسلمت الياء لكونها بعد حركة تجانسها وهذه هي اللغة المشهورة (ولك) أيضا (اشمام الكسرة الضمة و) معنى الاشمام هنا (هو خلط الكسرة) أى شوب كسرة فاء الفعل (بشئ من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى روما مع أن القراء قد عبر به وهذه اللغة تلي الاولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر والكسائى في قيل وغيض واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليها أشار بقوله (ولك ضم الفاء) بالخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثاني لسكونها وانضمام ماقبلها وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدهما اجتنب ماحصل به اللبس كخاف فانه اذا أسند الى تاء الضمير يقال خفت بكسر الخاء فاذا بني للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال خفت هذا مذهب ابن مالك وأما غيره فجوز ماحصل به اللبس بر جوحية ولم يجعله ممنوعا لحصول الالباس في نحو مختار وتضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبناؤه للمفعول قليل (والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) برفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمة (نحو واذا قرئ القرآن) ونحو (ضرب مثل) ونحو (قضى الامر) أو بالالف نحو أكرم الرجلان أو بالواو نحو (قتل الخراصون) ونحو (يعرف المجرمون و) النائب (المضمر) المتصل اثنتا عشرة كلمة على مامر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل وأصل المثال ضربني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى مايرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل لما مر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على انه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لاشتمالها على أعرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفردة أصل لكونها مثناة أو مجموعة والبقية أشار اليها بقوله (الى آخر ماتقدم) في فصل الضمير وهي ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن (لكن يبنى الفعل) في جميع هذه المثل (للمفعول) بان يضم أوله ويكسر ماقبل آخره لانه ماض (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة الاول) منها (المفعول به كما تقدم) أمثلته من الظاهر والمضمر وهو النائب عن الفاعل بالاصالة ولهذا قدمه نعم لا تجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني الظرف) المختص المتصرف مكانيا كان أو زمانيا فالاول (نحو جلس امامك و) الثاني نحو (صيم رمضان الثالث الجار والمجرور) بشرط الاختصاص وان لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب ولم يكن للتعليل (نحو ولما سقط في أيديهم) وظاهر كلامه ان النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه المجرور فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما جئ به لايصال معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ونحو فمن عفي له من أخيه شئ أى عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الامير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لاحدها على الآخر وينبغي كما قيل أن كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة وقد نقل عن

كسر فائه فتصير عينه ياء نحو قيل وبيع ولك اشمام الكسرة الضمة وهو خلط الكسرة بشئ من صوت الضمة ولك ضم الفاء فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو واذا قرئ القرآن ضرب مثل قضي الامر قتل الخراصون يعرف المجرمون والمضمر نحو ضربت وضربنا وضربت الى آخر ماتقدم لكن يبنى الفعل للمفعول وينوب عن الفاعل واحد من أربعة الاول المفعول به كما تقدم الثاني الظرف نحو جلس امامك وصيم رمضان الثالث الجار والمجرور نحو ولما سقط في أيديهم الرابع المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده

سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار بقوله (غالبا) الى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر

آتيح لى من العدا نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا أي ليجزى الغفران قوما فما أقيم الا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جائز (واذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والاولى نيابة الاول (وينصب الثاني) أي الآخر جوبا لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا (نحو أعطى زيد درهما) وأعطى زيدا درهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه وقد تقدم ان الثاني من باب أعطى يمتنع اقامته ان أوقع في لبس

((باب المبتدأ والخبر))

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العاري) أي المجرد (عن) شئ من (العوامل اللفظية) الناسخة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما فخرجت الاسماء التي لم تركب لانها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك في نحو بحسبك درهم لان الحرف الزائد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدأ أعني ماله خبر نحو زيد قائم وماله مرفوع أغنى عن الخبر نحو أقائم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح أنه العامل في المبتدأ ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه ماعري أو تجرد من عامل لفظي وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيدا في التعريف (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالمضمر) اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي (أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر) وهي نحن لمثناه وجمعه وأنت للمذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وأنتما للمثنى المخاطب مطلقا وأنتم لجمع المذكر المخاطب وأنتن لجمع المؤنث المخاطب وهو للمذكر الغائب وهي للمؤنثة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا وهم لجمع المذكر الغائب وهن لجمع المؤنث الغائب (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند اليه (له خبر) مذكورا أو محذوف وهو الاكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد هذا مسده وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا (فالاول) الذي له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله ربنا ومحمد رسول الله) ومنه نحو وان تصوموا خير لكم (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرافع لمكتفى به ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقائم زيد) أراغب أنت (و) بالنفي نحو (ما قائم الزيدان) أو أنتما (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو (هل مضروب العمران) أو أنتما (و) بالنفي نحو (ما مضروب العمران) أو أنتما وانما استغنى هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد أو كان الوصف رافعا لضمير غير منفصل نحو أقائمون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ * ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذكر ما هو كالشرط له فقال (ولا يكون المبتدأ) أي الذي هو مسند اليه (نكرة) لان الغرض من الاخبار الافادة وهي منفية اذا كان المبتدأ نكرة (الا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من

غالبا واذا كان الفعل متعديا لاثنين جعل أحدهما نائبا عن الفاعل وينصب الثاني نحو أعطى زيد درهما

((باب المبتدا والخبر))

المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية وهو قسمان ظاهر ومضمر فالمضمر أنا وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر والظاهر قسمان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر فالاول نحو الله ربنا ومحمد رسول الله والثاني هو اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفي أو استفهام نحو أقائم زيد وما قائم الزيدان وهل مضروب العمران وما مضروب العمران ولا يكون المبتدأ نكرة الا

المعرفة و يحصل التخصيص في الغالب (بمسوغ) للابتداء (والمسوغات) له (كثيرة) أنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين (منها أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام فيجوز) الابتداء بها فالنفي (نحو ما رجل قائم) لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذ لا تعدد في جميع الافراد بل المجموع أمر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة (و) الاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله) تعالى (أإله مع الله ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخير خبره أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أي السمن منوان منه بدرهم ومنه على أحد التقديرين شر أهر ذا ناب أي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل عندك لانه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها ان تكون مضافة) الى نكرة أو معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فخمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكون الخبر ظرفا) مختصا باضافته الى اسم يصلح للاخبار عنه (أو جارا ومجرورا) كذلك حال كونهما (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقدم الخبر المذكور ولانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفا عريا عن الاختصاص المذكور نحو عند رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي ان له مدخلا في التسويغ وجزم في المغني بان التقديم هنا انما هو لدفع التباس الخبر بالصفة (و) من الاخبار بالظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت اذ لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل) وان كان في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وان تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ لانه تأويله (أي صومكم) و (خير لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدأ) غير الوصف المستغني عن الخبر فخرج بذكر المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه لانه ليس متمما للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل وبالقيد الذي زدته وبه صار الحد مانعا مرفوع الوصف المذكور لانه وان تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور وقد مر ان هذا الوصف لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم من نحو زيد أبوه قائم اذ لا يصدق عليه أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب (وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها اذ المفرد له اطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها (وغير مفرد) من الجملة وشبهها (فالمفرد) تجب مطابقته للمبتدأ حيثما أمكن افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (نحو زيد قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد أخوك) وهند أختك واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هند وزيد قائمان ولا يقال قائمتان * ثم المفرد ان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ الا أن أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع وان كان مشتقا يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو قائم أنت اليه ويجب ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (اما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه والا كانت أجنبية عنه (اسمية) ان صدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على انها خبر الاول والرابط بين المبتدأ

بمسوغ والمسوغات كثيرة
* منها أن يتقدم على النكرة
نفي أو استفهام نحو ما
رجل قائم وهل رجل
جالس وقوله تعالى أإله مع
الله * ومنها أن تكون
موصوفة نحو ولعبد مؤمن
خير * ومنها أن تكون
مضافة نحو خمس صلوات
كتبهن الله * ومنها أن يكون
الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا
مقدمين على النكرة نحو
عندك رجل وفي الدار
امرأة ونحو قوله تعالى
ولدينا مزيد وعلى أبصارهم
غشاوة وقد يكون المبتدأ
مصدرا مؤولا من أن
والفعل نحو وأن تصوموا
خير لكم أي صومكم خير
لكم * والخبر هو الجزء الذي
تتم به الفائدة مع مبتدأ
وهو قسمان مفرد وغير
مفرد فالمفرد نحو زيد قائم
والزيدان قائمان والزيدون
قائمون وزيد أخوك وغير
المفرد اما جملة اسمية نحو
زيد جاريته ذاهبة

الاول وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله (نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ أول والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبره والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول والرابط اسم الاشارة (و) نحو (قل هو الله أحد) اذا قدر هو ضمير الشان فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ولا رابط فيها اكتفاء بالرابط المعنوى اذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ ومثل ذلك قولهم هجيرى أبى بكر لا اله الا الله (واما جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذى هو زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضا (و) مثله نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط الضمير المستتر فى يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من قوله تعالى (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليها وقد أفهم كلامه انه لا يشترط فى الجملة أن تكون خبرية كما فى الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو زيد اضربه أو لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا الى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشؤه اشتباه الخبر مقابل الانشاء بالخبر قسيم المبتدأ لاتفاقهم على أن هذا أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب (وما أشبه الجملة) فى حصول الفائدة (وهو الظرف) الزمانى والمكانى (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكانى التام يقع خبرا عن الذات (نحو زيد عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزمانى التام يقع خبرا عن المعنى نحو (السفر غدا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما سيأتى (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى والركب أسفل منكم و) أما (الجار والمجرور) التام فهو (نحو زيد فى الدار وقوله تعالى الحمد لله) ولو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا) واختلف فى ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا نظرا الى أن المقدر عامل فى لفظ الظرف وفى محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا الى أن المقدر هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره كائن أو مستقر) قال بعض المتأخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره فى الماضى قدر استقر لا مستقر وقد قال السعد التفتازانى الانصاف أن المفهوم من نحو زيد فى الدار انه ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى واذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو والا لزم التسلسل ويسمى هذا الظرف ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونا خاصا كقائم وجالس الا لدليل وحينئذ يكون الحذف جائزا لا واجبا فاشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما فى المغنى (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا نحو نحن فى شهر رمضان أو فى زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص الزمان ولك أن تقول اذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاما أو خاصا كما فى نحو زيد فى يوم طيب أو يوم شات (وانما يخبر به) أى بظرف الزمان (عن المعانى) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) والا فلا لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة (و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف الى اسم الذات أى رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة الى تقدير فى مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث فى وقت دون وقت آخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب لئلا يكون الزمان واقعا فى الزمان والاصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الاصح مع كون

ونحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير وقل هو الله أحد واما جملة فعلية نحو زيد قام أبوه وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء والله يقبض ويبسط الله يتوفى الانفس وما أشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور فالظرف نحو زيد عندك والسفر غدا وقوله تعالى والركب أسفل منكم والجار والمجرور نحو زيد فى الدار وقوله تعالى الحمد لله ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا تقديره كائن أو مستقر ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم وانما يخبر عن المعانى نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقولهم الليلة الهلال مؤول ويجوز تعدد الخبر

المبتدا واحدا الان الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد باحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) فهو مبتدأ والبواقي أخبار والمانع للتعدد يقدر مبتدأ
لكل خبر وهو خلاف الظاهر ولك أن تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول
بالتعدد عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم باطل وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو
حامض فيجوز باتفاق لانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى هذا مز ولهذا يمتنع فيه
العطف وأن يتوسط المبتدأ بينهما والاصل في الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ لانه انما يؤتى به لبيان حال
المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعا لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما أشار الى ذلك بقوله (وقد
يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدما (جوازا) أي جائزا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار خبره قدم عليه
لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا (نحو أين زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لان الخبر
المفرد اذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة
فلا يجب تقديمه نحو زيد من أبوه لان تأخيره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر لان الصدارة
انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لا في كل كلام (و) نحو (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر
وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا (و) نحو (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى
قلوب خبر مقدم وجوبا لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) نحو (في الدار رجل) انما وجب تقديمه
لانه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على ما في المغني فان الخبر
لو أخر احتمل ان يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى المخاطب منتظرا للخبر (وقد يحذف كل من
المبتدأ والخبر) حذفا (جوازا) على خلاف الاصل اذ الاصل فيهما الثبوت لكن جوز واحذف أحدهما عند
وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدأ نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أي فعمله
واساءته ومن حذف الخبر نحو أكلها دائم وظلها أي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به
المؤلف وهو (نحو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال سلامي أي
سلام من قبلي وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبر مبتدأ محذوف أي (أنتم قوم منكرون
و) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر وحذف (الخبر)
في أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الاولى أن يسند الى مبتدأ واقع
(بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما (نحو لولا أنتم
لكنا مؤمنين) فأنتم مبتدأ وخبره محذوف أشار الى تقديره بقوله (أي لولا أنتم موجودون) وانما حذف لوجود
القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان
الخبر خاصا فان دلت قرينة على حذفه جاز نحو لولا أنصار زيد ما سلم أي لولا أنصار زيد حموه فدلالة المبتدا
على النصرة تدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم
والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل أنحن
صددناكم كما نبه على ذلك ابن هشام وغيره (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بان يكون
المقسم به نصا في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك انهم) وايمن الله لافعلن فعمرك مبتدأ وهو صريح في
القسم وخبره محذوف (أي لعمرك قسمي) وانما حذف لدلالة لعمرك عليه ووجب لقيام جواب القسم مقامه
فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لافعلن (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو
هي نص في (المعية) أي صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف
عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أي مقرونان) وانما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب
لقيام المعطوف مقامه واستشكل بانه من تتمة المبتدأ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان
التقدير كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به ويكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا في وجوب

نحو زيد كاتب شاعر وقوله
تعالى وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما
يريد وقد يتقدم على المبتدأ
جوازا نحو في الدار زيد
ووجوبا نحو أين زيد وانما
عندك زيد وقوله تعالى أم
على قلوب أقفالها وفي
الدار رجل وقد يحذف كل
من المبتدأ والخبر جوازا
نحو سلام قوم منكرون
أي سلام عليكم أنتم قوم
منكرون ويجب حذف
الخبر بعد لولا نحو لولا أنتم
لكنا مؤمنين أي لولا أنتم
موجودون وبعد القسم
الصريح نحو لعمرك انهم
أي لعمرك قسمي وبعد
واو المعية نحو كل صانع
وما صنع أي مقرونان

وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرا نحو ضربي زيدا قائما أي اذا كان قائما

《باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر》

وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء وهي ثلاثة أنواع الاول مارفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة والثاني ما ينصب المبتدأ أو يرفع الخبر وهو ان وأخواتها ولا التي لنفي الجنس والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها

《فصل》 فاما كان وأخواتها فانها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها وهذه الافعال على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان الله غفورا رحيما فاصبحتم بنعمته اخوانا ليسوا سواء وظل وجهه مسودا الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال وفتئ وبرح وانفك نحو ولا يزالون مختلفين

حذف خبر المعطوف وهو ضعيف لعدم سد شئ مسده قال الرضي والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعا (قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال أو مضافا الى المصدر المذكور أو الى ما يؤول به (نحو ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أي) حاصل (اذا كان قائما) أو اذ كان قائما فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذا كان أو اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لان الحال تشابه ظرف الزمان ألا ترى ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسده وكان تامة بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير المذكور وفي المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ كنت أو اذا كنت فتكون كان مسندة الى فاعل الضرب كما أشار الى ذلك الرضي وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيدا شديدا بل يتعين رفع الحال أو الاتيان بالخبر

《باب العوامل الداخلة على المبتدأ أو الخبر》

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و) تسمى أيضا (نواسخ الابتداء) لانها تدخل على المبتدا فترفع عنه حكمه أي عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عاملة فيه لانها عوامل لفظية واللفظي أقوى من المعنوي وكانسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء (الاول ما رفع المبتدأ) رفعا غير الاول (وينصب الخبر) وهذا صنفان صنف من الافعال (وهو كان وأخواتها) وصنف من الحروف (و) هو (الحروف المشبهة بليس) الاولى الاحرف (و) من الاول (أفعال المقاربة) النوع (الثاني ما ينصب المبتدأ أو يرفع الخبر) غير الرفع الاول (وهو ان وأخواتها ولا التي لنفي الجنس) نصا وهذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها) وهذه أفعال باتفاق

《فصل》 في النوع الاول وبدأ به لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل اعرابه (فاما كان وأخواتها) وهي هنا ثلاثة عشر فعلا (فانها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدر ولا الابتدائية (تشبيها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلا مجازا (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيها بالمفعول) في توقف الفعل عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الاصل في الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف وحق هذه الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات الا أنهم توسعوا في الكلام فاجروها مجرى الحروف فادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها الى مضمونها ومن ثم سماها الزجاجي حروفا (وهذه الافعال) بالنظر الى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي وهو ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساء (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبهه عليها مثال كان (نحو وكان الله غفورا رحيما) فكان فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفورا رحيما خبرها ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها وأصبح نحو (فاصبحتم بنعمته اخوانا) وأضحى نحو أضحى محمد متعبدا وبات نحو بات زيد معتكفا وصار نحو صار الطين خزفا وليس نحو (ليسوا سواء) وظل نحو (ظل وجهه مسودا) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن) يكون تاليا لنفي أو شبهه بان (يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال) ماضي يزال (وفتئ وبرح وانفك) مثال زال لا زال جنابك محروسا ومثلها ما تصرف منها (نحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتئ نحو ما فتئ العبد خاضعا ولا فتئ حكمك نافذا وبرح نحو ما برح صباحك

متيمــا ولا برح ربعك مأنوسا ومثلها ما تصرف منها نحو (لن نبرح عليه عاكفين) ومثال انفك نحو ما انفك زيد مصليا ولا انفك بيتك عامرا (و) من متصرفات زال بعد النهي (قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضـلال مبين)

صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا وذاكر الموت خبرها (و) مثالها بعد الدعاء (قوله)

الا يا اسلمى يا دار مى على البلا * (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهـلا خبرها مقدما وقيـد نا زال بكونها ماضي يزال لاخراج زال ماضي يزول وزال ماضي يزيل فان الاول منهما فعـل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثاني متعد لواحد بمعنى ماز يميز وهـذه الاربعة تفيـد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مـذ كان الاسم قابلا للخبر وسبب دلالتها على هـذا الاستمرار انها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعطاء النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط ان تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) وتصدق مادمت قادرا (وسميت ماهذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر) المضاف اليه الزمان (وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام الى عامل في الظرف تتم به الجملة وامتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيما فلو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو عجبت مما دام زيد صحيحا الان المعنى عجبت من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ❀ واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتـدا يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصـل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامـل (ويجوز في خبر هذه الافعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى كونها افعالا فجاز ان تتصرف في معمولها (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان وقد توسـط بينها وبين اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * (فليس سواء عالم وجهول)

فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليـه وقد يكون التوسط واجبا نحو ما كان جنهم الا أن قالوا وممتنعا نحو كان موسى صديقي (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وأنفسهم كانوا يظلمون وقوله ❀ على السن خيرا لا يزال يزيد ❀ ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أولا وقد يكون التقدم واجبا نحو كم كان مالك (الا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياسا على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لجواز ان يكون يوم مبتدأ بني لاضافته الى الفعل أو منصوبا بفعل مقدر (و) الا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لان ما في صلة المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله اعلموا اني لكم حافظ * شاهدا ما كنت أو غائبا واذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لان لها صدر الكلام فيمتنع قائما ما كان زيد دون ما قائما كان زيد (و) يثبت (لتصاريف هذه الافعال) الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما ثبت للماضي من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) ومثال الامر نحو (قل كونوا حجارة) والمصدر نحو أعجبني كون زيد صديقك واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك وهي بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر

لن نبرح عليه عاكفين وقول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله

ولا زال منهلا بجرعائك القطر

والثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو مادمت حيا وسميت ماهذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفيـة لنيابتها عن الظرف وهو المـدة ويجوز في خبر هذه الافعال أن يتوسط بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقول الشاعر فليس سواء عالم وجهول ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن الا ليس ودام كقولك عالما كان زيد ولتصاريف هذه الافعال من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما للماضي من العمل نحو حتى يكونوا مؤمنين قل كونوا حجارة

المتأخرين وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه امر ولا مصدر وهو زال واخواتها الثلاثة
وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقي الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أي مستغنية) بمرفوعها (عن الخبر)
فتدل على ثبوت الشئ في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها
دلالتها على الحدث والزمان لانها اذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت
تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى
دخل في المساء وفي الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في الصباح وحين
تدخلون في المساء) هكذا بخط المؤلف وأضحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح
بمعنى ذهب وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى بقي وبات بمعنى عرس (الازال) ماضي يزال (وفتئ وليس فانها
ملازمة للنقص) محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامة أيضا (وتختص كان)
عن أخواتها بامور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى أو لفظا فقط (بشرط أن تكون بلفظ الماضي) للخفة
(و) بشرط (أن تكون في حشو الكلام) بان تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره
والموصول وصلته نحو زيد كان قائم وكيف نكلم من كان في المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة
(نحو ما كان أحسن زيدا) وقد أفهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام وآخره
وأن غيرها من أخواتها لا يزاد (وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها) على حاله منصوبا لكثرة
استعمالها (وذلك) أي جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله
عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذفت كان مع
اسمها (وقولهم) أي العرب ولو قال وقوله لكان أولى لانه حديث (الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر) فحذفت كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم
شر وهذا الذي ذكره من نصب الاول ورفع الثاني هو أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول
ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله * من لد شولا فالى اتلائها *
أي من لدان كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها
ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أك بغيا) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين
والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تك في ضيق) في النحل لا في النمل ونحو (وان تك حسنة) فلا تحذف
من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال
الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لاتصالها بساكن فكسرت لاجله فتعاصت على الحذف ومن أجازه
نظرا الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الاشياء الى أصولها
((فصل)) فيما ألحق بليس في العمل * (وأما الحروف المشبهة بليس) في النفي والجمود والدخول على الجمل
الاسمية (فاربعة ما ولا وان ولات) النافيات وأكثرها عملا ما وكان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها
ولما كان عمل كل منها على خلاف الاصل اشترط له شروط (فاما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين
بشرط) اجتماع أمور أربعة الاول (أن لا تقترن) ما (بان) الزائدة (و) الثاني (أن لا يقترن خبرها بالا و)
الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا (على اسمها و) الرابع أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) وهذا
معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز اعمالها مع
تقدمه كما سيأتي فهذه الاربعة متى وجدت جاز اعمالها في معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط نحو ما زيد
ذاهبا و) قد ورد القرآن باعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ولم يقع في القرآن اعمال ما صريحا
في غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام (فان) انتفى الشرط الاول بان (اقترنت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها)
لضعف شبهها بليس لا يلائها ما لا يلي ليس (نحو ما ان زيد قائم) وقوله * بني غدانة ما ان أنتم ذهب * ويروى ذهبا
وأول على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وهذا يؤخذ منه ان تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم

وتستعمل هذه الافعال
تامة أي مستغنية عن الخبر
نحو وان كان ذو عسرة أي
وان حصل فسبحان الله حين
تمسون وحين تصبحون أي
حين تدخلون في الصباح
وحين تدخلون في المساء الا
زال وفتئ وليس فانها ملازمة
للنقص وتختص كان بجواز
زيادتها بشرط أن تكون
بلفظ الماضي وان تكون
في حشو الكلام نحو ما كان
أحسن زيدا وتختص أيضا
بجواز حذفها مع اسمها
وابقاء خبرها وذلك كثير
بعد لو وان الشرطيتين
كقوله عليه الصلاة والسلام
التمس ولو خاتما من حديد
وقولهم الناس مجزيون
بأعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر وتختص أيضا
بجواز حذف نون مضارعها
المجزوم ان لم يلقها ساكن
ولا ضمير نصب نحو ولم أك
بغيا ولا تك في ضيق وان
تك حسنة
((فصل)) وأما الحروف
المشبهة بليس فأربعة ما
ولا وان ولات فاما ما فتعمل
عمل ليس عند الحجازيين
بشرط أن لا تقترن بان وان
لا يقترن خبرها بالا وان
لا يتقدم خبرها على اسمها
ولا معمول خبرها على
اسمها الا اذا كان المعمول
ظرفا أو جارا ومجرورا
فالمستوفية للشروط نحو
ما زيد ذاهبا وكقوله تعالى
ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم
فان اقترنت بان بطل عملها
نحو ما ان زيد قائم

يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثاني بان (اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول) لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير الا نحو ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بان (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) وقوله ما مسيء من أعتب (أو) انتفى الرابع بان (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس ظرفا) أو جارا ومجرورا (نحو ما طعامك زيد آكل) لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا) أو جارا ومجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما وقضية هذه العلة جواز اعمال ما اذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا على خبر ان وأخواتها وقيل بمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم المعمول على الخبر فجائز (وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول انا تميمي (وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط) أي دون تميم (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول لان لا لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائما وأما قوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر واللمحة من اختصاصه بالشعر وقد يراد بها نفي الجنس نصا كقوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالاول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والمثبتة في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ان ذلك نافعك ولا ضارك (وأما لات) أصلها لا زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركت لالتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هذا ما نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة (و) بشرط أن لا يجمع بين جزأيها في الكلام (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لان الخبر محط الفائدة (نحو فنادوا ولات حين مناص) بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير (أي ليس الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أومأ اليه بقوله (وقرئ) في الشواذ (ولات حين مناص) برفع حين (على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (أي ليس حين فرار حينا) موجودا (لهم) عند تناديهم ونزول العذاب وأما قوله

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير

فلارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير أو يحصل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان

(فصل وأما أفعال المقاربة) مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا

وكذا ان اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول وكذا ان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد أو تقدم معمول الخبر وليس ظرفا نحو وما طعامك زيد آكل فان كان ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا لم يبطل عملها وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة * وأما لا فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة في ما وتزيد بشرط آخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك وأكثر عملها في الشعر وأما ان فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المذكورة في ما سواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو ان زيد قائما وسمع من كلامهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وأما لات فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين وبان يحذف اسمها أو خبرها والغالب حذف الاسم نحو فنادوا ولات حين مناص أي ليس الحين حين فرار وقرئ ولات حين مناص على ان الخبر محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم

(فصل) وأما أفعال المقاربة

(فهي) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام ماوضع للدلالة على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح (وأوشك وماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر أي حصول مضمونه سواء رجاه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين (واخلولق وماوضع للدلالة على الشروع) أي على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير) وقد أنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشئ باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر أن هذا من باب التغليب كالقمرين والعمرين (وهذه الافعال تعمل عمل كان) واخواتها (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وانما أفردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل لاختصاص خبرها باحكام ليست لخبر كان واخواتها كما أشار الى ذلك بقوله (الا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها) فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بان (رافعا لضمير اسمها غالبا) كما سيأتي فعلم أن خبرها لا يكون الا جملة فعلية مصدرة بمضارع ومجيئه على خلاف ذلك نادر كقوله * فابت الى فهم وما كدت آيبا * وقوله

* لا تكثرن اني عسيت صائما * وأما فطفق مسحا فالخبر محذوف أي فطفق يمسح مسحا ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق

* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ويروى بنصبه أيضا على الاصل وعنه احترز المؤلف بقوله غالبا (ويجب اقترانه) أي الخبر (بان ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر) فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر (ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع) لانها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو وطفقا يخصفان عليهما) وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد (والاكثر في) خبر (عسى وأوشك الاقتران بان نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجرد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فيكون الاكثر معها الاقتران انما ظهر حيث جعلت للترجي كعسى وأما ان جعلت للمقاربة كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه فلا (والاكثر في) خبر (كاد وكرب تجرده مع أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب)

واقترانه بها قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغزا فقال

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود

اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

والصحيح أنها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات ولا ينافي في قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لان معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين الى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم

(فصل في النوع الثاني من النواسخ) (وأما ان وأخواتها) وتسمى الاحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام الا أن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند اليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الاصح (ويسمى خبرها وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزأين اذا كان المخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) اذا كان شاكا فيها ولتوكيد نفي الانكار عنها اذا كان جاحدا لها (نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم و) نحو (قوله تعالى (ذلك بان الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كان عليه بخلاف أن المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل (وكأن للتشبيه المؤكد)

بفتح

فهي ثلاثة أقسام ماوضع للدلالة على قرب الخبر وهو كاد وكرب وأوشك وماوضع للدلالة على رجاء الخبر وهو عسى وحرى واخلولق وماوضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو طفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهذه الافعال تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمها غالبا ويجب اقترانه بان ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع نحو وطفقا يخصفان عليهما والاكثر في عسى وأوشك الاقتران بان نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه والاكثر في كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

(فصل) وأما ان وأخواتها فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وهي ستة أحرف ان وأن وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم وقوله ذلك بأن الله هو الحق وكأن للتشبيه المؤكد

بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد (نحو كأن زيدا أسد) أصله ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على أن لافادة التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان لفظا وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (نحو) قولك (زيد شجاع) فهذا يوهم ثبوت الكرم له لان من سجية الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه بخيل) وكذا تفعل في النفي تقول ما زيد عالما لكنه صالح وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجئ (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه (نحو ليت الشباب عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا ليت لي مالا فاحج منه ويمتنع ليت غدا يجئ فانه واجب المجئ (ولعل للترجي) في الشئ المحبوب (نحو لعل زيدا قادم وللتوقع) أي الاشفاق من الشئ المكروه (نحو لعل عمرا هالك) ولو عبر بالاشفاق لكان أولى لان التوقع صادق بهما ولا يكون الا في الممكن وقد تأتي للتعليل نحو لعله يتذكر (ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها) ولو ظرفا او مجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك أو في الدار ان زيدا لضعفها في العمل بعدم تصرفها الا ان عملها بالحمل على الافعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا واذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز (نحو ان لدينا أنكالا) ونحو (ان في ذلك لعبرة) لاجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض نحو ان في الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز تقدمه على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم اني ذاهب * واعلم أن لفظة ان اذا وقعت في الكلام وأردت أن تعلم انها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وجب فيه كسرها وان وجب فيه ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتتعين المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكما (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم و) تتعين في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجمل كاذ (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) لان حيث لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادي انه مكان حسن قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش اه وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته في شرح القطر (وبعد القسم) أي الاسم المقسم به جوابا له سواء وجدت اللام في خبرها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر أولا نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه لان جواب القسم لا يكون الا جملة (وبعد القول) في أول الجملة المحكية به (نحو قال اني عبد الله) لان مقول القول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعة في أثنائها نحو قال زيد اعتقادي أن عمرا فاضل (و) تتعين أيضا (اذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها نحو) ان الله لغفور رحيم ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فاللام علقت فعلي العلم والشهادة أي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر ان تقع في أول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي أول الصفة نحو جاءني رجل انه فاضل وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل (وتتعين أن المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا اوجبوا الفتح بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (أو) حلت (محل نائب الفاعل نحو قل أوحي الي أنه استمع نفر من الجن) لوجوب كون النائب كذلك (أو محل المفعول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله) لوجوب كون المفعول مفردا (أو محل المبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة) لوجوب كون المبتدا كذلك ولهذا أوجبوا الفتح

نحو كأن زيدا أسد ولكن للاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل وليت للتمني نحو ليت الشباب عائد ولعل للترجي نحو لعل زيدا قادم وللتوقع نحو لعل عمرا هالك ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان لدينا أنكالا ان في ذلك لعبرة وتتعين ان المكسورة في الابتداء نحو انا أنزلناه وبعد ألا التي يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم وبعد حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وبعد القسم نحو والكتاب المبين انا أنزلناه وبعد القول نحو قال اني عبد الله واذا دخلت اللام في خبرها نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وتتعين أن المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو محل نائب الفاعل نحو قل أوحي الي أنه استمع نفر من الجن أو محل المفعول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله أو محل المبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة

بعد لولا الامتناعية نحو لولا انك منطلق (أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بأن الله هو الحق) لان حرف الجر
لا يدخل الا على مفرد أو كانت مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو خبرا عن اسم معنى نحو
اعتقادي انه فاضل او معطوفة على شئ مما تقدم أو بدلا منه نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم
ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (ويجوز الامران) أى كسر همزة ان وفتحها فى المحل الصالح
للمفرد والجملة كما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ الى قوله فانه غفور رحيم) فالكسر على جعل
ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل ان مع معمولها مبتدأ أو خبر مبتدأ والمعنى
فالغفران والرحمة اى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة (و بعد اذا الفجائية) اذا لم يكن معها لام الابتداء
(نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم) فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أى فاذا قيامه حاصل
والكسر على عدم التأويل أى فاذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لانه لا يحوج الى تأويل أما اذا كان معها اللام
فيجب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة (و) كذا يجوز الامران (اذا وقعت فى موضع التعليل نحو)
انا كنا من قبل (ندعوه انه هو البر الرحيم) فالكسر على أنه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أى لانه
(و) مثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح ويجوز الامران ايضا اذا وقعت خبرا عن قول ووقع خبرها
قولا وفاعل القولين واحد نحو أول قولى انى أحمد الله فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ المفتتح بانى فلا يصدق
على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى أول قولى حمد الله فيصدق على أى قول تضمن حمدا ولو لم يقع خبرا عن
قول نحو عملى انى أحمد الله وجب فتحها أو لم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن أو اختلف القائل نحو قولى ان
زيدا يحمد الله وجب كسرها (وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) فتزداد الجملة تأكيدا (فقط) أى دون سائر
أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) الاول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) فلو قدم نحو ان لدينا أنكالا
لم تدخله اللام (مثبتا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل
عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيدا قام ولا فرق فى دخولها فى الخبر بين أن يكون
مفردا (نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم) أو ظرفا نحو ان زيدا لعندك أو شبهه نحو وانك لعلى خلق
عظيم أو جملة اسمية نحو ان زيدا لابوه قائم أو فعلية مصدرة بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم أو بماض غير
متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما (و) الثانى (على
اسمها بشرطان) لا يلى ان اما بان (يتأخر عن الخبر) الذى هو ظرف أو شبهه (نحو ان فى ذلك لعبرة) وان عندك
لزيدا أو عن معمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب وانما اشترط ذلك لئلا يجمع بين حرفى تأكيد (و) الثالث (على
ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدا والخبر أو ما أصله ذلك (نحو ان هذا لهو القصص
الحق) سمى بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه والكوفى
يسميه عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى أو فى فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الاعراب عند الخليل لانه
عنده حرف وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل محله بحسب ما بعده وقيل بحسب ما قبله
(و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالا وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه (نحو ان
زيدا لعمرا ضارب) وان فى الدار لعندك زيدا جالس فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس
عندك كما لو كان مع تقدمه حالا أو الخبر غير صالح للام نحو ان زيدا راكبا أتيك وان عمرا خالدا ضرب وهذه
اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف أو بالفاء لانها الداخلة على المبتدا فزحلقت مع ان للخبر كراهة اجتماع حرفى
تأكيد (وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف) الستة (فيبطل عملها) لان ما قد أزالت اختصاصها بالاسماء
فوجب اهمالها ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المهيئة لانها هيأت هذه
الاحرف للدخول على الافعال (نحو انما الله اله واحد) مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها
على الاسم ونحو (قل انما يوحى الى) مثال لدخولها على الفعل ونحو (انما الهكم اله واحد) مثال
لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل نحو أفحسبتم أنما خلقناكم

أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق ويجوز الامران بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ الى قوله فانه غفور رحيم وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم وكذلك اذا وقعت فى موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم ولبيك ان الحمد والنعمة لك وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة فقط على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخرا مثبتا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو ان فى ذلك لعبرة وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيدا لعمرا ضارب وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف فيبطل عملها نحو انما الله اله واحد قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد

عبثا ونحو (كأنما زيد قائم) مثال لاهمال كأن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كأنما يساقون
الى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) مثال لاهمال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله
* ولكنما أسعى لمجد مؤثل * (و) نحو (لعلما زيد قائم) مثال لاهمال لعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها
على الفعل قوله لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا * ولا يستثنى من هذه الاحرف (الا ليت فيجوز فيها
الأعمال) لانها لم يزل اختصاصها بالاسماء باتصال ما بها (والاهمال) الحاقا باخواتها (نحو ليتما زيد قائم بنصب
زيد ورفعه) وقد روى بهما قوله * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * روى برفع الحمام على اهمال ليت وبنصبه على
اعمالها هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من جوز اعمال البقية قياسا على ليت فان الاعمال لم يسمع الا فيها
ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها ان قال بعض شراح الالفية ولا يصح القياس فى شئ
من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فانها لا تبطل عمل هذه
الاحرف نحو أيحسبون أنما نمدهم به وقوله * ولكن ما يقضى فسوف يكون * ومثلها ما المصدرية نحو أعجبنى
أن ما فعلت حسن أى ان فعلك حسن (وتخفف ان المكسورة) الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال (فيكثر اهمالها) أى ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا (نحو ان كل نفس لما عليها حافظ)
بتخفيف ما فهى زائدة واهمال ان هو القياس لزوال اختصاصها بالاسماء ولفوات بعض وجوه مشابهتها
للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف واذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا نادرا
لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا (ويقل اعمالها) استصحابا للحكم الاصلى فيها (نحو
وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما فى الآيتين) أى هذه والتى قبلها فان مخففة من الثقيلة وكلا
اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما نكرة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وان كلا لخلق أو
جمع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف ان فلما بمعنى الا وان نافية وكلا فى الثانية منصوب
باضمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية (فى خبرها اذا أهملت) ولم يظهر المعنى لانها لما أهملت صارت صورتها
صورة ان النافية فجىء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفى والاثبات بالآخر وأما اذا أعملت أو أهملت وظهر
المعنى لوجود قرينة تدافعه لاحتمال النفى لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيد لن يقوم هذا مذهب ابن
مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت وهى فى الاول للفرق والثانى
لاطراد الباب على سنن واحد (وان خففت ان المفتوحة) الهمزة (بقى اعمالها) وجوبا (ولكن يجب) فى غير
ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشان وان يكون) مع ذلك (محذوفا) اذ لو لم تعمل للزم ترجيح الاضعف على
الاقوى وذلك لان مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع اعمال المكسورة المخففة
فى سعة الكلام ولم يسمع اعمال المفتوحة المخففة فاوجبوا اعمالها وانما قدروا اسمها ضمير شان لانهم وجدوها
داخلة على أفعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها
بالكلية فوجب اعمال المفتوحة فى ضمير الشان مقدرا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن
السابق وانما أوجبوا حذفه لان أن المفتوحة قد أثرت فى المعنى بتغييره من الجملة الى المفرد فاوجبوا تغيرها
فى اللفظ لاجل أن يطابق اللفظ المعنى (ويجب) فى غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية
لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان (نحو علم ان سيكون) هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وأما ابن
مالك فظاهر كلامه كالمغنى ان الشرط كون اسمها فى الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشان أم غيره
ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية أو فعلية مبدوأة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل
والا وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفى أو قد أو لو (واذا خففت كان بقى اعمالها) وجوبا عند الجمهور
استصحابا للاصل لوجه دلالها على أن المفتوحة لكن تخالفها فى أن خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم
كونه ضمير شان ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) فى اللفظ لكنه قليل (كقوله

كأنما زيد قائم ولكنما
زيد قائم ولعلما زيد قائم الا
ليت فيجوز فيها الاعمال
والاهمال نحو ليتما زيد
قائم بنصب زيد ورفعه
* وتخفف ان المكسورة
فيكثر اهمالها نحو ان كل
نفس لما عليها حافظ ويقل
اعمالها نحو وان كلا لما
ليوفينهم فى قراءة من خفف
ان ولما فى الآيتين وتلزم
اللام فى خبرها اذا أهملت
وان خففت أن المفتوحة
بقى اعمالها ولكن يجب
أن يكون اسمها ضمير
الشان وأن يكون محذوفا
ويجب أن يكون خبرها
جملة نحو علم أن سيكون
واذا خففت كان بقى
اعمالها ويجوز حذف
اسمها وذكره كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم واذا خففت لكن وجب اهمالها

(فصل) وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جمع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وان يكون اسمها متصلا بها فان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فهو معرب منصوب نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه وان كان اسمها مفردا بنى على ما ينصب به لو كان معربا ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وان كان مثنى أو مجموعا وان كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر ولا رجال حاضرون وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لا رجلين فى الدار ولا قائمين فى السوق وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة نحو لا مسلمات حاضرات وقد يبنى على الفتح * واذا تكررت لا نحو لا حول ولا قوة جاز فى النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح

* كأن ظبية تعطو الى وارق السلم *) يروى برفع ظبية على أن اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب الفصل بلم او قد وجوز الزمخشرى وابن الحاجب الغاءها بل جعله ابن الحاجب هو الافصح (واذا خففت لكن وجب أهمالها) لزوال اختصاصها بالاسماء لانها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز الاخفش ويونس اعمالها قال الرضى ولا أعرف له شاهدا

((فصل فى الكلام على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها)) ولا على ثلاثة أقسام ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة دخولها فى الكلام كخروجها ونافية وهى نوعان داخلة على معرفة وستاتى وعلى نكرة وهى ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليها أشار بقوله (وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنصب الاسم) الذى هو المبتدا لفظا أو محلا (وترفع الخبر) لذى كان خبر المبتدا على انه خبرها لانها لتأكيد النفى وان لتأكيد الايجاب فحملت على أن حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير وكان القياس ان لا تعمل كما مر لكنهم أخرجوها عن الاصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فانه يدل على عمومه بوقوعه فى سياق النفى وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة (وأن يكون اسمها متصلا بها) لفظا وتقديرا بان يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ولان عملها على خلاف القياس كما مر وان لا يدخل عليها جار فاذا وجدت هذه الشروط الاربعة وجب اعمالها ان لم تتكرر والا جاز (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه (فهو معرب منصوب) لفظا أو تقديرا فالاول (نحو لا صاحب علم ممقوت و) الثانى نحو (لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ) هو (من تمام معناه) أى المشبه كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما ان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا (وان كان اسمها مفردا بنى على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعنى) معاشر النحاة (بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) الاولى به (وان كان مثنى أو مجموعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفى باب النداء لان المفرد فى باب الاعراب يقابله المثنى والمجموع وفى باب العلم يقابله المركب وفى باب المبتدا والخبر يقابله الجملة وشبهها وفى باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أى موحدا لفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر) ولا قوم فى الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا رجلين فى الدار) مثال للمثنى (ولا قائمين فى السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة) بلا تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحابا للاصل بل كان القياس وجوب الكسر (وقد يبنى على الفتح) نظرا للاصل فى بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين قوله * فيه نلذ ولا لذات للشيب * وانما بنى اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل فى الدار فكان الواجب ذكرها فى الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها فى السؤال وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل أعنى الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (فى النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز) لك (فى) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه الفتح) على اعمال لا الثانية كالاولى والثانية معطوفة على الاولى

عطف مفرد على مفرد وخبر لا محذوف أي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله وعطف جملة على جملة أي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيد النفي
وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة
حركته حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا
الاولى مع اسمها فان محلها رفع بالابتداء أو على اعمالها عمل ليس (وان رفعت) النكرة (الاولى) بالابتداء
والغيت لا لتكرارها او على اعمالها عمل ليس (جاز لك في) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة
وعطف ما بعدها على ما قبلها وعلى اعمالها عمل ليس (والفتح) على اعمالها وعطف ما بعدها على ما قبلها من
عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة ويمتنع النصب في النكرة الثانية بالانتفاء المجوز له (وان عطفت) على
اسم لا (ولم تكرر) لا مع المعطوف (وجب فتح النكرة الاولى) لان المجوز لاهمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب
المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها (والنصب)
بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب وقد روي
بهما قوله * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * ويمتنع الفتح لعدم تكرر لا (واذا نعت اسم لا مفردا) المبني معها
على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل و) ذلك (نحو
لا رجل ظريف جالس جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لا مع النكرة (الفتح) على أن الصفة من
تتمة الموصوف بان ركبا وجعلا اسما واحدا ثم جيء بلا النفي المجموع (والنصب) حملا على محل اسم لا أو على
لفظه (والرفع) حملا على محل لا مع اسمها وكالمثال المذكور نحو لا ماء ماء باردا عندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه
مع انه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذي
هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بان كان مضافا أو شبيها به أو كان مفردا
والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أي دون الفتح لتعذره لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها
كشيء واحد (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو (لا رجل
طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو لا غلام سفر ظريف وظريفا
عندنا (واذا جهل خبر لا) بان لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لان
حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا وكقوله عليه
الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله واذا علم) من سياق أو غيره (فالاكثر حذفه) استغناء عن ذكره بالعلم به
(نحو) ولو ترى اذ فزعوا (فلا فوت) ففوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أي لهم) ولو ذكر لجاز (و) كذا
حال قالوا (لا ضير أي علينا ونحو لا حول ولا قوة أي) موجودان (لنا) وأما بنو تميم فانهم يوجبون حذفه حين
العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة لكن (فصل بينها
وبين اسمها وجب) في الصورتين (اهمالها) أما في الاولى فلانها لا تعمل في المعارف لانها وضعت لنفي
النكرات وأما في الثانية فلانها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع الى
الاصل وهو الرفع كما قال (و) وجب (رفع ما بعدها على انه مبتدأ أو خبر ووجب) أيضا فيهما (تكرارها نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو) مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة
واستفيد من تمثيله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الاول الا أن
يكرر الاول بعينه وانما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جوابا عن سؤال مقدر فقصدوا المطابقة
بين الجواب والسؤال فقولك لا فيها رجل ولا امرأة جواب لمن قال أفي الدار رجل أم امرأة وكذا قولك
لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال أزيد في الدار أم عمرو وجعلوا الجواب مشاكلا للسؤال وأما قولهم
قضية ولا أبا حسن لها فمؤول على حذف مضاف أي ولا مثل أبي حسن لها أو مثل نكرة لا يتعرف بالاضافة

والنصب والرفع وان
رفعت الاولى جاز لك في
الثانية وجهان الرفع والفتح
وان عطفت ولم تكرر
وجب فتح النكرة الاولى
وجاز في الثانية الرفع
والنصب نحو لا حول وقوة
وقوة واذا نعت اسم لا مفردا
بنعت مفرد ولم يفصل بين
النعت والمنعوت فاصل
نحو لا رجل ظريف جالس
جاز في النعت الفتح
والنصب والرفع فان فصل
بين النعت والمنعوت فاصل
أو كان النعت غير مفرد
جاز الرفع والنصب فقط
نحو لا رجل جالس ظريف
وظريفا ولا رجل طالعا
وطالع جبلا حاضر واذا جهل
خبر لا وجب ذكره كما مثلنا
وكقوله عليه الصلاة
والسلام لا أحد أغير من
الله واذا علم فالاكثر حذفه
فلا فوت أي لهم ولا ضير
أي علينا ونحو لا حول ولا
قوة أي لنا فان دخلت
لا على معرفة أو فصل بينها
وبين اسمها وجب اهمالها
ورفع ما بعدها على انه
مبتدأ أو خبر ووجب
تكرارها نحو لا زيد في
الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة

الى المعرفة لتوغلها فى الابهام وبهذا يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده

((فصل فى الكلام على النوع الثالث من النواسخ)) وهى أفعال القلوب وما ألحق بها (وأما ظن وأخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أى أخذها فاعلها (على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن وكذا سائر الافعال (فتنصبهما على أنهما مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تتميما لاقسام الناسخ (وهى نوعان أحدهما أفعال القلوب) أى أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها لا عن الجوارح والاعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع مالا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين واليه الاشارة بقوله (وهى) أى بعة عشر فعلا (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم) وقد أشار الى أمثلتها على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله (نحو ظننت زيدا قائما) فزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان والغالب فى ظن أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ومثل ظن حسب تكون فى الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ناقلا

وكظن أيضا خال فمن استعمالها للرجحان نحو خلت الهلال محركا (وخلت عمرا شاخصا) للرجحان ولليقين قوله * ماخلتني زلت بعدكم ضمنا * وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمعا فى (قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثانى لليقين وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا أخاك (و) نحو (قوله فان علمتموهن مؤمنات) ولليقين نحو قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد فى الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا (وقول الشاعر

زعمتنى شيخا ولست بشيخ) * انما الشيخ من يدب دبيبا

(و) مثلها جعل نحو (قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) مثلها حجا قول الشاعر

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات

(و) مثلها عد نحو (قول الآخر

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكنما المولى شريكك فى العدم

(و) مثلها هب نحو (قوله) فقلت أجرنى أبا خالد * والا (فهبنى امرأ هالكا)

وأما وجد فانها تفيد فى الخبر يقينا نحو وجدت الصدق منجيا (وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا و) مثلها ألفى نحو (قوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين و) مثلها درى نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله

* دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط * (و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

والاكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله * فقلت تعلم أن للصيد غرة * ولما كان فى بعض الافعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى الى مفعولين أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد) هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا) او الهلال (بمعنى ابصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنى قصدته ولا يخفى أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فلم يشملها قوله أولا أفعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد ((النوع الثانى) من الافعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشئ من حالة

((فصل)) وأما ظن وأخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان لها وهى نوعان أحدهما أفعال القلوب وهى ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم نحو ظننت زيدا قائما وقول الشاعر * حسبت التقى والجود خير تجارة * وخلت عمرا شاخصا وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات وقول الشاعر * زعمتنى شيخا ولست بشيخ * وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر * قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * وقول الآخر * فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * وقوله فهبنى امرأ هالكا وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا وقوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين وقولك دريت زيدا قائما وقول الشاعر * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد الا الى مفعول واحد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها * النوع الثانى أفعال التصيير

الى

الى حالة أخرى (نحو جعل وردوا تخذ وصير ووهب) واتيانه بنحو فى أولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكره واستفيد من ذكره جعل انها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله (قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء (وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان (وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (ونحو صيرت الطين خزفا) فالطين مفعول أول وخزفا مفعول ثان (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) أى صيرنى وهو قليل فياء المتكلم مفعول أول وفداءك مفعول ثان (واعلم أن لافعال هذا الباب ثلاثة أحكام * الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى الجميع) أى فى جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبى والتصييرى ويختص الحكمان الباقيان بالقلبى المتصرف كما سيأتى لكن قد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما أشار اليه الرضى والمالم يكتف بقوله وهو الاصل لانه لا يلزم من أصالة الشئ للشئ وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع وان كان الاصل عدم وجود المانع الحكم (الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل) القلبى المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدا والخبر (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) مثال لتوسطه ومنه قوله * وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور * فوسط الفعل بين اللؤم والاراجيز وألغى لضعفه بالتوسط (و) نحو (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله * هما سيدانا يزعمان * فأخر الفعل عن المبتدا والخبر وألغى لضعفه بالتأخير (وهو) أى الالغاء (جائز) اذ هو أمر اختيارى راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال (لا واجب) لان سببه لا يقتضى ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عنهما (أقوى من اعماله) لضعفه بالتأخير (والمتوسط بالعكس) فاعماله أقوى من الغائه لان العامل اللفظى أقوى من المعنوى وهذا ما جزم به فى التوضيح وقيل الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وبه جزم فى القطر واذا ألغى العامل كان ذكره كذكر الظرف فى المعنى فقولك زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم فى ظنى كما افاده الرضى وغيره (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) على معموليه على المشهور وان تقدم عليه شئ فلا يجوز مع تقدمه (نحو ظننت زيدا قائما) أن تقول فى المثال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافا للكوفيين) والاخفش فى اجازة ذلك استدلالا بنحو قوله * انى وجدت ملاك الشيمة الادب * وأجيب بان ذلك من التعليق على تقدير اضمار لام الابتداء أو من الاعمال على جعل المفعول الاول ضمير الشان محذوفا (الثالث التعليق) للعامل القلبى المتصرف (وهو ابطال العمل) وجوبا (لفظا لا محلا لمجئ ماله صدر الكلام بعده) أى العامل (و) ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم) فجملة زيد قائم فى محل نصب معلق عنها العامل فى اللفظ بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعى ماله الصدر ومن حيث المعنى روعى العامل فقيل انه عامل معنى وتقديرا لان معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) فى جواب القسم كما فى التوضيح والشذور (نحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو) ومثلها (ان النافية) فى جواب القسم (نحو علمت والله ان زيد قائم) لان لهما حينئذ صدر الكلام لحلولهما محل أدوات الصدر اذ الحروف التى يتلقى بها القسم لها الصدر فجملة القسم وجوابه فى المثالين معلق عنها العامل لفظا وهى فى محل نصب على المفعولية لعلمت (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين) الاول أو الثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) أو مضافا الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبو من زيد وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجرى فى الظن وما رادفه قال الرضى ولم يسمع ذلك فيه والحاصل أن الفعل القلبى فى هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله بحسب المعنى والجملة بعده منصوبة المحل به كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائما أو علمت زيدا غير قائم وعلمت زيدا قائما (فالتعليق) للعامل (واجب اذا

نحو جعل وردوا تخذ وصير ووهب قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ونحو صيرت الطين خزفا وقالوا وهبنى الله فداءك * واعلم أن لافعال هذا الباب ثلاثة أحكام * الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى الجميع الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم ظننت وهو جائز لا واجب والغاء المتأخر أقوى من اعماله والمتوسط بالعكس ولا يجوز الغاء العامل المتقدم نحو ظننت زيدا قائما خلافا للكوفيين * الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجئ ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية نحو علمت والله ان زيدا قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك فالتعليق واجب اذا

وجد شئ من هذه) المعلقات المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز * واعلم أن محل وجوب التعليق اذا كانت اداة
التعليق مقدمة على المفعولين معا أو كان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافا اليه كما تقدم فان كان
الاستفهام فى الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول
التسهيل ونصب مفعول نحو علمت زيدا أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح فى شرحه على كافيته وقال
الرضى واذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت
زيدا أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا جزم الزمخشرى فى سورة الملك فقال فى قوله تعالى
ليبلوكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى تعليقا وانما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معا
انتهى والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا قاله
الرضى (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا فى قلبى جامد) لعدم تصرفها (وهو
اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الامر وما عداهما من أفعال الباب يتصرف) بمعنى انه
(يأتى منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الا وهب من أفعال التصيير
فانه ملازم لصيغة الماضى و) يثبت (للتصاريف ما) ثبت (لهن مما تقدم من الاحكام) فان كان الفعل قلبيا
ثبت لمتصرفه الاعمال والالغاء والتعليق وان كان من أفعال التصيير ثبت لمتصرفه العمل فقط (وتقدمت
بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال اعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا عالما واسم الفاعل نحو أنا ظان
زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيد أظن قائم وزيد قائم أنا ظان (والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبنى ظنك
ما زيد قائم ويجوز حذف المفعولين) لافعال القلوب بالاجماع (أو أحدهما) الاول أو الثانى عند الجمهور
ولكنه قليل وكان ينبغى ان لا يحذف لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به فى الحقيقة
لان معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (لدليل) يدل
على حذفهما أو حذف أحدهما فمن حذفهما (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون) فحذف مفعولى يزعمون
لدليل ما قبلهما عليهما (أى تزعمونهم شركائى) ومن حذف الاول نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم (و) من حذف الثانى ما (اذا قيل لك من ظننته قائما فتقول) فى
جوابه (ظننت زيدا) تقديره (أى ظننت زيدا قائما) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه وأما حذفهما أو أحدهما
لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ (وعند صاحب الآجرومية من هذه الافعال) الناصبة للمبتدا
والخبر (سمعت) اذا دخل على ما لا يسمع (تبعا للاخفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولا بد أن يكون مفعولها
الثانى جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لا مما منه يخرج اذ الخروج لا يسمع فزيدا مفعول أول وجملة
يقول كذا فى محل نصب على انها مفعول ثان (و) مثله (قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم) وبهذه الآية احتج
الاخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن
(ومذهب الجمهور انها) لا تنصب مفعولين بل هى (فعل متعد الى واحد) لانها من أفعال الحواس وهى
لا تتعدى الا الى واحد (فان كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الاول فالجملة التى بعده) وهى يقول فى محل
نصب على انها (حال) من المفعول لان الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة كما فى الآية) التى احتج بها
الاخفش فالجملة التى بعده وهى يذكرهم فى محل نصب على انها صفة لان الجمل بعد النكرات صفات (والله
أعلم) * ولما فرغ من مرفوعات الاسماء شرع فى منصوباتها فقال (باب المنصوبات من الاسماء)
المنصوبات جمع منصوب لما مر وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف والياء (المنصوبات)
من الاسماء بالاستقراء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت
زيدا (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو يا عبد الله (كما سيأتى بيانه) فى محله (و) ثانيها (المصدر)
المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا (و) ثالثها

وجد شئ من هذه ولا يدخل
التعليق ولا الالغاء فى شئ
من أفعال التصيير ولا فى
قلبى جامد وهو اثنان هب
وتعلم فانهما ملازمان صيغة
الامر وما عداهما من أفعال
الباب يتصرف يأتى منه
المضارع والامر وغيرهما
الا وهب من أفعال التصيير
فانه ملازم لصيغة الماضى
وللتصاريف ما لهن مما
تقدم من الاحكام وتقدمت
بعض أمثلة ذلك ويجوز
حذف المفعولين أو أحدهما
لدليل نحو أين شركائى
الذين كنتم تزعمون أى
تزعمونهم شركائى واذا
قيل لك من ظننته قائما
فتقول ظننت زيدا أى
ظننت زيدا قائما وعند
صاحب الآجرومية من
هذه الافعال سمعت تبعا
للاخفش ومن وافقه ولا بد
أن يكون مفعولها الثانى
جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا
يقول كذا وقوله تعالى
سمعنا فتى يذكرهم ومذهب
الجمهور انها فعل متعد الى
واحد فان كان معرفة
كالمثال الاول فالجملة التى
بعده حال وان كان نكرة كما
فى الآية فالجملة صفة والله
أعلم
(باب المنصوبات من الاسماء)
المنصوبات خمسة عشر
وهو المفعول به ومنه المنادى
كما سيأتى بيانه والمصدر
ويسمى المفعول المطلق

(ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتكفت أمامك (و) كل منهما (يسمى مفعولا فيه) لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول لاجله) نحو قمت اجلالا لك (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) ثامنها (التمييز) فى بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) فى بعض أحواله أيضا نحو فشربوا منه الا قليلا (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (و) حادى عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) ثانى عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) ثالث عشرها (اسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التى لنفى الجنس) نصا نحو ولا صاحب علم ممقوت وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها فى المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) أيضا فى المرفوعات ان التابع للمرفوع كذلك ولم يذكر مفعولى ظن وأخواتها لاندراجهما فى المفعول به كالمنادى ولها أبواب تذكر فيها تفاصيلها وقد شرع فى ذلك على الترتيب المذكور فقال

《 باب المفعول به 》

أى الذى فعل به فعل والمفاعيل خمسة وبدأ بها لانها الاصل فى النصب وغيرها محمول عليها وبدأ منها بالمفعول به لانه أحوج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل ولانه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسى كما فى هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واتقوا الله و) نحو (يقيمون الصلاة) بل الوقوع المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشئ من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ سواء نسب اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفى نحو لم أضرب زيدا وعلامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الامثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب (نحو) الياء من (أكرمنى) للمتكلم وحده (وأخوانه) وهى أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقا وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب وأكرمه للمذكر الغائب وأكرمها للمؤنثة الغائبة وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقا وأكرمهم لجمع المذكر الغائب وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب (و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (نحو اياى أكرمت (وأخواته) من ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن (وقد تقدم ذلك) جميعه (فى فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه (والاصل فيه) أى فى المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بان يذكر بعده لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل) بان يتوسط بينه وبين الفعل اما (جوازا نحو ضرب سعدى موسى و) اما (وجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعا جوازا ووجوبا نحو فريقا هدى وأيا ما تدعو كما تقدم جميع ذلك فى باب الفاعل وذكره هنا زيادة ايضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقوية لانها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو قدم اشتبه بالمبتدا بخلاف المفعول لان اعرابه النصب فلو انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقديمه على الفعل أيضا والناصب للمفعول به اما فعل متعد كما تقدم أو وصفه نحو ان الله بالغ أمره أو مصدره نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعله نحو عليكم أنفسكم والاصل فى ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضمر كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المفعول به (ما أضمر) أى قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازا نحو) واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم (قالوا خيرا) أى أنزل خيرا (ووجوبا

وظرف الزمان وظرف المكان ويسمى مفعولا فيه والمفعول لاجله والمفعول معه والمشبه بالمفعول به والحال والتمييز والمستثنى وخبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التى لنفى الجنس والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم

《 باب المفعول به 》

وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل نحو ضربت زيدا وركبت الفرس واتقوا الله ويقيمون الصلاة * وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره والمضمر قسمان متصل نحو أكرمنى وأخواته ومنفصل نحو اياى واخواته وقد تقدم ذلك فى فصل المضمر والاصل فيه أن يتأخر عن الفاعل نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل جوازا نحو ضرب سعدى موسى ووجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا

في) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين أحدهما (باب الاشتغال) أي اشتغال العامل عن نصب
الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في) محل (ضمير الاسم السابق
أو) بالعمل (في) اسم (ملابسه) أي الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا (في الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك العمل
فيه (نحو زيدا اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) مثال
لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الآن أو غدا للاشارة الى أن شرط الوصف أن يكون عاملا ولا بد مع ذلك
أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيدا أنت ضارب به أمس لانه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لان
الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه
الوصف بالملابس (و) من الاول (قوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه فالنصب في ذلك كله) يعني أن
الاسم في جميع الامثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز
اظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له (يفسره ما بعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر
(والتقدير) في المثال الاول (اضرب زيدا اضربه و) في الثاني (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه و) في الثالث (نحو
أهنت زيدا ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و) في الرابع (ألزمنا كل انسان
ألزمناه) والجملة المفسرة في الامثلة كلها لا محل لها من الاعراب * وأشار الى الموضع الثاني بقوله (ومنها) أي
من المواضع التي أضمر عاملها وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو
لفظا أو تقديرا لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبيها به (نحو يا عبد الله) و يا طالعا جبلا وأشار الى بيان
كونه مفعولا بقوله (فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه) أي وعوض حرف النداء عنه
للتخفيف وليدل على الانشاء فان الفعل وان أريد به هنا الانشاء لكنه يوهم الاخبار بناء على أصله وانما وجب
الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وقد أفهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله جملة وان المنادى ليس
أحد جزأيها (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة)
وهي ما عرض تعريفها في النداء بأن قصد بها معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من
أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد أشار الى بيان حكمها بقوله (فاما المفرد العلم والنكرة
المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حالة الاعراب) هو أولى من قول الاصل فيبنيان على الضم (فيبنيان على
الضم) لفظا أو تقديرا (ان كانا مفردين نحو يا زيد و يا رجل) لمعين و يا موسى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث
(نحو يا زيود و يا رجال) و يا هنود و يا أسارى (أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا) تركيبا (مزجيا نحو
يا معد يكرب) و يا سيبويه أو اسنادا يا مسمى به نحو يا طاب الزمان (و يبنيان على الالف في التثنية) أي في المثنى
نيابة عن الضمة (نحو يا زيدان و يا رجلان) مرادا بهما معين (وعلى الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة
أيضا (نحو يا زيدون) مرادا به معين أيضا وانما بني المفرد المعرفة مع أن أصله الاعراب لمشابهته الكاف في
أدعوك في الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وبني على الحركة
ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت ضمة ايثارا له بأقوى الحركات اذا كان معربا في الاصل واذا اضطر الى
تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا واذا وصف بابن مضاف لعلم نحو يا زيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه واعلم
ان أكثر النحاة على أن العلم اذا نودي ينكر ثم يعرف كما اذا أضيف لئلا يجتمع تعريفان في يا زيد وهو ممتنع
بدليل امتناع يا الرجل وذهب آخرون الى أن العلمية باقية بعد النداء والممتنع انما هو اجتماع أداتي تعريف
وأيد هذا بجواز يا هذا و يا عبد الله و يا ألله اذ لا يقبل التنكير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لا غير)
لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعمى) وفي معناه
الغريق (يا رجلا خذ بيدي والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة (نحو يا عبد الله) أم لا نحو يا حسن الوجه
(والمشبه بالمضاف) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف اليه سواء كان الشيء مرفوعا

في مواضع * منها باب
الاشتغال وحقيقته أن
يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل
أو وصف مشتغل بالعمل في
ضمير الاسم السابق أو في
ملابسه عن العمل في الاسم
السابق نحو زيدا اضربه
وزيدا أنا ضاربه الآن أو
غدا وزيدا ضربت غلامه
وقوله تعالى وكل انسان
ألزمناه طائره في عنقه
فالنصب في ذلك كله بمحذوف
وجوبا يفسره ما بعده
والتقدير اضرب زيدا
اضربه وأنا ضارب زيدا أنا
ضاربه وأهنت زيدا ضربت
غلامه وألزمنا كل انسان
ألزمناه * ومنها المنادى
نحو يا عبد الله فان أصله
أدعو عبد الله فحذف الفعل
وأنيب يا عنه * والمنادى
خمسة أنواع المفرد العلم
والنكرة المقصودة والنكرة
غير المقصودة والمضاف
والمشبه بالمضاف فأما المفرد
العلم والنكرة المقصودة
فيبنيان على ما يرفعان به في
حالة الاعراب فيبنيان على
الضم ان كانا مفردين نحو
يا زيد و يا رجل أو جمع تكسير
نحو يا زيود و يا رجال أو جمع
مؤنث سالما نحو يا مسلمات
أو مركبا مزجيا نحو
يا معد يكرب و يبنيان على
الالف في التثنية نحو يا زيدان
و يا رجلان وعلى الواو في
الجمع نحو يا زيدون والثلاثة
الباقية منصوبة لا غير وهي
النكرة غير المقصودة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي
والمضاف نحو يا عبد الله
والمشبه بالمضاف

نحو يا حسنا وجهه و يا طالعا واديا يا رحيما بالعباد وتقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف وبيان المراد بالمضاف المفرد في هذا
الباب والله أعلم ﴿فصل﴾ اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احداها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة

(نحو يا حسنا وجهه) أم منصوبا نحو يا ضاربا زيدا (و يا طالعا جبلا) أم مجرورا نحو يا خيرا من زيد (و يا رحيما بالعباد) قد (تقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر (و) قد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم)

﴿فصل اذا كان المنادى﴾ الصحيح الآخر (مضافا الى ياء المتكلم) اضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف (احداها حذف الياء والاجتزاء) أي الاكتفاء (بالكسرة الدالة عليها (نحو يا عباد) فاتقون (و يا قوم) ان كان كبر عليكم مقامي (وهي) الافصح و(الاكثر) في كلامهم (الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي) لا خوف عليكم وهي تلي الاولى (الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا) وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة فيقال يا عباديه وهذه اللغة تلي ما قبلها ثم تليها (الرابعة) وهي (قلب الكسرة) التي تلي الياء (فتحة وقلب الياء) أي ثم قلبها (ألفا) للخفة (نحو يا حسرتا) على ما فرطت ثم تليها (الخامسة) وهي (حذف الالف والاجتزاء بالفتحة) تدل عليها (نحو يا غلام) وهذا وان كان واردا لكنه شاذ (السادسة حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا) كالمنادى المفرد اكتفاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا وجه لا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلي بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجن بضم الباء وهي ضعيفة) جدا فان كان المنادى المضاف الى الياء معتلا نحو يا فتاي و يا قاضي فليس فيه الا لغة واحدة وهي اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمي و يا ضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أما جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست أربع لغات أخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يا أبت و يا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يا أبت الثانية فتح التاء) للخفة (وبها قرأ ابن عامر الثالثة) الجمع بين التاء والالف فيقال (يا أبتا بالتاء والالف) جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) واذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال يا أبتاه (الرابعة) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال (يا أبتي) و يا أمتي (بالياء) جمعا بين العوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (الا اذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء فخصا بالتخفيف احداها وثانيتها (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسرة الميم وفتحها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى) قال (يا ابن أم و) ثالثها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمي و يا شقيق نفسي) * أنت خلفتني لدهر شديد

(و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) * فليس يخلو منك يوم مضجعي

واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ وفي التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة

﴿باب المفعول المطلق﴾

أي الذي لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلة تضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعه (وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله) ان لم يزد مدلوله على مدلول عامله وانما يؤكد عامله اذا كان مصدرا والا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) بان دل على هيئة صورة الفعل (أو عدده) بان دل على مرات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام

نحو يا عبادو يا قوم وهي الاكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو يا حسرتا الخامسة حذف الالف والاجتزاء بالفتحة نحو يا غلام السادسة حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا كقول بعضهم يا أم لا تفعلي بضم الميم وقرئ رب السجن بضم الباء وهي ضعيفة فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أما جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة نحو يا أبت و يا أمت وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يا أبت الثانية فتح التاء وبها قرأ ابن عامر الثالثة يا أبتا بالتاء والالف وبها قرئ شاذا الرابعة يا أبتي بالياء واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة الا اذا كان ابن عم أو ابن أم فيجوز فيهما أربع لغات حذف الياء مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى يا ابن أم واثبات الياء كقول الشاعر * يا ابن أمي و يا شقيق نفسي * وقلب الياء ألفا كقوله * يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

﴿باب المفعول المطلق﴾ وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده

فالمؤكد لعامله نحو وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربت ضربا والمبين لنوع عامله نحو فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقولك
ضربت زيدا ضرب الامير
والمبين لعدد عامله نحو
فدكتا دكة واحدة وقولك
ضربت زيدا ضربتين
وهو قسمان لفظى
ومعنوى فان وافق لفظ
فعله فهو لفظى كما تقدم
وان وافق معنى فعله فهو
معنوى نحو جلست قعودا
وقمت وقوفا والمصدر هو
اسم الحدث الصادر من
الفاعل وتقريبه ان
يقال هو الذى يجىء ثالثا
فى تصريف الفعل نحو
ضرب يضرب ضربا وقد
تنصب أشياء على
المفعول المطلق وان لم
يكن مصدرا وذلك على
سبيل النيابة عن المصدر
نحو كل وبعض مضافين
للمصدر نحو فلا تميلوا كل
الميل ولو تقول علينا بعض
الاقاويل وكالعدد نحو
فاجلدوهم ثمانين جلدة
فثمانين مفعول مطلق
وجلدة تمييز وكاسماء
الآلات نحو ضربته
سوطا أو عصا أو مقرعة

《باب المفعول فيه》

وهو المسمى ظرف الزمان
وظرف المكان فظرف
الزمان هو اسم الزمان
المنصوب بتقدير فى نحو
اليوم والليلة وغدوة وبكرة
وسحرا وغدا وعتمة وصباحا
ومساء وأبدا وأمدا
وحينا وعاما وشهرا
وأسبوعا وظرف المكان
هو اسم المكان المنصوب بتقدير فى

(فالمؤكد لعامله) نحو أعجبنى ضربك زيدا ضربا وأما (نحو وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان التعدد ولانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) اما باضافة (نحو فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر) أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه نحو أن اعمل صالحا أى عملا صالحا (وقولك ضربت زيدا ضرب الامير) أى ضربا مثل ضربه أو بلام العهد نحو ضربت الضرب اى الذى تعرفه أو باسم خاص نحو رجع القهقرى وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه كسيرت سيرى زيد الحسن والقبيح (والمبين لعدد عامله نحو فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفا وهذا الاخلاف فى جواز تثنيته وجمعه (وهو قسمان لفظى ومعنوى) لانه اما أن يوافق عامله فى معناه ولفظه معا أو فى معناه دون لفظه (فان وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظى كما تقدم) من الامثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بان اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوى نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وعلم من كلامه انه لا يشترط فى المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة فى المعنى وبه جزم ابن الحاجب ونظر بعضهم فى كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما فى المعنى الا ترى انه يقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما (والمصدر هو اسم الحدث) الجارى على الفعل (الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء (وتقريبه) أى حد المصدر الى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يجىء ثالثا فى تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضربا مصدر لانه وقع ثالثا فى تصريف الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضى والاتيان بالمضارع بعده ثم المصدر والا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) فمن ذلك (نحو كل وبعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ومثله نحو (ولو تقول علينا بعض الاقاويل) وضربته بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين (وجلدة تمييز وكاسماء الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطا أو عصا أومقرعة) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا أو مقرعة ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا والذى قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو اغتسل غسلا والله أنبتكم من الارض نباتا

《باب المفعول فيه》

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه اذ لا بد له من زمان ومكان يقع فيه (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير فى ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفى وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير فى نحو يخافون يوما فانه مفعول به لا فيه وما كان مرفوعا أو مخفوضا منه فانه ليس بظرف والنصب حكم له وقد تقدم أنه لا يؤخذ فى التعريف وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهى (نحو) قولك صليت (اليوم و) اعتكفت (الليلة و) جئتك (غدوة وبكرة وسحرا وغدا وعتمة وصباحا ومساء و) لا أكلمك (أبدا وأمدا وحينا وعاما وشهرا وأسبوعا وساعة وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية وقد ذكر

منه أيضا عدة أمثلة (نحو) جلست (امام) الكعبة (وخلف) المقام (وقدام) الحطيم (ووراء) الحجر (وفوق) المنبر (وتحت) الميزاب (وعند) الملتزم (ومع) سدنة الكعبة (وازاء) الحجر الاسود أى مقابله (وحذاء) بالذال المعجمة (وتلقاء وهذه الثلاثة) الاخيرة (معناها واحد) تقول هو بازائه أى بحذائه وجلس تلقاءه أى حذاءه وحذاء الشئ ازاؤه وكذلك امام وقدام معناهما واحد وكذا خلف ووراء (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد كامر (وهنا) بضم الها اسم اشارة للمكان القريب وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كامر أيضا (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير فى (لا فرق فى ذلك بين المختص منها) بوصف أو بغيره (و) بين (المعدود والمبهم ونعنى بالمختص) منها (مايقع جوابا لمتى نحو يوم الخميس أو اليوم) فاذا قيل لك متى صمت فانك (تقول فى) جوابه مثلا (صمت يوم الخميس) أو اليوم (و) نعنى (بالمعدود) منها (مايقع جوابا لكم) الاستفهامية (كالاسبوع والشهر) فاذا قيل كم اعتكفت فانك (تقول) مجيباله (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عاما (و) نعنى (بالمبهم) منها (مالايقع جوابا لشئ) منها ويدل على قدر من الزمان غير معين (تقول) ابتداء (جلست حينا) وساعة (ووقتا) وينصب على جهة التأكيد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص انه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم وجزم المرادى بانه من قبيل المختص وعبارة ابن هشام فى جامعه وماصلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود أو لهما فمختص معدود كاسماء الشهور غير ماأضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين (وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية) بتقدير فى (الا ثلاثة أنواع الاول المبهم) أو مافى حكمه والمراد بالمبهم مالا يختص بمكان بعينه (كاسماء الجهات الست) اذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهى فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) فان خلفك يتناول ماوراء ظهرك الى انقطاع الارض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست حالات (وماأشبهها) فى الابهام كأرض ومكان (والثانى أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) أو فرسخا أو بريدا وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم قال ابن هشام وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالته على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء كان عامله فعلا أم اسما (نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) ونحو شرفى جلوسى مجلسك فان كان مشتقا من غير مااشتق منه عامله نحو ذهبت فى مرمى زيد ورميت فى مذهب عمرو ولم يجز فى القياس نصب شئ منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بفى كما يرشد اليه قوله (وماعدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا نمت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن) حكمه أن (تجره بفى) الظرفية مصرحا بها (و) أما (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فانه (منصوب) تشبيها بالمفعول به (على التوسع باسقاط الخافض) واجراء القاصر مجرى المتعدى الا أنه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسى واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل ان مابعد دخلت مفعول به ورد بان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملا للنظير على النظير أو للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان المبهم فى جواز حذف فى منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة وصححه ابن الحاجب وانما استؤثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة اختص بماذكره المؤلف لان فى الفعل دلالة عليه فى الجملة

《باب المفعول من أجله》

نحو امام وخلف وقدام ووراء وفوق وتحت وعند ومع وازاء وحذاء وتلقاء وهذه الثلاثة معناها واحد وثم وهنا وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعنى بالمختص مايقع جوابا لمتى نحو يوم الخميس تقول صمت يوم الخميس وبالمعدود مايقع جوابا لكم كالاسبوع والشهر تقول اعتكفت أسبوعا وبالمبهم مالايقع جوابا لشئ تقول جلست حينا ووقتا وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية الا ثلاثة أنواع الاول المبهم كاسماء الجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف وماأشبهها والثانى اسماء المقادير كالميل والفرسخ والبريد نحو سرت ميلا والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وماعدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا نمت الطريق ولكن تجره بفى وقولهم دخلت المسجد وسكنت البيت منصوب على التوسع باسقاط الخافض

《باب المفعول من أجله》

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر) علة و(بيانا للسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخرا عنه في الوجود أم لا فالاول (نحو قام زيد اجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فان تصور الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها فهو سبب حامل للفاعل على الفعل وان كان وجوده في الخارج متأخرا عن وجود الفعل (و) مثله (قصدتك ابتغاء معروفك) وكرر المثال للاشارة الى أنه لافرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره والثاني نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مصدر منصوب ذكر علة وسببا للقعود عن الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود (ويشترط) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدرا) وهذا مستفاد من كونه علة لان العلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا فيه خلاف جزم بالاول في التوضيح فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد أي لتضربه وقد يستفاد ذلك من تمثيل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد زمانه وزمان عامله) بان يكون زمن العلة والمعلول واحدا (و) ثالثها (اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين) فان المصدر في كل منهما زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما (وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقوله) تعالى (ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فالابتغاء علة للانفاق متحدة وقتا وفاعلا وأما اذا ذكر علة ولكن كان مخالفا للمعلل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معا فانه يمتنع نصبه (و) لهذا (لا يجوز تأهبت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهب سابق على زمن السفر وان كان فاعلهما واحدا (ولا جئتك محبتك اياي لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زمنهما واحدا (بل يجب جره باللام) التعليلية أو ما يقوم مقامها (تقول تأهبت للسفر) وقال الشاعر
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * (و) تقول أيضا (جئتك لمحبتك اياي) وقال الآخر واني لتعروني لذكراك هزة *
ويجوز ذلك أن تجر بحرف التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة ان كان بال نحو جئتك للطمع في برك وبقلة ان كان مجردا منها ومن الاضافة نحو قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * ويستوي جره ونصبه في المضاف نحو وان منها لما يهبط من خشية الله

(باب المفعول معه)

هذا خاتمة المفاعيل وجعله آخرها للتردد في كونه قياسيا أو سماعيا ولكون العامل لا يصل اليه الا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذكر بعد واو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله (لبيان من فعل معه الفعل) لا المشارك فيه وان أوهم ذلك والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (مسبوقا) ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) فالاول (نحو جاء الامير والجيش) أي مع الجيش (واستوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة وعدد المثال لافادة ان ما بعد الواو قد يكون صالحا للمشاركة لما قبله في حكمه كالمثال الاول وقد لا يكون كذلك كالثاني ألا ترى ان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي وانما المقصود ان الماء بلغ في ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها أي ارتفع والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته (و) الثاني نحو (أنا سائر والنيل) أي معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه مفعولا معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه وقسم بعكسه فأشار الى الاول بقوله (وقد يجب النصب على المفعولية) لمانع يمنع من العطف (نحو المثالين الاخيرين) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف فيهما بالرفع في الثاني منهما لان المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة في العلو أي صعد الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح واتيانه) بالنصب اذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو (مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب اذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت (وقوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم) أي مع شركائكم وليست الواو عاطفة لان أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال أجمعت

ويسمى المفعول لاجله والمفعول له وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل نحو قام زيد اجلالا لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك ويشترط كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق وقوله ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ولا يجوز تأهبت السفر لعدم اتحاد الزمان ولا جئتك محبتك اياي لعدم اتحاد الفاعل بل يجب جره باللام تقول تأهبت للسفر وجئتك لمحبتك اياي

(باب المفعول معه)

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو بمعنى مع لبيان من فعل معه الفعل مسبوقا بجملة فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الامير والجيش واستوى الماء والخشبة وأنا سائر والنيل وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الاخيرين ونحو لا تنه عن القبيح واتيانه ومات زيد وطلوع الشمس وقوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم

شركائى انما يقال جمعت شركائى وأجمعت أمرى (وقد يترجح) النصب مفعولا معه (على العطف) لامر صناعى (نحو قمت وزيدا) لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الا مع الفصل ولا فصل فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه منه مندوحة والفرق بين الرفع والنصب معنى ان النصب يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم فى القيام لا يلزم أن يكون قيامهما فى وقت واحد ورجحان النصب فيما ذكره وما فى التوضيح وجزم ابن الحاجب فى كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام فى القطر وقال انه الاصح (وقد يترجح العطف عليه) أى على النصب (نحو المثال الاول) وهو جاء الامير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو والعطف فيهما وفيما أشبههما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى (أرجح لانه الاصل) فى الواو وقد أمكن ومحل رجحان النصب أو العطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان * فان قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه فما تصنع فى قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد بالنصب مع عدم الشرط المذكور * فالجواب ان الفعل موجود تقديرا لان أنت فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده ابرز ضميره وانفصل

((فصل وأما المشبه بالمفعول به)) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (فنحو) وجهه من قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر فى الصفة راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقيل زيد حسن أى هو ثم نصب وجهه تشبيها بالمفعول به لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته وليس مفعولا به لان الصفة قاصرة كفعلها ولا تمييزا لانه معرفة بالاضافة (وسيأتى) الكلام عليه مع زيادة فى محله

((باب الحال))

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى هيئات ما هو له وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا لكنه للذوات لا للهيئة والنعت وان حصل به بيان الهيئة لكنه ضمنا وانما المقصود به أولا وبالذات تخصيص المنعوت وتأتى الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد مبين لهيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أى هيئة جاء (و) كذا (قوله تعالى فخرج منها خائفا) فخائفا حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت (خروجه أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف فى وأرسلناك مبين هيئته وقت ارساله (أو منهما) معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت والمعنى لقيت عبد الله حالة كونى راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا احتمل كون الحال من الفاعل أو المفعول وتأتى الحال أيضا من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة أو بمضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا أو كبعضه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا أو عاملا فى الحال نحو اليه مرجعكم جميعا (ولا يكون الحال الا نكرة) لان المقصود بيان الهيئة وهو حاصل بالنكرة فلا حاجة الى تعريفه احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض (فان وقع) فى كلامهم (بلفظ المعرفة أول بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد فيؤول بنكرة اما من معناه كما فى هذا المثال (أى) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كما فى مثل رجع عوده على بدئه وفعل ذلك جهده وطاقته أى رجع عائدا وفعل جاهدا أو مطيقا (والغالب) فى الحال (كونه مشتقا) من مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كان دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قمرا) فقمرا حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق أى مضيئة (و) كان دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعته البر (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين و) وكان دل على

وقد يترجح على العطف نحو قمت وزيدا وقد يترجح العطف عليه نحو المثال الاول ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لانه الاصل

((فصل)) وأما المشبه بالمفعول به فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسيأتى

((باب الحال))

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا وقوله تعالى فخرج منها خائفا أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو منهما نحو لقيت عبد الله راكبين ولا يكون الحال الا نكرة فان وقع بلفظ المعرفة أول بنكرة نحو جاء زيد وحده أى منفردا والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو بدت الجارية قمرا أى مضيئة وبعته يدا بيد أى متقابضين

ترتيب نحو (وادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه أن تأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قاله الرضى والمختار كما قاله المرادى أن الجزء الثانى وماقبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال فان الحالية مستفادة منهما (أى مترتبين) لامن أحدهما ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض (ولا يكون) الحال (الا بعد تمام الكلام أى) بان يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (أن يكون الكلام مستغنيا عنها) كما قال المكودى لان الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا) وقوله وما خلقنا السموات والارض ومابينهما لاعبين ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين (ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له فى المعنى (الا معرفة كما تقدم فى الامثلة) لانه محكوم عليه فى المعنى والاصل فى المحكوم عليه التعريف (أونكرة بمسوغ) من المسوغات لقربه حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدا وهى بمنزلة الخبر فمن المسوغات ان يتقدم عليه الحال (نحو فى الدار جالسا رجل) فجالسا حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال من الضمير المستكن فى الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجىء الحال من المبتدا وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع وان جعل رجل فى المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف ومن المسوغات أن يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كما سيأتى أو باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى فى أربعة أيام سواء) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام أو واقعا بعد نفى (و) ذلك نحو (قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى (و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب) فمصدقا حال من كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن فى الظرف بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وفى الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه (ويقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته) ففى زينته فى موضع الحال من الضمير المستتر فى خرج (ويتعلقان) اذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) ان قدرا فى موضع المفرد (أو استقر) ان قدرا فى موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وشرط الظرف وعديله أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا (ويقع) الحال (جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبرية) أى محتملة للصدق والكذب لا انشائية لان الحال قيد لعاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ماقيدبها والانشاء لاخارج له فلا يصلح للقيد ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هى له كما أشار الى ذلك بقوله (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالا اما (بالواو والضمير) معا (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) فجملة وهم ألوف حال من فاعل خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهى مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن فى الربط فعدم عوده الى صاحب الحال وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع انها ليست مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضى حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ونحو جاؤكم حصرت صدورهم

((باب التمييز))

ويقال له التفسير والتبيين وهو لغة مصدر بمعنى المميز بكسر الياء اسم فاعل (هو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما انبهم من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة فى جمل

وادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين ولا يكون الا بعد تمام الكلام أى بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد أن يكون الكلام مستغنيا عنها بدليل قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا ولا يكون صاحب الحال الا معرفة كما تقدم فى الامثلة أو نكرة بمسوغ نحو فى الدار جالسا رجل وقوله تعالى فى أربعة أيام سواء وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون وقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب ويقع الحال ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا ويقع جملة خبرية مرتبطة بالواو والضمير نحو خرجوا من ديارهم وهم ألوف أو بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو وبالواو نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة

((باب التمييز))

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب

أو شبههما وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أو نسبة والنعت فانه مخصص أو مقيد ورفع الابهام به انما حصل ضمنا (والذات المبهمة) الرافع لابهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فما فوقها الى المائة (نحو اشتريت عشرين غلاما) فان عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام (و) كذا (ملكت تسعين نعجة) وغير الصريح هو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقد يكون التمييز واجب الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والالف وكم الخبرية كما سيأتي فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشئ وهو ثلاثة أقسام لانه اما كيل (كقولك اشتريت قفيزا برا) أو وزن (و) ذلك كقولك اشتريت (منا سمنا) ومنا كعصا وهو لغة في المن بالتشديد أو مساحة (و) ذلك كقولك اشتريت (شبرا أرضا) والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذي يكال به البر (والثالث شبه المقدار) في الكيل أو الوزن أو المساحة فشبه الكيل نحو وعندي سقاء ماء ونحي سمنا وشبه الوزن (نحو مثقال ذرة خيرا فخيرا تمييز لمثقال ذرة) ومثقال ذرة شبيه بما يوزن به وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على التمرة مثلها زبدا وانما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا) فالخاتم فرع الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل بهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الاكثر كما سيأتي وقد فهم من حد التمييز انه قسمان ما رفع ابهام ذات مبهمة كما تقدم وما رفع ابهام نسبة واليه أشار بقوله (والمبين لابهام النسبة) نوعان محول وغير محول فالمحول له ثلاث حالات لانه (اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ) أي امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس والاصل في هذه الامثلة تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة ثم جئ بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتأكيدا فان ذكر الشئ مجملا ثم مفسرا أوقع في النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض ومثله غرست الارض شجرا (أو) محول (عن غيرهما) بان يكون محولا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالي أكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا (و) مثله نحو (زيد اكرم منك أبا وأجمل منك وجها) الاصل ابو زيد اكرم منك ووجهه أجمل منك وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الامثلة والناصب له اسم التفضيل (أو غير محول) عن شئ أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلأ الاناء ماء) لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو ما أحسنه رجلا وأحسن به أبا وحسبك به ناصرا (ولله دره فارسا) أي لله در فروسيته وهو مدح له بكمال فروسيته والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أي ما أعجب فعله ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتي اذا كان مرجع الضمير المضاف اليه معينا معلوما والا فهو من تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادي وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا قال الدماميني والتمييز أولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحالة وتصريحهم بمن في لله دره من

والذات المبهمة أربعة أنواع أحدها العدد نحو اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة والثاني المقدار كقولك اشتريت قفيزا برا ومنا سمنا وشبرا أرضا والثالث شبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا فخيرا تمييز لمثقال ذرة والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا والمبين لابهام النسبة اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا واما محول عن مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا وزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها أو غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا

فارس دليل على أنه تمييز (ولا يكون التمييز) عند البصريين (الا نكرة) فان ورد بلفظ المعرفة أول بنكرة معنى كقوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * (ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أي بان يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرون درهما عندي وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أو شبهه نحو زيد متصبب عرقا وزيد أجمل منك وجها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أي جامدا كان أو متصرفا فلا يقال زيتا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من أن المقصود هو الابهام أولا ثم التفسير وازالة الابهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود (والله أعلم) وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله * وما كان نفسا بالفراق تطيب * وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي واختاره ابن مالك في شرح العمدة

﴿باب المستثنى﴾

هو المذكور بعد الا أو احدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا (وأدوات الاستثناء) الذي هو اخراج ما بعد الا أو احدى أخواتها من حكم ما قبلها ايجابا وسلبا (ثمانية) وهي أربعة أقسام الاول (حرف باتفاق وهو الا) وبدأ بها لانها أصل أدواته (و) الثاني (اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها) الاربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضمها والقصر (كهدى وسواء) بفتحها والمد (كسماء وسواء) بكسرها والمد (كبناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقد أما ليس فالخلاف فيها مشهور وفيهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كانت للاستثناء والاصح أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعد متفقا على فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجوز في الكلام (و) الرابع (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه (وحاشا) عند المبرد والمازني ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الاولى وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه) من نهي أو استفهام (نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا) فقليلا مستثنى بالا وهو واجب النصب وما قبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شربوا وموجب لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا) وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بان كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا أو منقطعا) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن (نحو قام القوم الا حمارا) ولابد حينئذ أن يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى به على ما ذكره بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ما قبل الا من فعل أو شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله وكثير من المتأخرين لما رأوا أن الا فيه بمعنى لكن قالوا انها هي الناصبة نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف في الغالب (وان كان الكلام) قبلها (تاما غير موجب) بان تقدمه نفي أو شبهه (جاز في المستثنى) متصلا أو منقطعا (البدل) أي بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء) لكن (الارجح في) المستثنى (المتصل) البدل (أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم) برفع قليل بدلا من الواو في فعلوه بدل بعض من كل ونحو ما رأيت القوم

ولا يكون التمييز الا نكرة ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات ولتمييز النسبة الفعل المسند ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا والله أعلم

﴿باب المستثنى﴾

وأدوات الاستثناء ثمانية حرف باتفاق وهو الا واسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى كرضا وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء وفعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشا فالمستثنى بالا ينصب اذا كان الكلام تاما موجبا والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا سواء كان الاستثناء متصلا كما مثلنا أو منقطعا نحو قام القوم الا حمارا وان كان الكلام تاما غير موجب جاز في المستثنى البدل والنصب على الاستثناء والارجح في المتصل أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم

الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيد وانما رجح الاتباع للمشاركة واذا تعذر الابدال على اللفظ المانع أبدل من
المحل نحو ماجاءني من أحد الا زيد برفع زيد على البدلية من محل أحد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جره حملا على
اللفظ لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور (والمراد بشبه
النفي) فيما تقدم (النهي نحو ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك
بدل من أحد بدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع
فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يؤت معه ولا مع ماقبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى
بالمستثنى منه تغني عن الضمير فاندفع ماقيل انه لا يصح اعراب ماذكر بدلا لان بدل البعض لابد فيه من ضمير
(والنصب) في المستثنى المتصل (عربي جيد) وقد (قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى مافعلوه الا قليلا
منهم (و) في (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لا من
أحد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسراء بها وقد أسري بها (وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون
النصب) على الاستثناء (نحو) مافيها أحد الا حمارا وعليه قراءة السبعة (مالهم به من علم الا اتباع الظن)
بنصب اتباع (وتميم يرجحونه) أي النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويجيزون الاتباع)
للمستثنى منه في اعرابه (نحو ماقام القوم الا حمارا) بالنصب (والا حمار) بالرفع ونحو مارأيت القوم الا حمارا
بالنصب لا غير وما مررت بأحد الا حمارا بالنصب والا حمار بالجر ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل
من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الابدال
باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا وأما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو مازاد هذا المال الا النقص
اذ لا يقال مازاد النقص ومثله مانفع زيد الا الضر اذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع (وان كان
الكلام) قبلها (ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى) حينئذ (استثناء مفرغا) لان ماقبل الا
تفرغ لطلب مابعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعد الا (على حسب العوامل)
المقتضية له اذ لا عمل لالا في اللفظ (فيعطى مايستحقه لو لم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشرطه كون
الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو ماقام الا زيد) برفع زيد على الفاعلية
(ومارأيت الا زيدا) بنصبه على المفعولية (وما مررت الا بزيد) بجره بالباء كما لو لم توجد الا والاستثناء في ذلك من
اسم عام محذوف فيقدر في ماقام الا زيد ماقام أحد الا زيد وكذا الباقي وهذه أمثلة النفي (و) أشار اليه بمثال من
القرآن (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النهي (ولا تقولوا على الله الا الحق) فالحق منصوب على
المفعولية بتقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) بجر مابعد الا بالباء لان ماقبلها يطلب مجرورا
ومثال الاستفهام فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال
والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم الجمعة أي قرأت كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى
صحيح بخلاف جاءني الا زيد أي جاءني كل أحد الا زيد فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغاتها)
المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أي باضافتها اليه لملازمتها الاضافة والمضاف اليه مجرور ولا غير والاصل
في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءني رجل غير زيد لكنها حملت على الا واستعملت في الاستثناء كما حملت
الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والسبب في حمل كل منهما على الآخر دلالة كل
منهما على المغايرة (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا على مااختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنى بالا) من
الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيله وكأنهما لما جر بهما المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما)
بعد الكلام الموجب كما (في نحو وقاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (والنصب)
بعد الكلام التام المنفي كما (في نحو ماقاموا غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع في
المتصل والنصب في المنقطع عند تميم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو مافيها أحد غير حمار وأوجبه

والمراد بشبه النفي النهي
نحو ولا يلتفت منكم أحد
الا امرأتك والاستفهام
نحو ومن يقنط من رحمة
ربه الا الضالون والنصب
عربي جيد قرئ به في
السبع في قليل وامرأتك
وان كان الاستثناء
منقطعا فالحجازيون يوجبون
النصب نحو مالهم به من
علم الا اتباع الظن وتميم
يرجحونه ويجيزون الاتباع
نحو ماقام القوم الا حمارا
والا حمار وان كان الكلام
ناقصا وهو الذي لم يذكر
فيه المستثنى منه ويسمى
استثناء مفرغا كان
المستثنى على حسب
العوامل فيعطى مايستحقه
لو لم توجد الا وشرطه كون
الكلام غير ايجاب نحو
ماقام الا زيد ومارأيت الا
زيدا وما مررت الا بزيد
وكقوله تعالى وما محمد الا
رسول ولا تقولوا على الله
الا الحق ولا تجادلوا أهل
الكتاب الا بالتي هي
أحسن والمستثنى بغير
وسوى بلغاتها مجرور
بالاضافة ويعرب غير
وسوى بما يستحقه
المستثنى بالا فيجب نصبهما
في نحو قاموا غير زيد
وسوى زيد ويجوز الاتباع
والنصب في نحو ماقاموا
غير زيد وسوى زيد

ويعرب بان بحسب العوامل فى نحو ماقام غير زيد وسوى زيد ومارأيت غير زيد وسوى زيد ومامررت بغير زيد وسوى زيد واذا مدت سوى كان اعرابها ظاهرا واذا قصرت كان مقدرا على الالف والمستثنى بليس ولايكون منصوب لاغير لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولايكون زيدا والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه بها نحو قام القوم خلا زيدا وخلا زيد وعدا زيدا وعدا زيد وحاشا زيدا وحاشا زيد فان جررت فهى حروف جر وان نصبت فهى أفعال الاأن سيبويه لم يسمع فى المستثنى بحاشا الا الجر وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب ولا تتصل بحاشا تقول قام القوم ماعدا زيدا وقال لبيد
* ألا كل شئ ماخلا الله باطل *
وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التى لنفى الجنس فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات وأما التوابع فسيأتى الكلام عليها ان شاء الله تعالى

《باب المخفوضات من الاسماء》

المخفوضات ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة وتابع للمخفوض فالمخفوض بالحرف وهو مايخفض بمن والى وعن وعلى وفى والباء والكاف واللام وحتى والواو والتاء ورب ومذ ومنذ

الحجازيون واذا قيل ماقام القوم غير زيد وعمرو وجاز جر عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ماقام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة للفظ (ويعرب بان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفى غير التام كما (فى نحو ماقام غير زيد وسوى زيد) برفعهما (ومارأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما (ومامررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوى) بان قيل سواء بالمد مع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرا) فى آخرها (واذا قصرت) من غير همزة فى آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدرا على الالف) أى فى الالف منع من ظهوره التعذر (والمستثنى بليس ولايكون منصوب لاغير) وانما وجب نصبه (لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا) بنصب زيد على انه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوبا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أى ليس القائم أو لا يكون القائم زيدا وجملة الاستثناء هل هى حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلامحل لها قولان صحح ابن عصفور الثانى (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره) بها والجر بالاولين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه فى عدا (ونصبه بها) وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب (وخلا زيد) بالجر (وعدا زيدا) بالنصب (وعدا زيد) بالجر (وحاشا زيدا) بالنصب (وحاشا زيد) بالجر (فان جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) غير متعلقة بشئ والاولى أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا يعود الى ماعاد اليه اسم ليس ولا يكون وفى محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الآتى (الا ان سيبويه لم يسمع فى المستثنى بحاشا الا الجر) فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم ونفى النصب وغيره سمع النصب أيضا فجوزه والمثبت مقدم على النافى ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشى زيدا ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قاله ابن الحاجب وجزم به الرضى وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو قلن حاش لله ماعلمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما للمستثنى لان ما المصدرية لاتدخل الا على الفعل وجوز جمع الجر بهما بتقدير مازائدة قال فى المغنى فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان مالا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا) الا نادرا بخلاف عدا وخلا (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لاغير (وقال لبيد * ألا كل شئ ماخلا الله باطل *) ومحل ما وصلتها نصب على الحال أى مجاوزين زيدا بالنصب أو على الظرفية على تقدير مضاف أى وقت مجاوزتهم زيدا قال أبو حيان والافعال التى يستثنى بها لا تقع فى المنقطع لا تقول مافى الدار أحد خلا حمارا (وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التى لنفى الجنس) نصبا (فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات) استطرادا فلا حاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التى من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتى الكلام عليها ان شاء الله تعالى) * ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الاسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال

《باب المخفوضات من الاسماء》

ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة) أى بسببها لان الاصح ان المضاف هو العامل فى المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو المراد بقوله (وتابع للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل فيرجع الجر فى التابع الى الجر بالحرف أو الاضافة وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف هو مايخفض بمن والى وعن وعلى وفى والباء والكاف واللام وحتى والواو) التى للقسم (والتاء) المثناة فوق له أيضا (ورب) بضم الراء (ومذ ومنذ) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية فى الاختصاص بالاسماء والدخول عليها لمعان فى غيرها لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت أن تعمل لما تقدم من أن

الاصل

الاصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجر اما لجرها معنى الفعل الى الاسم أو لان عملها الجر فأضيفت الى الاعراب الذي هو أثرها واستظهر هذا الرضي قال كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب (فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زمانا وغيره (و) تارة تجر (المضمر) ولهذا قدمها مثال من (نحو منك ومن نوح و) الى نحو (الى الله مرجعكم) اليه مرجعكم (و) عن (نحو لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك) وفي نحو (وفي الارض آيات وفيها ماتشتهي الانفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (لله مافي السموات له مافي السموات و) أما (السبعة الاخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أي بخفضه (ولاتدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه أربعة أقسام (فمنها مالا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر) كقولهم * وأم أوعال كها أو أقربا * (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل في الضرورة على الضمير أيضا كقوله * أتت حتاك تقصد كل فج * وانما قال بالجر لان ما بعد حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتي ولا يجر بحتى الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وأتى بمثالين للاشارة الى أن الجر بها تارة يكون واجبا وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان جزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى في الآية لانها انما تعطف بعضا على كل كما سيأتي (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها مايختص) جره (بالله) أي بلفظه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو التاء) أي تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحو تالله) تفتؤ (و) نحو (ترب الكعبة وتربي) لافعلن والغالب دخولها على لفظ الجلالة (وندر) خفضها الغير ذلك كقوله (تالرحمن وتحياتك ومنها مايختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل (وهو) حرفان (منذ ومذ) ماضيا كان وهما فيه بمعنى من (نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين) أو حاضرا وهما فيه بمعنى في نحو مارأيته منذ أو مذ يومنا ولا يدخلان على زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتهما واضافتهما اليها أو الى زمن مضاف اليها نحو مارأيته منذ جاءني أو منذ كان عندي أو على اسم مرفوع نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا فانهما مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها وما بعدهما خبر وبالعكس (ومنها مايختص) جره (بالنكرات) غالبا (وهو) حرف واحد (رب) بضم الراء والغالب في مجرورها وصفه اذا كان اسما ظاهرا وقيل بوجوبه لانها للتقليل نوع من جنس ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن الحاجب (نحو رب رجل في الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة لانشاء التكثير والتقليل واستعمالها في الاول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن الثاني * ألا رب مولود وليس له أب * وذكر في المغني أن رب حرف زائد لايتعلق بشئ فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجر نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا (وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد) وان كان التمييز مثنى أو مجموعا (والتذكير) وان كان مؤنثا (والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله (ربه فتية) دعوت الى ما * يورث المجد دائما فأجابوا * ويجوز ربه رجلين وربه رجالا وربه امرأتين وربه نساء وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير التمييز فيما ذكر والاصح الاول وانما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر في الذهن كالضمير في نعم رجلا (وقد تحذف رب) اذا كان مجرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها (عملها) وجوبا (بعد الواو كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله) * على بأنواع الهموم ليبتلي

(وبعد الفاء كثيرا كقوله

فالسبعة الاولى تجر الظاهر والمضمر نحو منك ومن نوح والى الله مرجعكم ونحو لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك وفي الارض آيات وفيها ماتشتهي الانفس آمنوا بالله آمنوا به لله مافي السموات له مافي السموات والسبعة الاخيرة تختص بالظاهر ولاتدخل على المضمر فمنها مالا يختص بظاهر بعينه وهو الكاف وحتى والواو ونحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر ونحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر ونحو والله والرحمن ومنها مايختص بالله ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء نحو تالله وترب الكعبة وتربي وندر تالرحمن وتحياتك ومنها مايختص بالزمان وهو منذ ومذ نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين ومنها مايختص بالنكرات وهو رب نحو رب رجل في الدار وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو ربه فتية وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو كقوله

* وليل كموج البحر أرخى سدوله *

وبعد الفاء كثيرا كقوله

* فثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعد مهمه * وبدونهن أقل كقوله

ورسم دار وقفت فى طلله
وتزاد ما بعد من
وعن والباء فلا تكفهن
عن عمل الجر نحو مما
خطيئاتهم وعما قليل فبما
نقضهم وتزاد بعد الكاف
ورب فالغالب أن تكفهما
عن العمل فيدخلان
حينئذ على الجمل كقوله
* أخ ماجد لم يخزنى يوم
مشهد *
كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه وقوله
ربما أوفيت فى علم
ترفعن ثوبى شمالات
وقد لا تكفهما كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل
وقوله
وننصر مولانا ونعلم أنه
كما الناس مجروم عليه
وجارم
《فصل》 وأما المخفوض
بالاضافة فنحو غلام زيد
ويجب تجريد المضاف من
التنوين كما فى غلام زيد
ومن نونى التثنية والجمع
نحو غلاما زيد وكاتبو عمرو
والاضافة على ثلاثة
أقسام منها ما يقدر
باللام وهو الاكثر نحو
غلام زيد وثوب بكر وما
أشبه ذلك ومنها ما يقدر
بمن وذلك كثير نحو ثوب
خز وباب ساج وخاتم
حديد ويجوز فى هذا
النوع نصب المضاف
اليه على التمييز كما تقدم
فى بابه ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف ومنها ما يقدر بفى قليلا نحو بل مكر الليل ويا صاحبي السجن او

فثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فالهيتها عن ذى تمائم محول

(وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعد مهمه *) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله

رسم دار وقفت فى طلله) * كدت أقضى الحياة من جلله

(وتزاد ما) كثيرا (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) فمثال من (نحو مما خطيئاتهم و) مثال عن نحو (عما قليل) ومثال الباء نحو (فبما نقضهم وتزاد) ما (بعد الكاف ورب فالغالب أن تكفهما عن العمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية فالاسمية (كقوله

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

و) الفعلية نحو (قوله ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما (كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل) * بين بصرى وطعنة نجلاء

(وقوله ونتصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم)

ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

《فصـــل》 فى الثانى من المخفوضات (وأما المخفوض بالاضافة) وهى اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله (فنحو غلام زيد) وضارب بكر فزيد مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب اليه (ويجب) عند قصد الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما فى غلام زيد) أو المقدر كما فى هذه دراهمك (و) مما يشبهه (من نونى التثنية) أى المثنى (والجمع) المذكر السالم وشبههما (نحو غلاما زيد) واثنا عشر (وكاتبو عمرو) وعشرو زيد ووجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكثير كشيطان وشياطين فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لانهما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا فى حالة واحدة وهذا هو معنى قول النجم سعيد انما حذف التنوين لئلا يجمع الاتصال والانفصال معا وما أحسن قول بعضهم كانى تنوين وأنت اضافة * فحيث ترانى لا تحل مكانيا

وأحسن منه وألطف قول الآخر علمته باب المضاف تناولا * ورقيبه يغريه بالتنوين

(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التى للملك أو الاختصاص (وهو الاكثر) فى كلامهم والاصل فى الاضافة بدليل ان كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام (نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوهمه اطلاق قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضى وغيره وقال أيضا ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة التخصيص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله (ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) مما الاول فيه بعض الثانى وصالح لان يخبر عنه به ألا ترى ان المضاف فى هذه الامثلة بعض المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كان يقال مثلا هذا الثوب خز (ويجوز فى هذا النوع) المقدر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديدا وثوب خزا وباب ساجا فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) وقيل على الحال (ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله بالمشتق ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بفى) كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول (ولكنه قليل نحو بل مكر الليل و) نحو (يا صاحبى السجن) وفى الحديث فلا يجدون أعلم من عالم المدينة وأكثرهم نفى هذا القسم وما

أوهم معنى فى فهو محمول على أن الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقا (نوعان لفظية) أى
منسوبة الى اللفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتى (ومعنوية) أى منسوبة الى المعنى لافادتها معنى فى المضاف
كما سيأتى ولو قدم هذا على قوله أولا والاضافة على ثلاثة أقسام وجعل الثلاثة المذكورة أقساما للمعنوية كما
أشرنا الى ذلك لكان أولى فان عبارته تقتضى أن اللفظية كالمعنوية فى انقسامها الى ماذكر من الاقسام
وليس الامر كذلك (فاللفظية ضابطها أمران) أمر فى المضاف وأمر فى المضاف اليه فالاول (أن يكون
المضاف صفة) تشبه المضارع فى كونه للحال والاستقبال (و) الثانى (أن يكون المضاف اليه معمولا لتلك
الصفة) فاعلها أو مفعولها قبل الاضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو غدا
فضارب اسم فاعل مضاف الى منصوبه معنى (واسم المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غدا
فمضروب اسم مفعول مضاف الى مرفوعه معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل (نحو) زيد (حسن
الوجه و) أما الاضافة (المعنوية) فهى (ما انتفى فيها الامران) أى كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها
(نحو غلام زيد أو) انتفى (الاول) أى كون المضاف صفة (نحو اكرام زيد) فان اكرام مصدر مضاف الى
معموله وليس صفة (أو الثانى فقط نحو) هذا (كاتب القاضى) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة الى
معمولها ومثله هذا ضارب زيد أمس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى وكذا اضافة اسم
التفضيل نحو زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس معمولا
للمضاف (و) كما (تسمى هذه الاضافة) معنوية لافادتها أمرا معنويا لانها تنقل المضاف من الابهام الى
التعريف أو التخصيص كما سيأتى تسمى أيضا (محضة) لانها خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف
المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد) مشارا به الى غلام معين لان هيئة التركيب
الاضافى موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير
ومثل أو موضعه مستحقا للنكرة لا تقبل التعريف كما وحده ورب رجل وأخيه فان كان كذلك فلا يتعرف
بالمضاف اليه (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه نكرة) أو معرفة والمضاف
كغير (نحو غلام رجل) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص
بخروج غلام امرأة عنه اذ التخصيص تقليل الاشتراك ولكون هذه الاضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد
المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج الى تعريف فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا ان جردا الاول
من أل وقدر الشيوع فى الثانى وكذا لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد
التخصيص وهنا التعريف الذى هو أقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغوا وأما المضمرات والموصولات
وأسماء الاشارة فتمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها (وأما الاضافة اللفظية) التى هى اضافة الوصف
الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هديا بالغ الكعبة وحالا نحو
ثانى عطفه ولدخول رب عليه كقوله * يارب غابطنا لو كان يطلبكم * ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه
(ولا تخصيصا) لما يعلم مما سيأتى (وانما تفيد) أمرا لفظيا وهو (التخفيف فى اللفظ) اما فى لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين كضارب زيد فان أصله ضارب زيدا الا ضارب فقط فحذف التنوين للاضافة والتخصيص
حاصل قبلها أو بحذف النون التالية للاعراب كضاربا زيد وضاربو عمرو واما فى لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام فان أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر فى
القائم وأضيف القائم للتخفيف فى المضاف اليه واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام أصله قائم
غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولكون هذه
الاضافة تفيد التخفيف فقط جاز نحو الضاربا زيد والضاربو بكر وامتنع نحو الضارب زيد وكان القياس امتناع
نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه حملا له على الوجه المختار فى الحسن الوجه (وتسمى) أيضا (غير محضة)
لانها فى تقدير الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا فى الجار للمضاف اليه على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (أن المضاف
اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله (لا بالاضافة) التى هى معنى على ما قيل

والاضافة نوعان لفظية
ومعنوية فاللفظية
ضابطها أمران أن يكون
المضاف صفة وأن يكون
المضاف اليه معمولا لتلك
الصفة والمراد بالصفة
اسم الفاعل نحو ضارب
زيد واسم المفعول نحو
مضروب العبد والصفة
المشبهة نحو حسن الوجه
والمعنوية ما انتفى فيها
الامران نحو غلام زيد أو
الاول نحو اكرام زيد أو
الثانى فقط نحو كاتب
القاضى وتسمى هذه
الاضافة محضة وتفيد
تعريف المضاف بالمضاف
اليه ان كان المضاف اليه
معرفة نحو غلام زيد
وتخصيص المضاف ان
كان المضاف اليه نكرة نحو
غلام رجل وأما الاضافة
اللفظية فلا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا وانما تفيد
التخفيف فى اللفظ وتسمى
غير محضة والصحيح أن
المضاف اليه مجرور
بالمضاف لا بالاضافة

لان المعنى انما يصار اليه فى العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف المقدر على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتى فى التوابع ان شاء الله تعالى)

﴿باب اعراب الافعال المضارعة﴾

(تقدم) فى صدر المقدمة (أن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن) الفعل (الماضى و) فعل (الامر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وان المعرب من الافعال) انما (هو المضارع) لكن انما يعرب اذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بنى معها على السكون كما مر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز فان اتصلت به من غير حاجز بنى معها على الفتح كما تقدم (وتقدم أن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) المتقدمة (ثلاثة) كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أى منفرد به عن قسيميه (وهو) فى حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو اياك نعبد واياك نستعين) يعلم ما تسرون وما تعلنون * ولما ذكر الناصب والجازم أخذ فى بيان ذلك مقدما الاول فقال (والنواصب التى تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه وقسم) مختلف فى أنه (ينصب) المضارع والاصح أن النصب (بان مضمرة بعده) وفى عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا (ف) القسم (الاول) المتفق عليه (أربعة أحدها أن) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون تنصب المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهى معه فى تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يعجبنى أن تفعل ومفعولا (نحو يريد الله أن يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وأن تصوموا خير لكم) ومجرورة نحو من قبل أن يأتى وقد تهمل حملا لها على ما المصدرية كقوله * أن تقرآن على أسماء ويحكما * كما أعملت ما المذكورة حملا عليها كالحديث كما تكونوا يولى عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحتطب * وتتصل بالماضى وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الامر (فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع فهى مخففة من أن (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشان محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرد (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم فى باب النواسخ) وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله (وان سبقت بظن فوجهان) أى جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ فى السبعة بالنصب) اجراء للظن على أصله لانه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الاصل ولهذا اجمعوا عليه فى ألم أحسب الناس أن يتركوا (والثانى) مما ينصب بنفسه (لن) وهى حرف بسيط لا مركب لنفى المستقبل ولا يقتضى تأبيد النفى ولا تأكيده ولا دعاء خلافا لمن زعم ذلك (نحو لن نبرح عليه عاكفين) لن تنالوا البر (والثالث كى المصدرية وهى المسبوقة باللام) التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا أو) باللام (تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى) اذا قدرت أن الاصل لكى تكرمنى ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكى جارة) تعليلية (والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر الا فى الشعر وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتك كى أن تكرمنى أو باللام نحو جئتك كى لتكرمنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله * أردت لكيما أن تطير بقربتى * وما أفهمه كلامه من أن كى حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور وحيث قيد كى بالمصدرية فكان ينبغى أيضا تقييد أن بذلك لاخراج المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع (والرابع اذا) وهى حرف بسيط لا مركب من اذ وأن والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لاعمالها ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت

وتابع المخفوض يأتى فى التوابع ان شاء الله تعالى

﴿باب اعراب الافعال المضارعة﴾

تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وان الماضى والامر مبنيان وان المعرب من الافعال هو المضارع اذا لم يتصل بنون الاناث ولا بنون التوكيد المباشرة وتقدم أن الفعل يدخله من انواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم اذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه نحو اياك نعبد واياك نستعين * والنواصب التى تنصبه قسمان قسم ينصب بنفسه وقسم ينصب بان مضمرة بعده فالاول أربعة أحدها أن ان لم تسبق بعلم ولا ظن نحو يريد الله أن يخفف عنكم وأن تصوموا خير لكم فان سبقت بعلم نحو علم أن سيكون فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف والفعل مرفوع وهو وفاعله خبرها كما تقدم فى باب النواسخ وان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ فى السبعة بالنصب والرفع والثانى لن نحو لن نبرح عليه عاكفين والثالث كى المصدرية وهى المسبوقة باللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى فان لم تقدر اللام فكى جارة والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا والرابع اذا ان صدرت

في أول الكلام) المجاب بها فإن وقعت حشوا فيه نحو أنا إذاً أكرمك جوابا لمن قال أنا آتيك أهملت والى الثاني بقوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) فإن كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك إذاً أظنك صادقا أهملت لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال والى الثالث بقوله (متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فإن فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد وبلا النافية لتنزلها منزلة العدم إذ النافي كالجزء من المنفي فإذا استوفت إذاً الشروط الثلاث عملت نحو (إذاً أكرمك) جوابا لمن قال أنا آتيك (أو إذن والله أكرمك) جوابا له أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو إذن لا أخيبك جوابا لمن قال أنا آتيك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمى) إذاً (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في شرح القطر (و) القسم (الثاني) وهو (ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه (ما تضمر أن بعده جوازا) ولو أظهرت في الكلام لجاز (وما تضمر أن بعده وجوبا) فيمتنع إظهارها (فالأول خمسة) من الحروف (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها لا وأضيفت الى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها كجئتك لأزورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبلام التأكيد عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فنسلم منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام وإنما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخلا على الاسم (و) الأربعة الباقية هي (الواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص) أي (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى الفعل مثال الواو (نحو قوله) الأولى قولها

(ولبس عباءة وتقر عيني) * أحب الي من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة معطوف على لبس وإنما أضمرت أن لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم (و) مثال الفاء (قوله

لولا توقع معتر فأرضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترب

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم (قوله

إني وقتلي سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلي (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب يرسل بأن مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فإن يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لأن الاسم المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير (و) القسم (الثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف أحدها (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا أثناء الكلام على كي المصدرية (و) ثانيها (لام الجحود) وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط (نحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد اللام وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان وتقديره وما كان الله مريدا تعذيبهم ولم يكن الله مريدا غفرانهم وسميت بذلك لملازمتها الجحد أي النفي من تسمية العام بالخاص إذ الجحد لغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار (و) ثالثها (حتى) الجارة وإنما ينصب المضارع بإضمار أن (إن كان الفعل) بعدها (مستقبلا) بالنسبة الى ما قبلها وإن كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا أو مستقبلا أو ماضيا (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع إلينا موسى) فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الأمرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولكن كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت أمس حتى أدخل البلد فالدخول مستقبل بالنظر الى ما قبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا والغالب فيها أن تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها

في أول الكلام وكان الفعل بعدها مستقبلا متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية نحو إذن أكرمك أو إذن والله أكرمك أو إذن لا أخيبك جوابا لمن قال أنا آتيك وتسمى حرف جواب وجزاء والثاني ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان ما تضمر أن بعده جوازا وما تضمر أن بعده وجوبا فالأول خمسة وهي لام كي نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص ليس في تأويل الفعل نحو قوله

ولبس عباءة وتقر عيني

وقوله

لولا توقع معتر فأرضيه

وقوله

إني وقتلي سليكا ثم أعقله

وقوله تعالى أو يرسل رسولا والثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة كي الجارة كما تقدم ولام الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم وحتى إن كان الفعل مستقبلا نحو حتى يرجع إلينا موسى

صلاحيته في موضعها ويحتملهما المثال السابق وانما أضمرت أن بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار أن بعدها الا في شعر ولا في نثر وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضا فالنصب واجب حينئذ وان كان بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالوجهان فان انتفى الاستقبال بان أريد بما بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهي حرف ابتداء الا جارة ومابعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بان صلحت مكانها وذلك اذا كان ماقبلها ينقضي شيأ فشيأ (أو) بمعنى (الا) بان صلحت مكانها فالاول نحو لالزمنك أو تعطيني حقي أي لا أفارقك الى أن تعطيني حقي و (كقوله

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى ❊ فما انقادت الآمال الا لصابر)

والثاني نحو لاقتلن الكافر أو يسلم أي الا أن يسلم (وقوله)

وكنت اذا غمزت قناة قوم ❊ (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي الا أن تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أي ليكونن لزوم مني أو اعطاء منه وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها وبهذا يظهر لك أن المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء بان يكون ماقبلها سببا لما بعدها (و) سادسها (واو المعية) أي التي تفيد معنى مع بان يكون ماقبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لاصالته في ذلك بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين أن يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم مثال الفاء بعد النفي (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ما تأتينا فتحدثنا ان قصدت السببية أي ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول (و) مثال الواو بعده أيضا (نحو) ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين و) مثال الفاء بعد الطلب نحو (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) والواو بعده نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب أي لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر نحو زرني فاكرمك والنهي كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب علي فاتوب والاستفهام نحو وهل تأتيني فاكرمك والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا تقيت الله فيغفر لك والتمني نحو ليت لي مالا فأحج منه فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية ومابعد الفاء في هذه الامثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وألحق الفراء الترجي بالتمني وتبعه ابن مالك قال ابنه ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم نحو لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو وقال أبو حيان في الارتشاف ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء فلا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين وبسبق النفي أو الطلب لاخراج نحو زيد يأتينا فتحدثنا فيمتنع نصبه والنفي بالمحض لاخراج النفي المنتقض بالا نحو ما تأتينا الا فتحدثنا والنفي المتلو بنفي نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو ألم تأتني فاحسن اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فاحسن اليك أو بالمصدر نحو سقيا فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهي نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة) لا خلاف في حرفيتها (وهي لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم بلم وكذا ما بعده (و) ثانيها (لما) أختها في افادة ماذكر (نحو ولما يقض ما أمره) لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال وبتوقع

واو بمعنى الى أو الا كقوله لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر وقوله كسرت كعوبها أو تستقيما وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب بالفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ونحو ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي لا تأكل السمك وتشرب اللبن (والجوازم) ثمانية عشر وهي نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة وهي لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره

ثبوته وبجواز حذف مجزومها وبعدم مصاحبتها لاداة الشرط بخلاف لم فان النفى بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو لم أكن بدعائك رب شقيا وقد يكون منقطعا نحو لم يكن شيأ مذكورا أى ثم كان وقد يكون مستمرا كالآية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا فى ضرورة ويجوز اتصالها باداة شرط نحو ان لم ولو لم ويجوز رفع الفعل بعدها فى لغة بخلاف لما (و) ثالثها (ألم) هى لم والهمزة لا مدخل لها فى العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها (نحو ألم نشرح) لك صدرك ألم تر أن الله وقرئ ألم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم على أن لم تنصب فى لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ماقبلها ثم حذفت ونويت (و) رابعها (ألما) هى لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم فى ألم

(كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت ألم أصح والشيب وازع)

وقوله اليكم يابنى بكر اليكم * ألما تعرفوا منا اليقينا

ألما تعرفوا منا ومنكم * كتائب تطعن وترتمينا

(و) خامسها (لام الامر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الامر ولكن سميت بذلك تادبا (نحو لينفق ذو سعة) مثال للام الامر (ليقض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطلب محركة بالكسر تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر نعم ان وليت عاطفا جاز تسكينها نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة أفعل ولا يجوز حذفها الا فى ضرورة الشعر (و) سادسها (لا) المستعملة (فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا مثال للا الناهية ونحو ربنا (لا تؤاخذنا) مثال للا الدعائية وعملت لا الجزم لانها نقيضة لام الامر أو نظيرتها بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * بها أبدا ما دام فيها الجراضم

(و) سابعها (الطلب) فى قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أى الطلب (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه (نحو) قل (تعالوا أتل) فاتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فان التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح أن الجزم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتونى أتل عليكم (و) مثله نحو (قوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

أى ان تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل والنهى نحو لا تدن من الاسد تسلم والدعاء نحو رب اغفر لى أدخل الجنة والاستفهام نحو هل تكرمنى أكرمك والتمنى نحو ليت لى مالا أنفقه والعرض نحو ألا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا ولا يشترط فى الطلب هنا أن يكون بالفعل بل يجزم الفعل فى جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله * مكانك تحمدى أو تستريحى * ويشترط فى الجزم بعد النهى صحة اقامة شرط منفى مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة فلا يقال لا تكفر تدخل النار وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوز الجزم فى المثال بتقدير ان بغير نفى محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع أنه ورد مجزوما وهذا ونحوه محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل ولا حجة له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى أو بعده ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع (و) النوع (الثانى) وهو (ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما ليدل على أن الاول منهما سبب والثانى مسبب (أحد عشر) جازما تسمى أدوات الشرط لافادتها أن ما يليها

والم نحو ألم نشرح لك صدرك
وألما كقوله
على حين عاتبت المشيب
على الصبا
فقلت ألما أصح والشيب
وازع
ولام الامر والدعاء نحو
لينفق ذو سعة ليقض علينا
ربك ولا فى النهى والدعاء
نحو لا تحزن لا تؤاخذنا
والطلب اذا سقطت الفاء
من مضارع بعده وقصد
به الجزاء نحو قل تعالوا أتل
وقوله
قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل
والثانى ما يجزم فعلين
أحد عشر

شرط سبب لما يليه (وهو ان) وموضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (نحو ان يشأ يذهبكم) ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما ننسخ من آية أو ننسها نأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو من يعمل سوأ يجز به) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كما فيما وضع له (كقوله

أغرك مني أن حبك قاتلي * (وأنك مهما تأمري القلب يفعل)

وقولك مهما تعطني أثنك عليه (واذما) هو كان (نحو اذما تقم أقم) وقوله

وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في نحو أيهم يقم أقم معه ولما لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب وللمكان في نحو أي مكان تجلس أجلس وللزمان في نحو أي يوم تصم أصم معك وقد مثل لأي بمثال ليس الجواب فيه مفعلا لافادة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سيأتي (نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فجملة له الاسماء الحسنى من المبتدا والخبر في محل جزم جواب الشرط (ومتى) موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله * متى أضع العمامة تعرفوني *) وقوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

(وايان) هو كمتى (كقوله * فأيان ما تعدل به الريح تنزل *) وقوله

ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) وقوله

* أينما الريح تميلها تمل * (وأنى) هو كأين (كقوله

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا)

وقوله خليلي أنى تأتياني تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

(وحيثما) هو كأين (كقوله * حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان *) (وهذه الادوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما (الا ان واذما فانهما حرفان) الاول باتفاق والثاني على الاصح واذا كان ما عداهما أسماء فلا بد له من محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لان أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غيرهما فان كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقم أقم معه والا فان وقع عليه نحو من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيته أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب ويجوز في المثال الرفع أيضا على الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث واذ مخصوص باقترانهما بما كاللفظ بهما وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي (ويسمى الفعل الاول) من الفعلين المجزومين باحدى هذه الادوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ولا يكون ماضي المعنى لانه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين أني كنت قلته (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لمضمون الاول وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى لان حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فالمعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلهما أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو ناف غير لا ولم وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية (واذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطا) بان كان أحد الامور التي لا يصح ان تقع شرطا كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفي بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه

مثال

وهو ان نحو ان يشأ يذهبكم
وما نحو وما تفعلوا من خير
يعلمه الله ومن نحو من يعمل
سوأ يجز به ومهما كقوله
وانك مهما تأمري القلب
يفعل
واذما نحو اذما تقم أقم وأي
نحو أياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ومتى كقوله
متى أضع العمامة تعرفوني
وأيان كقوله
فأيان ما تعدل به الريح تنزل
وأين نحو أينما تكونوا
يدرككم الموت وأنى كقوله
فأصبحت أنى تأتها تستجر بها
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وحيثما كقوله حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا وهذه
الادوات الاحدى عشرة
كلها أسماء الا ان واذما
فانهما حرفان ويسمى الفعل
الاول شرطا ويسمى الثاني
جوابا وجزاء واذا لم يصلح
الجواب أن يجعل شرطا
وجب اقترانه بالفاء

مثال الجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) والفعلية التى فعلها طلبي نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتى فعلها مقرون بناف نحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ونحو فان توليتم فما سألتكم من أجر فالفاء فى هذه الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا فى ضرورة أو ندور وهى متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) لشبهها بها فى الدلالة على التعقيب وفى عدم الابتداء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) ويعتبر فى الجملة المقترنة باذا أن لا تكون انشائية نحو ان عصى زيد فويل له وأن لا تقترن باداة نفى نحو ان قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان بشرا قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح أن يجعل شرطا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز وبه صرح ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وقال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه (وذكر صاحب الآجرومية فى الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بها مذهب كوفى) وهو شاذ لاستحالة المعنى فان الازمة لعموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أى حال وكيفية تقرأ أقرأ انا مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب فى قراءته أمر صعب ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفى باتصال ما بها قال المؤلف كالدمامينى (ولم نقف لها على شاهد) مثال (فى كلام العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا (فى ضرورة الشعر كقوله)

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

بالجيم أو بالحاء المهملة وقوله

واذا تصبك خصاصة فارج الغنى * والى الذى يعطى الرغائب فارغب

وهو أيضا شاذ للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان * ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا لغيره وهو أربعة أشياء وبدأ منها بالنعت فقال

﴿باب النعت﴾

ويقال له الوصف والصفة (النعت هو التابع) أى التالى لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك وان كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب اليه (والمراد بالمؤول بالمشتق) ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو (اسم الاشارة) غير المكانى (نحو مررت بزيد هذا) أى الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو مررت بزيد الذى قام) أى المعلوم قيامه (وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذى مال) أى صاحبه ومثلها ذو الطائية (وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقى) أى منسوب الى دمشق ونظرت الى رجل تمار أى منسوب الى التمر (ومن ذلك) أى المؤول بالمشتق (الجملة) فانها قد ينعت بها نحو جاء فى رجل قام أبوه لان ذلك فى معنى قائم أبوه وشرطها ان تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والا لكانت أجنبية عنه (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة) أو ما فى معناها الا انها فى حكم النكرة لتأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة (نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون فى محل نصب نعت ليوما وهو نكرة وقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فجملة يسبنى فى محل جر نعت للئيم وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى فجاز أن ينعت نظرا الى معناه وان نظرا الى لفظه فهى حال (وكذلك المصدر) ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعى وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق

نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير ان كنتم تحبون الله فاتبعونى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وذكر صاحب الآجرومية فى الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل والجزم بها مذهب كوفى ولم نقف لها على شاهد فى كلام العرب وقد يجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله * واذا تصبك خصاصة فتجمل

﴿باب النعت﴾

النعت هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم والمراد بالمؤول بالمشتق اسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا واسم الموصول نحو مررت بزيد الذى قام وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذى مال وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقى ومن ذلك الجملة وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وكذلك المصدر

ويلتزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل والنعت يتبع المنعوت فى رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ثم ان رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا فى تذكيره وتأنيثه وفى افراده وتثنيته وجمعه تقول قام زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيد العاقل وجاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة وجاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وجاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وجاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وجاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين وجاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات وان رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل فان كان فاعله مؤنثا وان كان المنعوت به مذكرا وان كان فاعله مذكرا ذكر وان كان المنعوت به مؤنثا ويستعمل بلفظ الافراد ولا يثنى ولا يجمع تقول جاء زيد القائمة أمه وجاءت هند القائم أبوها وتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت برجلين قائم أبواهما ومررت برجال قائم آباؤهم الا أن سيبويه

(قال)

وعند البصريين على تقدير مضاف (و) على كل من القولين (يلتزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل) وانما التزم ذلك على القول الاول لان المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على أصله وأما على الثانى فكانهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله برجل ذى عدل وامرأة ذات عدل وبرجلين ذوى عدل وبرجال ذوى عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع المنعوت) فى اثنين من خمسة أى (فى رفعه ونصبه وخفضه) أى فى واحد منها (و) فى (تعريفه وتنكيره) أى فى واحد منهما فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه (ثم ان رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا) فى اثنين من خمسة أى (فى تذكيره وتأنيثه) أى فى واحد منهما (وفى افراده وتثنيته وجمعه) أى فى واحد منها فيصير بهذه مع ما مر مطابقا له فى أربعة من عشرة سواء كان معناه له كالامثلة الآتية أم لسببيه نحو جاء الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه (تقول) فى النعت الجارى على مدلوله حالة الرفع مع التذكير والافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) حالة النصب (رأيت زيدا العاقل و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) فى الرفع (ورأيت هندا العاقلة) فى النصب (ومررت بهند العاقلة) فى الخفض (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير (جاء رجل عاقل) فى الرفع (ورأيت رجلا عاقلا) فى النصب (ومررت برجل عاقل) فى الخفض (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) فى الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) فى النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) فى الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) فى النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) فى الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير جاء رجال عاقلون ورأيت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) فى الرفع (ورأيت الهندين العاقلتين) فى النصب (ومررت بالهندين العاقلتين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) فى الرفع (ورأيت الهندات العاقلات) فى النصب (ومررت بالهندات العاقلات) فى الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات والنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر ويسمى نعتا حقيقيا (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت) فى الخمسة الاخيرة أى (فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل) الحال محله فيجب افراده لرفعه ما ذكر وموافقته فى التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته ولهذا قال (فان كان فاعله مؤنثا أنث) النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كمررت برجل حسنة أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) النعت (وان كان المنعوت به مؤنثا) كمررت بامرأة قائم أبوها (ويستعمل) النعت (بلفظ الافراد) وجوبا لما تقدم (ولا يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه (وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول قام أبواهما ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبواهما (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم آباؤهم (الا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة فانه

(قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال
مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم و) برجل
(قاعد غلمانه بالافراد) للنعت الذي هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح
نحو مررت برجال قائمين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه) بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون آباؤهم
ويقعدون غلمانه وهذا ضعيف أيضا لاختصاصه بلغة طيئ (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) الملابس
لضمير المنعوت ويسمى نعتا سببيا لجريانه على غير من هو له (ومثال) النعت (الرافع للضمير البارز قولك جاءني
غلام امرأة ضاربته هي) كما تقول ضربته هي (وجاءتني أمة رجل ضاربها هو) كما تقول ضربها هو (وجاءني
غلام رجلين ضاربهما) كما تقول ضربهما (وجاءني غلام رجال ضاربهم) كما تقول ضربهم ومن قال
ضربوهم قال ضاربوهم وجمع التكسير كضواربهم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفا بحرف (و) النعت
(فائدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح خصص
الرجل ورفع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) في المعارف (ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فيما اذا كان
زيدان أو زيود فالعالم أخرج زيدا عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في
التخصيص بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعت أن يؤتى به لاحد هذين المعنيين (وقد
يكون لمجرد المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت
(نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم) له اذا تعين كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم)
عليه (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) تلك (عشرة
كاملة) فان معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى (واذا كان المنعوت معلوما
بدون النعت) حقيقة أو ادعاء (جاز في النعت الاتباع) لما قبله في اعرابه وهو الاصل (و) جاز فيه (القطع)
عنه اذا لم يكن للتأكيد أو جاريا على مشاربه (ومعنى القطع أن ترفع) النعت الجاري على وفق ما قبله من نصب
أو جر (على أنه خبر لمبتدا محذوف أو تنصبه) ان كان على وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل محذوف) فيقطع
من الجر الى الرفع أو النصب (نحو الحمد لله الحميد) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو
الاصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدا والحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) ويجوز
القطع من النصب الى الرفع ومنه الى الرفع أيضا فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه والمنصوب
وجهان ثم النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا أو الفعل وان كان لغير ذلك
جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده (واذا تكررت النعوت) أي تعددت (لواحد فان
كان المنعوت معلوما بدونها) بان استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو
(اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع وانما اشترط ذلك لان
الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى
الشيء بعد الانصراف عنه (وان لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أي بجميعها بان احتاج اليها في تخصيصه
أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) له لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد (وان تعين ببعضها) بان استغنى عن بعضها
دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب
والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به

﴿باب العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف بيان وعطف نسق)
ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته (فعطف البيان) أي فمعطوف البيان (هو التابع) لما

قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من قائم آباؤهم وقاعد غلمانه بالافراد والافراد كما تقدم أفصح من جمع التصحيح نحو مررت برجال قائمين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر ومثال الرافع للضمير البارز قولك جاءني غلام امرأة ضاربته هي وجاءتني أمة رجل ضاربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما او جاءني غلام رجال ضاربهم وفائدته تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح وتوضيحه ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم وقد يكون لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتأكيد نحو عشرة كاملة واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت جاز في النعت الاتباع والقطع ومعنى القطع أن ترفع النعت على أنه خبر لمبتدا محذوف أو تنصبه بفعل محذوف نحو الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أمدح واذا تكررت النعوت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض بشرط تقديم المتبع وان لم يعرف الا بمجموعها وجب اتباعها كلها وان تعين بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الاوجه الثلاثة ﴿باب العطف﴾ والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان هو التابع

قبله (المشبه للنعت فی توضیح متبوعه ان کان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله (أقسم بالله أبو حفص عمر *) ما مسها من نقب ولا دبر * فعمر عطف بيان لابی حفص ذکر لایضاحه (و) فی (تخصيصه ان كان نكرة) بناء على تجويزه فی النکرات (نحو هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذکر لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فان شبه الشیء غيره و بما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا ومعنى هذا عطف بيان لان المتكلم رجع الى الاول فاوضحه به ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول (ويفارق النعت فی كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع (و يوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقی (فی أربعة من عشرة فی واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفی واحد من التذكير والتأنيث وفی واحد من التعريف والتنكير وفی واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هی التی مرت فی النعت (ويصح فی عطف البيان) أی ويصح فيما حكم عليه بانه عطف بيان باعتبار كونه موضحا أو مخصصا لمتبوعه (ان يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة تقرير معنى الكلام وتوكيده (فی الغالب) أی فی غالب استعمالهم وخرج به ما اذا وجب ذكره أو امتنع احلاله محل الاول فی هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد أخوها فاخوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لان البدل فی نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة الخبر بها من رابط لها بالمبتدا الثانية نحو يا زيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل اذ لا يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع وقد يتعين فی التابع أن يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثانی نحو قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه فی الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أی المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظم واحد يقال هذا على نسق هذا أی على نظمه فيسمى التابع المذكور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله فی اعرابه (فهو التابع الذی يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) فقوله التابع يتناول سائر التوابع وقوله الذی يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانی للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف واطلاق العاطف عليه مجاز وقد صرح ابن الحاجب فی أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فی الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهی الواو والفاء وثم وحتى) فی بعض المواضع (وأم وأو واما) فی رأی ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسمان لانها اما أن تقتضی التشريك فی الاعراب والمعنى أو فی الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهی الواو واما وما بينهما (تقتضی التشريك فی الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها فی أوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيا فما بعدها يشاركه فی ذلك (والثلاثة الباقية تقتضی التشريك فی الاعراب فقط) أی دون المعنى فاذا تقرر أن هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها فی الاعراب (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع) لفظا أو تقديرا من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك المخفوض كذلك (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فتبعية عطف النسق تكون فی جميع الاعراب لوروده فی الاسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسماء وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما فی الاستقبال والمضی سواء اتحد نوعاهما فی الفعلية أم اختلف (نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم فی الرفع ونحو (ومن يطع الله ورسوله) مثال فی النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال فی الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل فی الرفع

المشبه للنعت فی توضيح متبوعه ان كان معرفة نحو أقسم بالله أبو حفص عمر وتخصيصه ان كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويفارق النعت فی كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق ويوافق متبوعه فی أربعة من عشرة فی واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفی واحد من التذكير والتأنيث وفی واحد من التعريف والتنكير وفی واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح فی عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل فی الغالب وأما عطف النسق فهو التابع الذی يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهی الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو واما وبل ولا ولكن فالسبعة الاولى تقتضی التشريك فی الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضی التشريك فی الاعراب فقط فان عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت نحو صدق الله ورسوله ومن يطع الله ورسوله آمنوا بالله ورسوله

نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون وفى النصب نحو لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه (و) فى الجزم نحو (ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك ان (الواو لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم الذى للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها لقيد معية ولا غيره وان كانت فى الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال فى المغنى وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبق زيد لعمرو وعكسه ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابنى وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وذكر ابن مالك أن استعمالها فيه أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين فى الحكم و (للترتيب) المعنوى بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه فى حكمه (والتعقيب) أى وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة نحو (أماته فأقبره) والتعقيب فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا لان المعنى أردنا اهلاكها وقد تكون الفاء للترتيب الذكرى بان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لا أن معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وتقتضى السببية كثيرا ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو زنى ماعز فرجم (وثم) كالفاء فى افادتها (لـ) لجمع و (الترتيب و) لكنها تخالفها فى أنها للمهلة أى (التراخى) بان يكون المعطوف بها متراخيا عن المعطوف عليه فى حكمه بالزمان (نحو) فأقبره (ثم اذا شاء أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقدير خلقنا أباكم ثم صورناكم بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخى تقول أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمس أعجب لان ثم فى ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبارين (والعطف بحتى قليل) فى كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على اضمار عامل وهى كالواو للجمع بين المتعاطفين وفى افادتها للترتيب خلاف وجعل فى التسهيل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام فى المغنى (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا) كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوى قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره (وأن يكون بعضا من المعطوف عليه) حقيقة أو حكما لتفيد قوة أو ضعفا فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء (و) أن يكون (غاية له) أى للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشئ نحو قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وقولك (أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة ولا خلاف حينئذ فى وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجر) له (على أن حتى) فى المثال (جارة كما تقدم) ذلك (فى المخفوضات) وفى دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان (ويجوز الرفع) له (على ان حتى) فيه (ابتدائية) أى يكون ما بعدها مستأنفا لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أى حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع فى هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيؤ العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية فى زيادة حسية نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى نقص كذلك نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان (وأم) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما

وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم * والواو لمطلق الجمع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده * والفاء للترتيب والتعقيب نحو أماته فأقبره وثم للترتيب والتراخى نحو ثم اذا شاء أنشره * والعطف بحتى قليل ويشترط فيه أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا وأن يكون بعضا من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب ويجوز الجر على أن حتى جارة كما تقدم فى المخفوضات ويجوز الرفع على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أى حتى رأسها مأكول وأم لطلب التعيين ان كانت بعد همزة داخلة على أحد المستويين

عنده فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بان أحدهما عند المخاطب والسؤال بام والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم ولا أحدهما عندي * واعلم أن أم نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين كما مثلنا أو بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ونحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وسميت أم فيهما متصلة لان ماقبلها ومابعدها لا يغني أحدهما عن الآخر والفرق بينهما أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر بخلاف أم التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك * وأما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الاضراب كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل نحو أم هل تستوي الظلمات أي بل هل (وأو) موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء مبهما مفيدة (للتخيير) بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع مع ماقبله (أو الاباحة بعد الطلب أيضا) وقبل ما يجوز فيه الجمع مع ماقبله فالاول (نحو تزوج هندا أو أختها) ويمتنع الجمع بينهما ومن التخيير آيتا الكفارة والفدية (و) الثاني (نحو جالس العلماء أو الزهاد) ويجوز الجمع بينهما واذا أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي لا تطع واحدا منهما لانها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير (و) مفيدة (للشك) من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الابهام) على السامع بعد الخبر أيضا مع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أي ايقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة بعد الخبر أيضا فالاول نحو (لبثنا يوما أو بعض يوم) والثاني نحو (وانا أو اياكم لعلى هدى) والثالث نحو (كونوا هودا أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون ولمطلق الجمع كقوله

لنفسي تقاها أو عليها فجورها * أي وعليها (واما) بكسر الهمزة المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الابهام أو التفصيل (نحو تزوج اما هندا واما أختها) مثال للتخيير (وبقية الامثلة واضحة) نحو تعلم اما فقها واما نحوا ونحو جاء اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما كفورا وقد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فاعرف منك غثا من سميني
والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عنها وعن الواو باو نحو قام اما زيد أو عمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله

سقته الرواعد من صيف * واما خريف فلن يعدما

(وقيل) انها غير عاطفة كالاولى وان أفادت ما أفادته أو و(ان العطف انما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وان اما حرف تفصيل كالاولى فانها حرف تفصيل) لا عطف باختلاف واختار هذا القول ابن مالك وأجيب بان الواو تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعد اما المتقدمة قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (وبل) موضوعة (للاضراب غالبا) وشرط العطف بها افراد معطوفها وأن يسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) اي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكانه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا اصرف عنه ببل ومعناها بعد الاخيرين تقرير حكم ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ماقام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام وأجاز المبرد مع هذا صرف حكم ماقبلها الى ما بعدها والمعطوف عليه كانه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز مازيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ماهو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما أجازه (ولكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو وهي كبل

وأو للتخيير أو الاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا أو أختها وجالس العلماء أو الزهاد وللشك أو الابهام أو التفصيل بعد الخبر نحو لبثنا يوما أو بعض يوم وانا أو اياكم لعلى هدى كونوا هودا أو نصارى * واما بكسر الهمزة مثل أو بعد الطلب والخبر نحو تزوج اما هندا واما أختها وبقية الامثلة واضحة وقيل ان العطف انما هو بالواو وأن اما حرف تفصيل كالاولى فانها حرف تفصيل وبل للاضراب غالبا نحو قام زيد بل عمرو * ولكن للاستدراك

بعدها فى أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أى لكن مررت برجل طالح فان وقعت بعد ايجاب أو أمر أو تلتها واو أو تلتها جملة فهى حرف ابتداء لا استدراك (ولا) موضوعة (لنفى الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب (نحو جاء زيد لا عمرو) فالمجىء ثابت لزيد منفى عن عمرو أو أمر نحو اضرب زيدا لا عمرا أو نداء نحو يا ابن أخى لا ابن عمى ومحل العطف بها ما اذا لم تقترن بعاطف فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة

((باب التوكيد))

ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك فى شرح الكافية بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظى) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوى) منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظى اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما يكون عند ارادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط وهو جار فى كل لفظ (سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أو فعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتاك اللاحقون) أو مع فاعله المضمر نحو (احبس احبس أو حرفا نحو) قوله

(لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا)

ولا فرق فى اللفظ المكرر بين أن يكون مفردا كما تقدم أو مركبا اضافيا أو مزجيا (أو جملة) اسمية أو فعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد يتعين تركه اذا توهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) قيل وجريانه فى كل لفظ مناف لتعريف التابع بانه كل ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ثم التوكيد اللفظى ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون أيضا تقوية الاول بموافق له معنى نحو سبلا فجاجا لان معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال الدمامينى أو بموافق فى الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوى) وهو تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول وله (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر (وهى النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر فى نسبة المجىء الى زيد ويحتمل لان يكون الجائى خبره أو متاعه أو غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بها عنها وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازى وثبت الفعل لحقيقة المؤكد (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء أهل مكة احتمل مجىء الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة مجىء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازى وعلم أن المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أو اذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجائى أحد الزيدين أو احدى المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الالفاظ كلها (يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما (ولك أن تجمع بينهما) أى النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) على العين لان النفس هى الجملة والعين مستعارة لها فتقول جاء زيد نفسه عينه (ويجب افراد النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكر والمؤنث اذ يؤكد بهما كما تقدم (وجمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثنى) المذكر والمؤنث أو ما فى معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول فى تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) وفى تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما وكان القياس نفساهما أو عيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك فى اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشىء الواحد (و) تقول فى جمع المذكر (جاء الزيدون) أو زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) وفى جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى

نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح * ولا لنفى الحكم عما بعدها نحو جاء زيد لا عمرو

((باب التوكيد))

والتوكيد ضربان لفظى ومعنوى فاللفظى اعادة اللفظ الاول بعينه سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أو فعلا نحو أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس أو حرفا نحو لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا أو جملة نحو ضربت زيدا ضربت زيدا والمعنوى ألفاظ معلومة وهى النفس والعين وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تقدم النفس ويجب افراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على أفعل مع المثنى والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم

أنفسهن أو أعينهن (وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب) ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جاء الزيدان نفسهما أو عينهما أو نفساهما أو عيناهما والحاصل ان لفظ النفس والعين طبق المؤكد فى الافراد والجمع وأما فى التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه أفصح مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أى بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والامة جميعها الانه الرفع توهم ارادة الخصوص فلا بد من القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة لان زيدا لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكر والمؤنث لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن و) أما (كلا وكلتا) فانما (يؤكد بهما المثنى) خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان فى المفرد والجمع وانما يؤكد بهما المثنى ان صح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما اذ لا يحتمل ارادة أحدهما ولا بد مع ذلك أن يتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أى بعد لفظة كله (باجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم باجمعين وبعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب فى هذه الالفاظ أن لا يؤكد بها الا بعد كل جىء بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كامثل والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو أكتعين أو أبصعين وسيأتى وقيل ان كل ترفع احتمال التخصيص وأجمع برفع احتمال التفريق ورد بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكد باجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أى بكل منها استقلالا أى (بدون كل) وهو وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل (نحو لاغوينهم أجمعين) ان جهنم لموعدهم أجمعين انا لمنجوهم أجمعين ولو شاء لهداكم أجمعين قال الدمامينى وما صرح به فى المغنى من أنه انما يؤكد باجمع وأخواته بعد التوكيد بكل سهو (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهى أكتع وأبصع) بالصاد المهملة (وأبتع نحو جاء) الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع وجاء (القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهى) أى ألفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أى متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل (لان الشئ الواحد لا يعطف على نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه وهو كذلك لانه أدل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها فى حال الافراد وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظا وما لم يضف منها فهو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجرى الا على المعارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقا وأجازه بعض الكوفيين ان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كصمت أسبوعا كله وعليه جاء قوله * ياليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمنا كله لانتفاء الشرط الاول وبخلاف نحو صمت شهرا نفسه لانتفاء الشرط الثانى واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام فى توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الالفاظ المذكورة لا يؤكد بها الا الاسم اه

وجمعهما على أفعل مع
الجمع واجب وكل وجميع
وعامة يؤكد بها المفرد
والجمع ولا يؤكد بها المثنى
تقول جاء الجيش كله أو
جميعه أو عامته وجاءت
القبيلة كلها أو جميعها
أو عامتها وجاء الرجال
كلهم أو جميعهم أو عامتهم
وجاءت النساء كلهن أو
جميعهن أو عامتهن وكلا
وكلتا يؤكد بهما المثنى نحو
جاء الزيدان كلاهما
وجاءت الهندان كلتاهما
واذا أريد تقوية التأكيد
فيجوز أن يؤتى بعد كله
باجمع وبعد كلها بجمعاء
وبعد كلهم باجمعين وبعد
كلهن بجمع قال الله تعالى
فسجد الملائكة كلهم
أجمعون وتقول جاء الجيش
كله أجمع والقبيلة كلها
جمعاء والنساء كلهن جمع
وقد يؤكد باجمع وجمعاء
وأجمعين وجمع بدون كل
نحو لاغوينهم أجمعين
وقد يؤتى بعد أجمع
بتوابعه وهى أكتع
وأبصع وأبتع نحو جاء
القوم كلهم أجمعون
أكتعون أبصعون
أبتعون وهى بمعنى واحد
ولذلك لا يعطف بعضها
على بعض لان الشئ
الواحد لا يعطف على نفسه
والتوكيد تابع للمؤكد فى
رفعه ونصبه وخفضه
وتعريفه ولا يجوز توكيد
النكرة عند البصريين

(باب

﴿باب البدل﴾

ويسمى بالتكرير (هو التوابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ماعدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا وببل بعد النفي وبلكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ماقبله وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه انه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة) المعطوف ببل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار في الاسماء والافعال وحكمه التشريك في الاعراب ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي الكلام على بقية العشرة (والبدل) من حيث هو (على أربعة أقسام الاول بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدق عليه لا في المفهوم (ويقال له بدل الكل من الكل) والبدل المطابق والاولى ان يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا (نحو جاء زيد أخوك) فأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وان اختلفا مفهوما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما (الثاني بدل البعض من الكل) بان يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الاول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لمن زعم انه لا يكون الا فيما دون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وضربت زيدا رأسه (ولا بد من اتصاله بضمير يرجع) منه (للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (اما مذكور) ذلك الضمير (كالامثلة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع) اليه سبيلا فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثيرا لا شرطا (الثالث بدل الاشتمال) بان يكون بينه وبين الاول ملابسة بغير الكلية والجزئية سواء اشتمل الاول على الثاني أو العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة اليه (نحو أعجبني زيد علمه) وسلب عمرو ثوبه وسمي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت أعجبني زيد فمعلوم أن ذاته لم يكن معجبا لك فكأنك قلت أعجبني شيء من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل) منه (اما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال من الاخدود والضمير العائد اليه مقدر (أي) النار (فيه) وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لا شرطا كبدل البعض ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولاجل ذلك جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء منه حمل على الاضراب أو الغلط (الرابع البدل المباين) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) بان قصد كل منهما قصدا صحيحا (نحو رأيت زيدا الفرس) هذا مثال يصلح للثلاثة (لانك ان أردت أن) تذكر المقصود بالنسبة بان (تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) بان سبق لسانك الى غيره (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أي بدل عما ذكر غلطا وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط ولا يقع هذا في فصيح

﴿باب البدل﴾

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة واذا أبدل اسم من اسم او فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه والبدل على أربعة أقسام الاول بدل الشيء من الشيء ويقال له بدل الكل من الكل نحو جاء زيد أخوك قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر * الثاني بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه اما مذكور كالامثلة أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع أي منهم الثالث بدل الاشتمال نحو أعجبني زيد علمه ولا بد من اتصاله بضمير اما مذكور كالمثال أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أي فيه * الرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الاضراب نحو رأيت زيدا الفرس لانك ان أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فقلت زيدا فهذا بدل الغلط

الكلام (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت به) تبين لك فساد ذلك القصد بان (تذكرت) أنك (انما رأيت فرسا) الاحسن الفرس (فأبدلته) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد (فهذا بدل النسيان) أي بدل شئ ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين بدل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بانك رأيت زيدا ثم بدا لك) أن تضرب عنه من غير أن يتبين لك فساده بان (تخبر بانك رأيت) الفرس ويكون الاول في حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمد لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له أن يخبر بشئ آخر من غير ابطال الاول والاحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ﴿تنبيه﴾ ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل كل من بعض واحتج له بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على انه بدل من أعظما واجيب بانه على تقدير مضاف اى أعظم طلحة وعلى ان المراد بها الذات تسمية للكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل وأما نحو رأيت درجة الاسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلكه فان الفلك ملابس القمر غير الكلية * ولما ان ذكر المؤلف أمثلة الاقسام الاربعة المتعلقة بابدال الاسم من الاسم أشار الى ابدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) فيضاعف بدل كل من يلق لان مضاعفة العذاب هي لقي الآثام والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون وقد أجرى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك وبدل الاشتمال نحو من يصل الينا يستعن بنا يعن وبدل الغلط نحو ان تأتنا تسأ لنا نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الاولى نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * واعلم أنه اذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الاعراب كما تقدم وفي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له في التعريف والتنكير والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط مستقيم صراط الله والنكرة من النكرة نحو مفازا حدائق (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فهذه أربعة أقسام والبدل أربعة أيضا في أربعة بستة عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك اياك ومن الظاهر كرأيت زيدا اياه وخالف في ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلا فان وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو توكيد أو الثالث فمن وضع النحويين وابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيدا نعم لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا أفاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فهذه أقسام أربعة أيضا مع الاقسام الاربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

﴿باب الاسماء العاملة عمل الفعل﴾

(اعلم أن أصل العمل للافعال) وما عمل من الاسماء فلتشبهه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل ولم يتعرض لاسم المصدر لندرة اعماله بل منع البصريون اعماله نظرا الى أن أصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا للظرف والجرور المعتمدين للاختلاف في اعمالهما (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي وعدمي أشار الى الاول بقوله (بشرط أن يحل محله فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضي أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجبني ضربك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أي أن تضرب زيدا) غدا أو أن ضربته أمس (و) الثاني (نحو

وان قلت رأيت زيدا ثم لما نطقت به تذكرت انك انما رأيت فرسا فابدلته منه فهذا بدل النسيان وان أردت الاخبار أولا بانك رأيت زيدا ثم بدا لك أن تخبر بانك رأيت الفرس فهذا بدل الاضراب ومثال الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

﴿باب الاسماء العاملة عمل الفعل﴾

اعلم أن أصل العمل للافعال فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة * الاول المصدر بشرط أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما نحو يعجبني ضربك زيدا أي أن تضرب زيدا ونحو

يعجبني ضربك زيدا) الآن التقدير (أي ما تضربه) الآن فان لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد ابضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني ووجه ماذهب اليه أن المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدمي فهو أن لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال أعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح ولا محدودا بالتاء فلا يقال أعجبني ضربتك أو ضربتاك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال أعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله بأجنبي فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يقال أعجبني زيدا ضربك (وهو ثلاثة أقسام مضاف) لما بعده (ومنون) أي مجرد من أل والاضافة (ومقرون بال) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من اعمال القسمين) الباقيين واضافته الى الفاعل أكثر من اضافته الى المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين في المتن (وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أي لولا ان يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا أو مقرونا بال لانه حينئذ تقوى شبهه بالفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما (وعمله) حالة كونه (مقرونا بال شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وكان ينبغي أن لا يدخل عليه أل لانه مؤول بان والفعل وأل لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك (كقوله

ضعيف النكاية أعداءه) * يخال الفرار يراخي الاجل

فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكايته أعداءه واعترض بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد معها المصدر عن الفعل وأجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال * واعلم ان ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وان كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل اذا علمت ذلك فلك في تابع الفاعل الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر أو الظريف بالرفع وفي تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان والفعل (الثاني) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدحرج (ومكرم) ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعديا (فان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال وسواء اعتمد أم لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) لانه حينئذ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا من أل عمل) عمل فعله (بشرطين) أحدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقا أو حكاية (أو الاستقبال) أي بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو تقديرا (على) واحد من أمور خمسة (نفي أو استفهام أو مخبر عنه) في الحال أو في الاصل (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على نفي (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على المخبر عنه (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو جاء زيد ضاربا عمرا الآن أو غدا ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أي أمهين نحو ومختلف ألوانه أي صنف ونحو يا طالعا جبلا أي يا رجلا ومحل اعمال

يعجبني ضربك زيدا
أي ما تضربه وهو ثلاثة
أقسام مضاف ومنون
ومقرون بال فاعماله
مضافا أكثر من اعمال
القسمين كالمثالين وكقوله
تعالى ولولا دفع الله الناس
وعمله منونا أقيس نحو أو
اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما وعمله مقرونا بال شاذ
كقوله
ضعيف النكاية أعداءه *
الثاني اسم الفاعل
كضارب ومكرم فان كان
بال عمل مطلقا نحو هذا
الضارب زيدا أمس او
الآن أو غدا وان كان
مجردا من أل عمل
بشرطين كونه للحال أو
الاستقبال واعتماده على
نفي أو استفهام أو مخبر
عنه أو موصوف نحو
ما ضارب زيد عمرا او أضارب
زيد عمرا او زيد ضارب عمرا
ومررت برجل ضارب به
عمرا

اسم الفاعل اذا لم يصغر ولم يوصف فان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وانما اشترط في المجرد من أل
كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات
والسكنات واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لان كلا منهما يقربه منه ثم الشرطان المذكوران معتبران
لعمله في المنصوب كما في المغني واذا وجد الا يتعين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله الذي يليه تخفيفا
نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ
أمره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاس زيد ثوبا الآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله
أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه
وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظا فان كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل
مقدر نحو زيد معطي خالد درهما أمس فدرهما منصوب بأعطى المقدر كانه لما قيل زيد معطي خالد قيل
ما أعطاه فقيل درهما أي أعطاه درهما (الثالث) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولو مثناة
أو مجموعة (وهي ما) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته الى صيغة أخرى بأن (كان
على وزن فعال) بتشديد العين (أو فعول) بضم العين (أو مفعال) بكسر الميم (أو فعيل أو فعل) بفتح الفاء
وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان) منها (صلة لال)
بان كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمد أو لا (نحو جاء الضراب) أو الضروب
أو الضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أي من أل (عمل
بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولو تقديرا على واحد مما مر (نحو ما ضراب زيد
عمرا) وحكى سيبويه أما العسل فانا شراب وانه لمنحار بوائكها وقال بعضهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله
سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر حذر أمورا لا تضير وآمن * ما ليس ينجيه من الاقدار
ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين لا يوجب عملها بل يجوز اضافتها الى
مفعولها وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها وعدها
قسما ثالثا على تقدير ان تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل
(اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على
وزن مفعول (نحو مضروب) ومأكول ومشروب ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بابدال حرف
المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو مدحرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول)
فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان من متعد لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه (وشرط عمله
كاسم الفاعل) أي كشرطه فان كان صلة لال عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) امس أو الآن أو غدا
فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول اذا قلت زيد ضرب عبده وان كان مجردا من أل
عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو
غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول لانه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن
أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز لك أن تحول اسناده عن مرفوعه الى ضمير موصوفه ثم تضيفه
الى مرفوعه معنى أو تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لانك أسندت
اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة عمل
الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد) من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم
الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان الاصل أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت
ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدي ويشترط لصحة
عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
لان ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى

الثبوت

* الثالث أمثلة المبالغة وهي ما كان على وزن فعال أو فعول أو مفعال أو فعيل أو فعل وهي كاسم الفاعل فما كان صلة لال عمل مطلقا نحو جاء الضراب زيدا وان كان مجردا منها عمل بالشرطين نحو ما ضراب زيد عمرا * الرابع اسم المفعول نحو مضروب ومكرم ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول وشرط عمله كاسم الفاعل نحو جاء المضروب عبده وزيد مضروب عبده فعبده نائب الفاعل في المثالين * الخامس الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد

الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا انه متجدد وحادث فاذا أريد الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل وقيل حاسن وعلى هذا القياس فرح وفارح وجزع وجازع (ولمعمولها ثلاث حالات) لا يخلو عن احداها الاولى (الرفع) له اما (على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما (على التشبيه بالمفعول) به (ان كان معرفة) بال أو بالاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها و) الثالثة (الجر على الاضافة) بالمضاف (نحو مررت برجل حسن الوجه) الا اذا كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجره فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه أبيه ولا زيد الحسن وجه ولا زيد الحسن وجه أب بالجر في شئ لامتناع اضافة ما فيه أل الى شئ من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري وذهب الكوفي الى أن النصب على التمييز في الجميع لانه يجوز تعريفه * واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولا تنقص عنه كافرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها ستون وثلاثون مسئلة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها في كل واحد منها اما بأل أو مضاف لما هي فيه أو للضمير أو لمضاف للضمير أو مجرد من أل والاضافة أو مضاف للمجرد منهما فهذه أيضا ستة واذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الاربع التي أشرنا اليها بالاستثناء والبقية جائزة وان تفاوتت في الحسن والقبح وقد أنهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات (ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (عليها) لانها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وبهذا فارقت اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون أجنبيا بل (لابد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما في زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لان الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ الا ضميره أو سببيه كما في اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه ومما امتازت به أيضا أنها للحال الدائم أي الماضي المستمر الى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشر لكونهما في الاصل على أخير وأشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبنى الا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) أو متعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لانه التحق بافعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبنا وانما يصل اليه بالحرف فان كان من متعد لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو زيد أكسى الناس الفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم المضلين ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه ويرفع الفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد أفضل منك (ولا يرفع) غالبا الفاعل (الظاهر) ولا ضميرا منفصلا فلا يقال جاءني رجل أحسن منه أبوه أو هو اذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله (الا في مسئلة الكحل) فيجوز ذلك فيها اجماعا (وضابطها أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين مختلفين (نحو) قولهم (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رجلا اسم جنس تال لنفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين اذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وانما رفع الظاهر الا عند

كحسن وظريف ومعمولها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه والنصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه وعلى التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها والجر على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه ولا يتقدم معمول الصفة عليها ولابد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما في زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه * السادس اسم التفضيل نحو أكرم وأفضل ولا ينصب المفعول به اتفاقا ولا يرفع الظاهر الا في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون في الكلام نفي وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد

اجتماع هذه الامور لانه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الامر العرفي لا الوضع اللغوي ولانا لو لم نعرب المرفوع فاعلا بل أعربناه مبتدأ أو رفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل (في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) وأعز نفرا لان التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطل زيتا (وفي الجار والمجرور والظرف) لانهما يكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتسما لذلك ولا يستعمل الا مع من أو اللام أو الاضافة لان الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل باحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها (السابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل وقد تقدم انه مبني لشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ماهو بمعنى الامر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كصه بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فكأنك قلت اسكت (ومه بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف فاذا قلت مه فكأنك قلت انكفف (وآمين بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكأنك قلت استجب (و) منه (عليك زيدا) وهو في الاصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه) فاذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال تعالى عليكم أنفسكم (ودونك) هو في الاصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذه) فاذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه ومنه رويد وهو منقول من مصدر أرود مصغرا تصغير الترخيم ومعناه أمهل فاذا قلت رويدا زيدا فكأنك قلت أمهل زيدا (و) الثاني (ماهو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهيهات) مثلث التاء وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق) و الثالث (ماهو بمعنى المضارع) وذلك (نحو أوه) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتوجع) ويقال فيها آواه (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى أتضجر) وكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لان أسماء الافعال مبنية لمشابهتها فعل الامر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت فأوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مرادا بهما الانشاء وقد علمت فيما سبق أنها تبنى لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه مثلا اسم لاسكت وهو الاصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر فصه اسم لقولك سكوتا واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لمعنى الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه ان اسم الفعل قسمان ما وضع من أول الامر كذلك كهيهات وشتان ومن نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا ويتعدى الى المفعول بنفسه وبحرف الجر ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما كان بمعنى عجل في نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبعلى لما كان بمعنى أقبل في نحو حيهل على كذا (ولا يضاف) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان الفعل يعمل محذوفا ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفا (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيدا دونك كما تقول زيدا خذ خلافا للكسائي في اجازة ذلك الحاقا للفرع باصله (وما نون منه فنكرة) كواها وويها (وما لم ينون) منه (فمعرفة) كنزال ودراك وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه نكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف فصه مثلا اذا أردت به اسكت سكوتا ما نونته وحكمت عليه بانه نكرة أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة

((باب التنازع في العمل))

ويعمل في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا وفي الجار والمجرور والظرف نحو زيد أفضل منك اليوم* السابع اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع ماهو بمعنى الامر وهو الغالب كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وآمين بمعنى استجب وعليك زيدا بمعنى الزمه ودونك بمعنى خذه وماهو بمعنى الماضي كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وما هو بمعنى المضارع نحو أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه ولا يضاف ولا يتقدم معموله عليه وما نون منه فنكرة وما لم ينون فمعرفة (باب التنازع في العمل)

ويسمى

ويسمى أيضا باب الاعمال (وحقيقته ان يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه (أو أكثر) منهما اتفقا في العمل أو اختلفا فيه (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو (العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا أو مع التخالف فيهما مثال الفعلين في طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفي طلب المفعولية (نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا) فآتوني يطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ يطلبه مفعولا به وأعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذف لكونه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو ضرب وأكرم من (قولك ضربني وأكرمت زيدا) وفي طلبهما معا نحو ضرب وأهان زيد عمرا ومثال تنازع الاسمين قوله

* عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * والمختلفين نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولا واحدا (و) ذلك (نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعددا كما في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ونائب مصدر وشرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا أو يكون ثانيهما جوابا للاول كالآية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المغني وقد علم مما قررناه انه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول وقد علم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا لانه متصل بالثاني وهو مع كونه متصلا به لا يجوز أن يكون معمولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب (ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز اعمال أي العاملين أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادي وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ (وانما الخلاف في الاولى) منهما (فاختار البصريون اعمال الثاني) المجاور (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلامهم نثرا ونظما (واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه) واحترازا عن الاضمار قبل الذكر واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران (فان تنازع اثنان (وأعملت الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) المهمل (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقا له مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لان مرجعه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه معمول للاول وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف (فتقول قام وقعدا أخواك) باعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع الى أخواك المتقدم رتبة (وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمتهما أخواك) باعماله أيضا في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده (ومر بي ومررت بهما أخواك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) باعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الاول) المهمل (الى مرفوع أضمرته) وجوبا أي جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثنى أو مجموعا برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لمجيئه في غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله

* جفوني ولم أجف الاخلاء انني * و (تقول) ضربني وأكرمني زيد و (قاما وقعد أخواك) وأوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ومنع الفراء اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم على اعماله من حذف الفاعل أو الاضمار قبل الذكر وأوجب اعمال الاول فان اقتضى الثاني الفاعل أيضا أضمرته والمفعول حذفته أو أضمرته ولا يلزم حينئذ محذور وروي عنه أيضا تشريك الرافعين أو اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت زيدا هو (وان احتاج) الاول (الى

وحقيقته أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول فأكثر ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا وقولك ضربني وأكرمت زيدا ونحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد ولا خلاف في جواز اعمال أي العاملين أو العوامل شئت وانما الخلاف في الاولى فاختار البصريون اعمال الثاني لقربه واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه فان أعملت الاول أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول قام وقعدا أخواك وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمتهما أخواك ومر بي ومررت بهما أخواك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد وان أعملت الثاني فان احتاج الاول الى مرفوع أضمرته تقول قاما وقعد أخواك وان احتاج الى

منصوب أو مجرور وحذفته) وجوبا لاستغنى عنه (كالآية) المتقدمة أول الباب كما أشرنا اليه ثم (وكقولك
ضربت وضربني أخوالك ومررت ومر بي أخوالك) ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الفاعل
لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان أوقع حذفه في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما أو كان عمدة في الاصل
بان كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره
متأخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن يلزم منه
الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه

﴿باب التعجب﴾

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره (وله) صيغ كثيرة
تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا والمبوب
له في النحو (صيغتان) وضعتا لانشاء التعجب لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه وهما الازمان لصيغة
الماضي (احداهما ما أفعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله
وما أعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه
الآن وهو انشاء التعجب (فما مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمعنى شيء ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم وأفعل فعل
ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود الى ما) ولذا أجمعوا على اسميتها
(والاسم المنصوب) بأفعل (المتعجب منه) وهو زيدا (مفعول) به لتعدي أفعل اليه بهمزة النقل (والجملة)
الفعلية وهي أفعل زيدا في محل رفع على انها (خبر ما) والتقدير شيء عظيم حسن زيدا وهذا مذهب سيبويه وقيل
ما موصولة في محل رفع بالابتداء وما بعدها صلة والخبر محذوف وجوبا أي الذي جعله حسنا شيء عظيم ورد
باستقلاله كلاما من غير افتقاره الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدأ والجملة بعدها خبر قال الرضي وهو قوي
من حيث المعنى كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك
ما يوم الدين (والصيغة الثانية) هي (أفعل بزيد) بكسر العين وهي كالاولى غير محصورة (نحو أحسن بزيد
وأكرم به) واذا أردت اعرابها بحسب أصل التركيب (فأفعل فعل) باتفاق ثم قال البصريون (لفظه لفظ الامر)
وليس بامر اذ لا معنى للامر هنا (ومعناه التعجب) كانك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لان الاسم
المذكور بعده (و) هو (بزيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد) بصيغة الماضي
والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (أي صار ذا حسن نحو أورق الشجر) أي صار ذا ورق (ثم غيرت صيغته) من
الماضي (الى صيغة الامر) مع بقاء المعنى الخبري والتزم ذلك لان في الامر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب
(فقبح اسناده الى) الاسم (الظاهر فزيدت الباء في الفاعل) لاصلاح اللفظ ولهذا التزمت الا اذا كان الفاعل
أن أو أن وصلتها وضعف هذا القول بان استعمال الامر بمعنى الماضي غير معهود وبان استعمال أفعل بمعنى
صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جمع لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير يرجع الى المخاطب والتزم
افراده وتذكيره لجريانه مجرى المثل وبزيد مفعوله والباء للتعدية ان جعلت الهمزة للصيرورة أو زائدة ان
جعلت للتعدية ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم فلا يقال ما زيدا أحسن ولا زيدا ما أحسن ولا بزيد أحسن
لتضمنهما معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف فيهما أيضا بايقاع فصل بين العامل والمعمول
كالفصل بالحال أو المنادى نعم يغتفر الفصل بالظرف وعليه ما سمع من العرب ما أحسن بالرجل أن يصدق

﴿باب حكم ألفاظ العدد﴾

تذكيرا وتأنيثا (اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الاول ما يجري على القياس) دائما (فيذكر مع المذكر
ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد (تقول في المذكر واحد
واثنان و) جزء (ثان وثالث) وهكذا (الى عاشر و) تقول (في المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان و) مقالة (ثانية
وثالثة) وهكذا (الى عاشرة وكذا) الحكم (اذا ركبت) هذه الالفاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوز

منصوب أو مجرور وحذفته
كالآية وكقولك ضربت
وضربني أخوالك ومررت
ومر بي أخوالك

﴿باب التعجب﴾

وله صيغتان احداهما
ما أفعل زيدا نحو ما أحسن
زيدا وما أفضله وما أعلمه
فما مبتدأ بمعنى شيء عظيم
وأفعل فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر وجوبا يعود
الى ما والاسم المنصوب
المتعجب منه مفعول به
والجملة خبر ما والصيغة
الثانية أفعل بزيد نحو
أحسن بزيد وأكرم
به فأفعل فعل لفظه لفظ الامر
ومعناه التعجب وليس فيه
ضمير وبزيد فاعله وأصل
قولك أحسن بزيد أحسن
زيد أي صار ذا حسن نحو
أورق الشجر ثم غيرت
صيغته الى صيغة الامر
فقبح اسناده الى الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل

﴿باب العدد﴾ اعلم أن
ألفاظ العدد على ثلاثة
أقسام الاول ما يجري
على القياس فيذكر مع
المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو
الواحد والاثنان وما كان على
صيغة فاعل تقول في المذكر
واحد واثنان وثان وثالث
الى عاشر وفي المؤنث
واحدة واثنتان أو ثنتان
وثانية وثالثة الى عاشرة
وكذا اذا ركبت مع
العشرة أو غيرها

الا أنك تأتي باحد واحدى وحادي وحادية فتقول في المذكر أحد عشر واثنا عشر وحادي عشر وثاني عشر وثالث عشر الى

تاسع عشر وفي المؤنث احدى عشرة وثنتا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة الى تاسعة عشرة وتقول احدى وعشرون واثنان وعشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون الى التاسع والتسعين واحدى وعشرون واثنتان وعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون الى التاسعة والتسعين والثاني مايجري على عكس القياس فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء أفردت نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة وقوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة نحو ثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر رجلا وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة امرأة أو ركبت من العشرين ومابعده نحو ثلاثة وعشرون الى تسعة وتسعين وثلاث وعشرون الى تسع وتسعين والثالث ماله حالتان وهو العشرة ان ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلا واثنا عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة وان أفردت جرت بخلاف القياس نحو عشرة رجال وعشر نسوة

العشرين فانها تجري على القياس (الا أنك تأتي باحد واحدى) بابدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (وحادي وحادية) للتخفيف (فتقول في المذكر) عندي (أحد عشر) رجلا بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح (واثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا واعراب الاول (وحادي عشر) رجلا (وثاني عشر) عبدا (وثالث عشر) غلاما وهكذا (الى تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما (و) تقول (في المؤنث) عندي (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما (وثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما واعراب الاول (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (الى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما ولك في الشين من عشرة الاسكان والفتح (وتقول) اذا جاوزت عشرين في المذكر عندي (احد وعشرون) رجلا (واثنان وعشرون) غلاما (و) عندي الجزء (الحادي والعشرون و) الجزء (الثاني والعشرون) وهكذا (الى) الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الاول (و) في المؤنث عندي (احدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) المقالة (الحادية والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (الى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الاول (و) القسم (الثاني مايجري على عكس القياس) أي على خلافه (فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) من ألفاظ العدد (الثلاثة والتسعة ومابينهما) مطلقا أي (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله تعالى) سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة نحو) عندي (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر رجلا) في المذكر (وثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية (الى تسع عشرة امرأة) في المؤنث (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالعطف (نحو) عندي (ثلاثة وعشرون) رجلا (الى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث وعشرون) أمة (الى تسع وتسعين) جارية في المؤنث قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق اه ومحل ماذكره المؤلف اذا كان المعدود مذكورا فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر كما في الحديث وأتبعه بست من شوال وحكى الفراء أفطرنا خمسا (و) القسم (الثالث ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندي (أحد عشر رجلا واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكير العشرة في المذكر (و) نحو عندي (احدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة في المؤنث (وان أفردت جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (نحو) عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث ((تنبيه)) صرحوا بان ألفاظ العدد المفتقرة الى تمييز لايثنى منها ولا يجمع الا مائة وألف وان العشرين وأخواتها اذا استعملت مع النيف قبلها وجب عطفها بالواو وقضيته ذلك انه لايقال حادي عشرين ولا ثاني عشرين وهكذا من غير عطف وكذا لايقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي تلميذ العلامة ابن مالك فقال في تعليقة له انه جرى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب أرخ رابع عشري رمضان فقرأه القارئ عشري بفتح الراء فرد عليه انما هو عشري بكسر الراء والذي ظهر لي في ذلك ان كليهما خطأ لان المراد من هذا التاريخ انه كتب في يوم مضى قبله ثلاثة وعشرون يوما ورابع عشري لايؤدي ذلك لا على التثنية ولا على الجمع لان رابع ونحوه مضاف الى عشري فاضافته اما بمعنى اللام أو من أو في لا جائز أن تكون بمعنى اللام لان التقدير كتبت رابعا لعشري كذا ورابع العشرين ماقبله ثلاثة منها وبعده ستة عشر يوما ونظيره هذا رابع الشهر ماقبله ثلاثة وبعده ستة وعشرون يوما ولا يخفى مافي هذا من فساد ولا جائز أن تكون بمعنى من أو في لعدم صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وانه

لحن واشتهار وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب لان المرجوع في الصواب والخطأ في كل علم الى أربابه فما صوبوه فهو الصواب وما خطؤه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

﴿باب الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر اللفظة (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون أي (بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد ومررت بزيد) باسكان آخرهما (و) يوقف (على المنون المنصوب بابدال التنوين) منه (ألفا نحو رأيت زيدا) اذ ليس في ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه مطلقا بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ومنه قوله

ألا حبذا غنم وحسن حديثها * لقد تركت قلبي بها هائما دنف

والثالثة الوقف عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي (وكذلك) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف (تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا في الوقف) تشبيها لاذا باسم منصوب وبه قرأ السبعة في وان تفعلوا اذا أبدا واختار ابن عصفور وتبعه بعضهم أن الوقف عليها بالنون (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا قلبت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل لبس (نحو لنسفعا) من نحو اسفعن بخلاف ما اذا قلبت ضمة أو كسرة فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لاجل الحاقها كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن يا هذه اخرجوا واخرجي (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا ونحو لنسفعا بالالف (يكتبن كذلك) اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولهذا كتب زيدا بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمة بالهاء لان الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التي للظرفية (و يوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه) اذا لم يكن محذوف العين أو الفاء (نحو جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما فان كان المنقوص محذوف العين كمرام مفاعل من أرى أو محذوف الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد الى الياء اذ لا يكثر الحذف (ويجوز اثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما عند الله باقي (و يوقف) على المنقوص المنون (في النصب بابدال التنوين) منه (ألفا) ولا تحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات أجود (وان كان) المنقوص (غير منون فالافصح في الرفع والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي) لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها (ويجوز حذفها) على قلة فيقال جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير الكبير المتعال لينذر يوم التلاق (وان كان منصوبا فبالاثبات) أي فيوقف عليه باثبات الياء ساكنة (لا غير) نحو رأيت القاضي وكلامه يقتضي أن المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة كالمعرف منه بال وكلام غيره يشعر بان الحذف فيه أرجح من الاثبات واستعمال لا غير في كلام المصنف كثير له مستند وان قال في المغني انه لحن وفي شراح الشذور ولان العرب لم تتكلم به (واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما كانت عليه (نحو قامت) مما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو ثمت وربت (وان كانت متحركة فان كانت في جمع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات وأذرعات (فالافصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معا فكرهوا ابطال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بابدال التاء هاء كقول بعضهم دفن البناه من المكرماه ومثل هذه التاء هيهات ولات في أنه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء (وان كانت في مفرد فالافصح في الوقف بالهاء) أي بابدال التاء هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا

﴿باب الوقف﴾

يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو جاء زيد ومررت بزيد وعلى المنون المنصوب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت زيدا وكذلك تبدل نون اذا ألفا في الوقف وكذلك نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعا ويكتبن كذلك ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه نحو جاء قاض ومررت بقاض ويجوز اثباتها ويوقف في النصب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وان كان غير منون فالافصح في الرفع والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي ويجوز حذفها وان كان منصوبا فبالاثبات لا غير واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وان كانت متحركة فان كانت في جمع نحو المسلمات فالافصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالهاء نحو رحمة وشجرة

كصلاةوزكاة فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف (وبعضهم يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت وقول أبي النجم

والله أنجاك بكفى مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت

(وقد قرأ ببعض السبعة فى قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

((قال المؤلف)) وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمة جعله الله خالصا لوجهه الكريم وموجبا للفوز لديه بجنات النعيم بمنه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم أنهاه مؤلفه تبييضا يوم الاحد عاشر شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين

و بعضهم يقف بالتاء وقد قرأ به بعض السبعة فى قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

((يقول المتوسل بصالح السلف * مصححه عبد الجواد خلف))

نحمدك يا من رفعت من انتصب لجلالك وخفضت من تباعد عن مهبط أسرارك فلم يصغ لمقالك ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المبين لمرادك بافصح اللغات والمخصوص منك بابهى النور وأزهى المعجزات وعلى آله خير آل وصحبه المقتفين سبيله على أوضح منوال (أما بعد) فقد تم بحمده تعالى طبع شرح الفواكه الجنية على متن متممة الآجرومية للعلامة الفاضل والملاذ الكامل الشيخ عبد الله بن أحمد الفاكهى رحمه الله وأثابه من رضوانه فوق متمناه وهو شرح جمع من علم النحو زبدته وصفت قواعده وافاد كل من ثنى اليه رغبته فهو وان صغر حجما كبر معنى وافاده وخلص من الشوائب حتى يوصل الى القلوب بمجرد السماع مراده وقد تحلت غرره وتوشت طرره بمتنه المذكور للعلامة الكبير والاستاذ الشهير الشيخ شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعينى الشهير بالحطاب المكى المالكى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته وذلك بالمطبعة الخيريه التى بدرب الدليل بمصر المحميه ادارة حضرة السيد عمر حسين الخشاب وذلك فى شهر الله رجب الحرام سنة ١٣١٨ من هجرة سيد الانبياء والمرسلين

ختام

فهرست الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للعلامة الفاكهي رحمه الله تعالى

صحيفة

(تمت)